الباب السادس

العلاقات الاقتصادية الخارجية

التعاون الأمني والتعاون التنموي :-

الأريتري الذي تم اعتقاله بالخرطوم نتيجة لتعاون وثيق بين الأجهزة الأمنية الايطالية والبريطانية والسودانية ينهض دليلاً لا يقبل الشك على إحترام السودان لإلتزاماته الدولية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. وهي الالتزامات الواردة في المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عليها السودان في هذا الشأن وتشمل: معاهدة الأمم المتحدة للجريمة المنظمة والتي وافقت عليها ١٨٠ دولة، بروتكول مكافحة الاتجار بالبشر (بروتكول باليرمو) وقد انضمت اليه ١٦٣ دولة، بروتكول منع ومكافحة تهريب البشر براً وبحراً وجواً وقد انضمت اليه ١٣٩ دولة، القانون الاسترشادي لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب في ٢٠٠٥ وقد قام السودان بناءاً عليه بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤.

إن المادة الثانية من بروتكول باليرمو (عاصمة جزيرة صقلية الايطالية) المنضم اليه السودان ينص في المادة الثانية منه على أهدافه والتي تتلخص في: منع ومكافحة الاتجار بالبشر مع وضع اهتمام خاص للاطفال والنساء، حماية ومساعدة ضحايا الإتجار بالبشر وفقاً لمواثيق حقوق الإنسان، ترقية وتنسيق التعاون بين الدول الموقعة لتنفيذ هذه الأهداف.

لقد نفذ السودان التزاماته بموجب قانونه الوطني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنضم إليها، وتبقى بعد ذلك المسائل الإجرائية مثل دقة المعلومات التي تؤدي لاعتقال بعض الأشخاص مسئولية الجهة التي قدمت هذه المعلومات. ذلك لأن بروتكول باليرمو ينص على التنسيق الأمني الجماعي، ويجعل كل الدول تعمل وكأنها في إطار منظومة عدلية وأمنية واحدة. وفي حالة الاريتري المعتقل مؤخراً تم التعاون والتنسيق على أعلى مستوى، ويبقى التحقق من شخصية المعتقل مسئولية الجهة التي طلبت التوقيف. فبسبب طبيعة الجريمة المرتكبة لا تسير الإجراءات في بروتكول باليرمو وفق مقتضيات قانون تسليم المجرمين السوداني الذي يستلزم أن تقوم النيابة بعمل تحقيق داخلي بناءاً على طلب التسليم قبل قيامها بتسليم المتهم للجهة الطالبة.

المهم بالنسبة لنا في السودان أن نوثق هذا التعاون الراقي من جانب السلطات السودانية، وأن نطالب في مقابله تحقيق ما طالب به فابريزو لوبيسا سفير إيطاليا بالخرطوم في حديثه لوكالة السودان للأنباء (سونا) قبل شهر حيث قال بصورة مباشرة لا لبس فيها (إن وجود سودان قوي ومستقر ضرورة أسسية لنا).

بناءاً على قيام السودان بإلتزاماته يجب أن توضح دبلوماسيتنا لكل مبعوثي دول الاتحاد الأوروبي وسفاراته المقيمة بالخرطوم أن وجود سودان قوي ومستقر ومتعاون في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم له شروط ثلاثة: الأول إلغاء الحظر الاقتصادي الأمريكي الجائر على السودان جملة وتفصيلاً، وإعادة التعاون الاقتصادي والمالي الدولي معه على كافة الأصعدة. الثاني: إلغاء قرارات المحكمة الجنائية الدولية على الرئيس السوداني وعدد من المسئولين السودانيين. الثالث: إعفاء ديون السودان الخارجية حسب التعهدات التي التزمت بها دول الترويكا قبيل انفصال الجنوب.(١)

اثر التطورات في ليبيا على السودان :-

يبدو أن غباراً كثيفاً ثار وسوف يثور حول حقيقة اغتيال تنظيم داعش لعدد من الأقباط المصريين في الساحل الليبي. على سبيل المثال قال صاحي خلفان، قائد شرطة دبي السابق، وهو من ألد أعداء الإسلاميين (إنه يستحيل على «داعش» أن تقوم بعملية من هذا النوع الذي حدث في ليبيا. وأضاف خلفان، في تغريدة له عبر صفحته الشخصية بموقع «تويتر»، أن «ادعم اللوجستي غير ممكن إلا من قبل قوة (سوبر) وداعش تفتقر إلى ذلك»، متابعًا: «بصمة جسد القتلة الذين مارسوا الوحشية في قتل المصريين في ليبيا غير عربية».)

بغض النظر عن أن العملية حقيقية، أو إنها مجرد تمثيلية، فمن الواضح الآن أن التطورات تتجه نحو تدخل دولي في ليبيا تقوده مصر. فما هي آثار هذا التدخل على السودان.

من المتوقع أن يتم استكمال قيام تحالف دولي مدعوم بقرارات من مجلس الأمن. يشمل هذا التحالف مصر والولايات المتحدة والدول الأوربية المطلة على الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط خصوصاً، أن المجموعة التي اغتالت الاقباط قد أشارت في الفيديو الذي تم بثه أن خطوتها القادمة هي روما (رأس الكفر). هذا التحالف سوف يشرع أولاً في توجيه ضربات جوية مركزة على مواقع كل الفصائل الليبية غير فصيل حفتر. سوف تستهدف الضربات الجوية فصيل أنصار الشريعة في درنة أقصى الشرق الليبي، وقوات فجر ليبيا، وجيش ليبيا، وغيرها من الفصائل الليبية بقصد كسر شوكتها. سوف يتم بعد ذلك اجتياح بري قوامه القوات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٣ م .

المصرية، وهدفه السيطرة على موانئ تصدير النفط الليبي والحقول بالداخل.

نتيجة للضربات الجوية، والاجتياح البري، سوف تنشأ جيوب للمقاومة في مختلف أنحاء ليبيا. وسوف يحدث انتشار واسع جداً لمختلف أنواع الأسلحة. وسوف يدخل بعضها السودان، إما في شكل تسليح منظم لحركات التمرد وهو ما سوف تلجأ له مخابرات الدول المعادية للسودان، أو في اطار تجارة السلاح.

سوف يجعل هذا الوضع دارفور تشتعل من جديد على نحو أكثر ضراوة من السابق، وسوف تضطر الحكومة للقيام بإنفاق هائل على المعدات، وعلى إعاشة وإمدادات القوات المسلحة والقوات الأخرى لاستعادة السيطرة على الأرض في دارفور. وسوف يؤدي هذا لابطاء النمو الاقتصادي الذي بدأ في التحسن مؤخراً.

إزاء هذا الوضع المتوقع، والخطر الماثل، قد يكون من المناسب تسريع خطوات التفاوض مع الفئآت المتمردة سواء في دارفور أو جنوب كردفان أو جنوب النيل الأزرق. والوصول لتفاهمات تحفظ الأمن في كل السودان وتمنع تشظيه. وفي نفس الوقت القيام بإتصالات على أعلى مستوى مع الدول القائدة للتحالف الدولي المرتقب تستهدف الحفاظ على أمن السودان، ومنع تسلل العناصر والأسلحة له.[1]

أثر الخروج البريطاني على الاقتصاد السوداني :-

صوت الشعب في المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي. ترتبت على نتائج التصويت خسائر على الأسهم المدرجة على البورصات في عدد من البلدان الصناعية الكبرى، كما تدنت قيمة الجنيه الاسترليني مقابل العملات الحرة الأخرى: الدولار واليورو والين الياباني. السؤال الذي يثور: ما هو أثر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد السوداني؟

في الوقت الحالي لا يوجد ارتباط كبير ما بين الاقتصادين البريطاني والسوداني، فجملة الصادرات السودانية للمملكة المتحدة كانت خلال العام ٢٠١٣ بقيمة ١٧,٨ مليون دولار، تدنت في العام ٢٠١٤ الى ١١,٢ مليون دولار، وهي تمثل ربع بالمائة من حجم صادراتنا الكلية. بينما كانت مستورداتنا من المملكة المتحدة خلال العام ٢٠١٣ بقيمة ١٨٥,٦ مليون دولار تدنت في العام ٢٠١٤ الى ١٣٥,٤ مليون دولار تمثل ١,٥٪ من جملة مستورداتنا من الخارج في العام المعني.

برغم ضئآلة حجم التبادل التجاري في الوقت الحالي ما بيننا والمملكة المتحدة الا أنه من الضروري قراءة المستقبل على ضؤ نتيجة الاستفتاء، بإعتبار أن الاقتصاد البريطاني اقتصاد ضخم يدخل ضمن الاقتصادات العشرين الكبرى، وأن الاقتصاد السوداني اقتصاد متحرك ونامي ويتوفر على موارد هائلة، وبلا شك هو مكان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٨/ ٢٠١٥ م.

رصد ومتابعة من هذه الاقتصادات الكبرى.

خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي من المتوقع أن يجعلها أكثر قرباً والتصاقاً واتصالاً بالولايات المتحدة الامريكية، لهذا وعلى المدى القريب يتوقع أن تكون المملكة المتحدة أكثر التزاماً وتطبيقاً للعقوبات والحظر الاقتصادي الجائر الذي تطبقه الولايات المتحدة على السودان.

أما على المديين المتوسط والبعيد فيتوقع استدارة الاستراتيجية البريطانية تجاه السودان مائة وثمانون درجة، من المقاطعة والحظر، للتعاون وزيادة التبادل التجاري، طبعاً قد يتم هذا فوراً إذا قرر الرئيس الأمريكي رفع الحظر عن السودان، توقعاتنا بزيادة التبادل التجاري مع المملكة المتحدة مستقبلاً مبنية على أساس أن المملكة المتحدة سوف تعود لمناطق نفوذها القديم وإلى مستعمراتها السابقة لتخلق منها مناطق تكامل وتعاون اقتصادي.

معلوم أن الاقتصاد السوداني كان مرتبطاً بالاقتصاد البريطاني طيلة الفترة من أربعينيات القرن الماضي وحتى نهاية سبعينياته، حيث كانت غالبية صادرات السودان الزراعية خصوصاً القطن طويل التيلة تصدر من السودان الى مصانع النسيج الكبرى في لانكشير ببيريطانيا، فيما يستورد السودان من بريطانيا المعدات والآلآت والأقمشة والملبوسات والأحذية وغيرها. سوف تكون الفرصة متاحة للجانب السوداني لتصدير منتجات زراعية بكميات هائلة للمملكة المتحدة مستقبلاً تشمل ولا تقتصر على القطن طويل ومتوسط التيلة.

قد يكون من المناسب تكثيف الاتصال بالجانب البريطاني بعد ظهور نتائج الاستفتاء إبداءاً لحسن النية والرغبة في التعاون الاقتصادي.(١)

أثر فتح الحدود مع الجنوب على الاقتصاد :-

القرار الذي أصدره رئيس الجمهورية بفتح الحدود مع دولة جنوب السودان هو قرار ايجابي ويصب في مصلحة الاقتصاد في كلا الدولتين. ولكن قبل أن نتناول الآثار الاقتصادية الايجابية لهذا القرار لا بد من توضيح للمعنى الفني لفتح الحدود، لأن البعض اعتقد أن القرار يعني إزالة الحدود، والتنقل بحرية بين القطرين وكأنهما قطر واحد، أي العودة لما قبل الانفصال الذي تم في يونيو ٢٠١١.

الحدود باقية وسوف تستمر الإجراءات نحو تحديدها ومن ثم ترسيمها. معلوم أنه في الحدود بين أي قطرين تكون هناك نقاط محددة للعبور والتبادل القانوني والرسمي بين الدولتين، حيث تتواجد سلطات الجوازات والجمارك والحجر البيطري والزراعي والمواصفات وغيرها من الأجهزة الرسمية لكل دولة على جانبي الحدود،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ م.

ويمنع التحرك والتبادل في غير هذه المنافذ الرسمية حتى لو كانت الأرض منبسطة وليس فيها عوائق لا طبيعية ولا صناعية. ويتولى حرس الحدود في كل دولة منع التحرك بغير هذه المنافذ.

عند إعلان انفصال جنوب السودان وإعتراف السودان به كدولة مستقلة حدد مدير عام الجمارك بحسب السلطات القانونية الممنوحة له النقاط الجمركية بين السودان ودولة جنوب السودان، وذلك بعد الاتفاق مع مدير سلطة الجمارك بدولة جنوب السودان، وأصبحت تحركات المواطنين والسلع تتم عبر هذه المناطق.

بعد عدة أشهر من إنفصال الجنوب إعتدى المتمردون مدعومون من دولة الجنوب على هجليج فإشتعلت الحرب بين الدولتين، وأعلن السودان (قفل الحدود)، أي منع رسمياً أي تبادل أو حركة تجارية أو حركة مواطنين بين القطرين، ومُنحت القوات المسلحة والقوات الأمنية تفويضاً بإطلاق النار على كل من يحاول عبور الحدود. إن قرار رئيس الجمهورية الصادر بالأمس يعني إعادة فتح المعابر الحدودية بين الدولتين والسماح بالتبادل التجاري وتحركات المواطنين وفق القوانين الحاكمة في كلا القطرين.

إن التبادل التجاري بين الدولتين سيحقق فائدة كبيرة لاقتصاد كلا الدولتين. ويمكن أن يتم هذا التبادل في صورة (دولار حسابي) وليس دولاراً حراً، يرتكز على قاعدة النفط مقابل الغذاء. بحيث يصدر الجنوب المواد البترولية الخام للسودان، وبقيمتها (الدولارية) يسلم السودان ذرة وملح ومواد غذائية أخرى للجنوب. يقدر أن حوالي ١٧٠ سلعة مختلفة يمكن أن تكون مجالاً للتجارة بين القطرين. ويقدر حجم التجارة البينية في المرحلة الأولى ما بين ١,٥- ٢ مليار دولار.

لقد نص برنامج إصلاح الدولة على رعاية مبدأ الجوار الآمن مع جمهورية جنوب السودان كأولوية فى المرحلة المقبلة، وتعزيز التعاون معها على اساس مبدأ دولتان بمصلحة واحدة مشتركة، واستكمال الملفات العالقة كخطوة ضرورية واساسية .

كما وجه بالنظرللجنوب فى اطار سياسة عامة للتكامل الاقليمي، وما يتطلبه من فتح للحدود، وتشجيع للتبادل الاقتصادي مع دول الجوار، وتعديل للنظم الجمركية والمصرفية وغيرها.[1]

الفساد في دولة جنوب السودان- تقرير كفاية :-

منظمة كفاية التي يترأسها الممثل السينمائي جورج كلوني نشرت على موقعها على الانترنت www.enough.org تقريراً أشارت فيه إلى أن سلفا كير ميار ديت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٩ م.

رئيس دولة الجنوب يعتلي قائمة الفساد في تلك الدولة بمئات الملايين من الدولارات، وأن وزير المالية السابق قد استولى على أكثر من مليار دولار وأن كلاً من ريك مشار وباقان أموم تصرفا في مليار و ١٠٠ مليون بعلم من رئيس حكومة الجنوب !

اتهم التقرير كذلك رئيس هيئة الأركان السابق جيمس هوث ونائبه بالتلاعب في ٣٢٧ مليون من الأموال الأمريكية المخصصة للجيش الشعبي عن طريق كشوفات وهمية ، ويشمل الجيش الشعبي الفرقتين التاسعة والعاشرة أو ما يعرف بقطاع الشمال الذي يقوده ياسر عرمان وعبد العزيز الحلو ومالك عقار.

أشار التقرير كذلك لمسئولية دينق ألور عن ١٥٠ مليون دولار ،لوكا بيونق ١١٤ مليون دولار، تعبان دينق ٦٥ مليون دولار، كما أشار التقرير لغيرهم من القيادات السياسية والعسكرية.

وبمناسبة هذا التقرير دعا جورج كلوني الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإصدار قرارات تنفيذية بفرض عقوبات اقتصادية على الأسماء الواردة به. وبحسب تقرير منظمة كفاية فإن الجهود مستمرة للكشف عن قائمة طويلة تتضمن صفقات شراء أسلحة تعتبر الأضخم على مستوى القارة الإفريقية .

في تزامن مع هذا التقرير استمرت القلاقل في جنوب السودان، مع استمرار نزوح الآلآف شمالا لدولة السودان. فقد كشف تقرير رسمي أن جملة عدد الوافدين من دولة جنوب السودان الذين وصلوا الى محطات انتظار الوافدين بمحليتى الجبلين والسلام بجنوب النيل الابيض منذ العام ٢٠١٤م وحتى الان بلغ (٨٢) الف وافدا .فيما يتم رصد الآف الأسر النازحة من دولة الجنوب لكل من ولايات شرق وجنوب دارفور وجنوب النيل الأزرق.

معلوم أن الظروف الاقتصادية بالسودان لن تمكنه من تقديم الغذاء والخدمات الصحية للنازحين مما يترتب عليه انتشار الأمراض والأوبئة، وهو ما بدت بوادره بولاية النيل الأزرق. ومع هشاشة الأوضاع في دولة الجنوب، والاتجاه الواضح نحو فرض وصاية دولية عليها، فإن على الدبلوماسية السودانية أن تتحرك نحو إقناع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأن توفير موارد كافية لمواجهة احتياجات اللاجئين الجنوبيين للسودان، وللجنوبيين بداخل دولة الجنوب، لا يمكن أن يتم إلا بفرض ممرات آمنة لعبور البترول الخام الى موانئ الصادر في شرق السودان.

وبما أن القوات الأممية تكتفي بحراسة معسكراتها وحماية المدنيين الذين يلجئون اليها حسب التجارب السابقة مع قوتي (يونميد) و(يونميس) فمن الواضح أنه لا توجد قوة مؤهلة في المنطقة لحراسة الممرات الآمنة لعبور بترول الجنوب سوى الجيش السوداني، الملم بجغرافية المنطقة، والذي يحتفظ بعلاقات ودية مع كل الأطراف الجنوبية، عكس الجيش اليوغندي المنحاز كليا للرئيس سلفا. علينا أخذ

زمام المبادرة.[1]

اثيوبيا ومستقبل السودان :-

اثيوبيا الجار الشرقي للسودان (بشقيه الشمالي والجنوبي) ظلت ولعهود طويلة تصنف من قبل الاستراتيجيين والاستخباراتين السودانيين بأنها العدو الأول للسودان. يستدير هذا التصنيف الآن مائة وثمانون درجة لتصبح اثيوبيا الصديق الأول لا تنافسها على هذه المكانة الا الصين.

التصنيف القديم كان قائماً على أساس أن بأثيوبيا عدد سكان هائل (هم الآن ٩٠,٨٧٣,٧٣٩ (July 2011 est.) - وهي الدولة رقم ١٣ على مستوى العالم في عدد السكان) وأنها تفتقد للأراضي الزراعية الكافية لاطعام هذا العدد الهائل من السكان. ومن الطبيعي أن تتطلع لجارها الغربي السودان الذي حباه الله بأراضي منبسطة خصبة متوفر لها الري الطبيعي والري الصناعي مع قلة في عدد السكان. لهذا كان لأثيوبيا أطماع لا تخفى في الاستيلاء على أراضي زراعية شرق نهر العطبراوي أو في دعم حركات مناوئة للنظام في الخرطوم تضعف الجيش السوداني فتتاح لها السيطرة على المساحات الزراعية الخصبة بشرق السودان والتأثير على القبائل السودانية المتاخمة لها على الحدود بسبب ضعف الحكومة بالخرطوم.

ما الذي تغير في هذه المعادلة وجعل أثيوبيا تنتقل من خانة العدو لخانة الشريك الاستراتيجي؟ بالطبع لم ينقص عدد سكان اثيوبيا بل هو في زيادة مستمرة، ولم يتم استصلاح أراضي زراعية بإثيوبيا ، فالطبيعة الجبلية لا تسمح بذلك. ما تغير هو الإرادة السياسية في اتجاه تبادل المنافع بدلاً عن اتجاهات السيطرة ومحاولة سحق الآخر.

لقد اتجهت الإرادة السياسية لكلا القطرين في اتجاه التعاون بعد أن أحصى كل طرف نقاط القوة والضعف لديه مقابل نقاط القوة والضعف لدى الطرف الآخر. وفي لحظة حاسمة ظهرت ملامح صداقة شخصية بين اكبر قيادتين سياسيتين في البلدين الرئيس عمر البشير في السودان وملس زيناوي في اثيوبيا رجحت اتجاه التعاون الاستراتيجي بدلاً عن الاحتراب الظاهر والخفي.

برز الاقتصاد كأهم محور من محاور التعاون الاستراتيجي بين القطرين، وكانت البداية الطريق البري الرابط بين القطرين القضارف- دوكة- القلابات-تابع الرئيس ملس زيناوي بناء هذا الطريق كيلو كيلو وكبري كبري بنفسه لأنه يعرف أهميته الاستراتيجية إذ كان هو طريق الامداد الرئيسي لجبهة تحرير التقراي التي كان يقودها وتم تتويج نضالها بمساعدة السودان لانتصار باهر على نظام منغستو الديكتاتوري ودخولها لأديس أبابا في العام ١٩٩١م. وتوالت أوجه التعاون بعدها بتوقيع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٨ م.

اتفاقية استخدام ميناء بورتسودان بمزايا تفضيلية لأثيوبيا، واتفاقية الربط الكهربائي، واتفاقية الاتصالات عبر المايكرويف ثم الالياف الضوئية، واتفاقية الامداد البترولي حيث يغطي السودان حالياً حاجة أثيوبيا من البنزين بتصدير بنزين من مصفاة الخرطوم يعبر براً لأثيوبيا بما قيمته عشرة ملايين دولار شهرياً.

على ضؤ هذا التحليل نجد أن من الطبيعي أن تدخل أثيوبيا وسيطاً في النزاع بين شمال وجنوب السودان في ابيي وغيرها من المناطق الحدودية المحتلف عليها بين الشمال والجنوب، وأن تتصدى بإرسال قوات للفصل بين جيشي البلدين وضمان الأمن الحدودي بعمق عشرة كيلومترات في كل جانب. ولا أرى سبباً لتخوف البعض من وجود القوات الأثيوبية بعديد ٤٢٠٠ فرد لتنفيذ هذا الواجب تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح لهذه القوات استخدام القوة العسكرية لفرض حماية المدنيين لسببين: الأول أن قوة بعدد ٤٢٠٠ فرد لا تشكل أي نوع من الخطورة أو الخلل في موازين القوة الاستراتيجية للقوات المسلحة السودانية، والثاني أن الجيش السوداني جيش منظم ومنضبط لا يتصور قيامه بأي اعتداءات على المدنيين، بخلاف الجيش الشعبي الذي ما زال عبارة عن مليشيات قبلية تتبع أسلوب حرب العصابات ويصعب على جوبا السيطرة على تصرفات قادتها المحليين فكل عمل القوات الاتيوبية سيكون موجهاً تجاه ضبط هذه القوات.

من مصلحة أثيوبيا استمرار امدادات النفط السوداني عبر الشبكة الموجودة حالياً من آبار الانتاج الرئيسية في ولاية الوحدة الى مصفاة الخرطوم والى موانئ التصدير بالبحر الأحمر لأن في هذا ضمان لاستمرار امدادها بالبنزين من مصفاة الخرطوم.

ان حرص أثيوبيا على مصالحها الاقتصادية في علاقتها مع دولة شمال السودان يمكن أن يكون نموذجا يحتذى في علاقة جوبا مع الخرطوم بعد الانفصال، حيث يمثل شمال السودان مصدر الامداد الرئيسي بالغذاء لجنوب السودان. ويترتب على ايقاف امدادات الغذاء من دولة شمال السودان لدولة جنوب السودان مجاعة مؤكدة وسط مئات الآلاف من السكان القاطنين في اقليم أعالي النيل شمالي دولة جنوب السودان فانتبهوا أيها السياسيون المتفلتون من الحركة الشعبية والا أصاب دولتكم طوفان الجوع وصنفتم دولة فاشلة من أيامكم الأولى.[1]

اخطاء حكومة جمهورية جنوب السودان :-

الخطأ السياسي القاتل الذي ارتكبه الحيش الشعبي لتحرير السودان بمهاجمة القوات المسلحة وقوات الامم المتحدة بمنطقة أبيي قبل شهرين يتكرر الآن بوجه اقتصادي بالقرار المنفرد الذي اتخذته حكومة جنوب السودان بطرح عملة جديدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٧/ ٢٠١١ م.

دون التنسيق والتشاور مع حكومة السودان.

أخطأت حكومة الجنوب في تقدير رد فعل حكومة السودان، وفشلت أجهزتها الأمنية والاستخبارية في التوصل الى أن الخرطوم تعد نفسها لأي مفاجأة غير متوقعة من حكومة الجنوب بشأن طرح العملة، ونتيجة لهذا وجدت جوبا نفسها في وضع لا تحسد عليه. واليك الأرقام:-

عرض النقود بمعناه الواسع(يشمل الودائع وأشباه النقود)هو في السودان بحدوده الجغرافية القديمة ٢٨ مليار جنيه. بينما عرض النقود بمعناه الضيق (أي السيولة المتداولة) هي في حدود ١٦ مليار جنيه. يقدر أن ربع هذه الكتلة أي ما بين ٢ الى ٣ مليار جنيه متداولة بالجنوب وهي تعادل تقريبا مليار دولار.

الناتج المحلي الاجمالي في السودان هو ١٥٤ مليار جنيه سوداني في حين أنه في الجنوب الذي يوصف بأنه أرض مغلقة لا يتعدى ٣٠ مليار جنيه مع ضعف في الهياكل الاقتصادية والبنى التحتية حيث بالجنوب ٦٠ كلم من الطرق المسفلتة فقط وما بين ١٠الى ٢٠ مليون رأس من الابقار ويتم انتاج حوالي ٥٠ ميجاوات باستخدام الديزل المكلف. وتقدر حكومة الجنوب ان ينمو الاقتصاد للمتبقي من هذا العام بنسبة ٦٪ فيما تقدر نسبة النمو للعام القادم ٢٠١٢ ب ٧,٥٪ ونسبة تضخم ٨,٦٪.

بإعلان الخرطوم أنها بصدد تغيير عملتها بأخرى جديدة فإن حائزي الكتلة الموجودة بالجنوب سيسعون بأي ثمن لادخالها للشمال ليتسنى تبديلها خلال الفترة الزمنية المحدودة التي سيعلن عنها بنك السودان.

سيترتب على هذا الوضع بالنسبة للجنوب أن كتلة نقدية هائلة (بالنسبة لحجم اقتصاده) ستهرب نحو الشمال أو سيتم السعي لتبديلها بالدولار، وسيؤدي هذا لارتفاع كبير في الأسعار في جوبا ومدن الجنوب الأخرى لانعدام السيولة ولقفزة هائلة في سعر الدولار هناك خصوصاً أن النقد الاجنبي غير مسيطر عليه.

اما بالنسبة للشمال فإن كمية العملة التي ستدخل من الجنوب سيتم السعي اما لتحويلها لدولار أو شراء سلع أو أصول ثابتة بها. سيتسبب هذا في ارتفاع لسعر الدولار مقابل العملة المحلية وسيكون الارتفاع محدوداً لأن الدولار مسيطر عليه بواسطة البنك المركزي. أما شراء السلع أو الاصول فسيؤدي لتنشيط السوق في هذه المجالات ويصب في مصلحة اقتصاد السودان، خصوصاً أن أي سلع سيتم شراؤها بغرض تصديرها للجنوب ستخضع لاجراءات الصادر المعتادة في التجارة بين الدول.

عليه فان حرب العملة هذه الخاسر فيها الاقتصاد الجنوبي بكل تأكيد. وبالطبع لم يسعى السودان لهذه الحرب ولا يريدها لأن الجار الضعيف اقتصادياً سيصبح مصدر صاف للاجئين.

ندعو حكومة الجنوب للحكمة. ويا حبذا لو آلت الأمور الاقتصادية للخبراء من أبناء الجنوب مثل الدكتور لوال أشويل دينق وزير البترول السابق وغيره من الحادبين حقيقة على مصالح شعب جنوب السودان والغير مرتبطين بأجندة خارجية.[1]

الاقتصاد المصري يجني المكاسب من تعديل سعر الصرف :-

نقلت جلسة تعاملات البورصة المصرية التي أعقبت قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف، الخميس الماضي، ارتفاعات قياسية في أسعار الأسهم المدرجة، من المنطقة الحمراء إلى المنطقة الخضراء، وقال متعاملون بالبورصة المصرية إن اتجاهات المتعاملين العرب والأجانب ساهمت في تعزيز أجواء السوق، واتجهت غالبية تعاملاتهم نحو الشراء بعد فترة طويلة من الاتجاه البيعي بقيادة الصناديق والمؤسسات العربية والأجنبية.

ووفقاً للبيانات المتاحة، وخلال تعاملات الأسبوع الماضي، ربح رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة المصرية نحو ١٧٧ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤,٣٪، وعلى صعيد المؤشرات، فقد قفز المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إيجي إكس ٣٠» بنسبة ٥,٦٪ تعادل حوالي ٤٦٧ نقطة .

عندنا في السودان فإن القرار الاقتصادي الضخم بمنح نظام الحافز لتجسير الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي في أسواق الصرف السودانية لم يؤدي لمكاسب فورية للاقتصاد مثلما حدث بمصر. فما السبب في ذلك وما هي طرق ووسائل المعالجة؟

الحقيقة أن سوق الخرطوم للأوراق المالية، وهو الموازي للبورصة المصرية، يعتبر ضعيفاً جداً بالمقارنة مع أسواق المال الإقيمية الاخرى. شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق قليلة، وبالتالي فإن قيمة أسهمها ضعيفة. والأوراق المالية التي يسمح بالتداول فيها من خلاله تعاني مشاكل جمة.

في وقت سابق كانت شركة سوداتل تقود هذا السوق بسبب قيمتها السوقية المرتفعة، وتوزيعها المنتظم لأرباح مقدرة. تضاءل دور هذه الشركة لأسباب متعددة. وصعدت شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) لتصبح هي المحرك للسوق، بسبب تحقيقها لأرباح مقدرة ومستقرة. غير أن هذه الشهادة أصابها مؤخراً الضعف، وبالتالي قل تداولها في السوق وذلك بسبب عدم اهتمام وزارة المالية وهي الجهة المصدرة لهذه الشهادة بتقوية هذه الشهادة، وتحريك الطلب عليها، وتأمين تسليم أرباحها الشرعية في وقتها.

وبالإضافة لهذا شكل الحصار الاقتصادي والمصرفي المضروب على السودان

(١) نشر بصحيفة السوداني

عاملاً إضافياً أسهم في إضعاف سوق الخرطوم للأوراق المالية، بسبب تحاشي رأس المال الأجنبي الاستثمار في الاسهم والأوراق المالية السودانية.

لكي يحقق الاقتصاد السوداني الفائدة المرجوة من تعويم أو تعديل سعر الصرف لا بد من إقرار وإصدار سياسات مالية ونقدية فورية بتقوية ودعم شهامة، والاعلان عن الالتزام الحكومي بسداد أرباحها في وقتها. كما يجب أن تتضمن هذه السياسات الزام الشركات الحكومية الكبرى مثل شركات الكهرباء الأربعة وشركة الثروة المعدنية وشركة أرياب للذهب وغيرها من الشركات السودانية الكبرى بالتحول لشركات مساهمة عامة، وإدراج أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وعلى الحكومة أن تؤسس بمساهمة مقدرة شركات مساهمة عامة تعمل في مجالات الصادر الزراعي والبستاني والحيواني تدرج كذلك في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ستمكن هذه الاجراءات من إجتذاب كتلة ضخمة من مدخرات المغتربين للاستثمار في أسهم مضمونة، وستغري كذلك مستثمرين أجانب بالدخول لسوق المال السوداني وتحريك مختلفة الانشطة الاقتصادية من خلال هذا السوق.[1]

الاهتمامات الفرنسية بإفريقيا :-

نشرة (TTU) الأسبوعية الفرنسية التي تهتم بالشئون الاستراتيجية والصناعات العسكرية أوردت في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ مايو الجاري، أن الإدارة العامة للعلاقات الدولية والاستراتيجية في وزارة الدفاع الفرنسية قد أطلقت مناقصة لإعداد دراسة معمقة، تستهدف الدراسة إعداد خارطة طريق للتعاون ما بين الجيش الفرنسي والجيوش الافريقية، بما يسمح بتحديد الاحتياجات المستقبلية لكلا الطرفين، ومجالات التعاون في العمليات وتحديث المعدات، واقتراح عمليات لزيادة وتوسيع النفوذ الفرنسي في افريقيا.

تطلب المناقصة إعداد تقارير شهرية عن الأوضاع في ١١ دولة إفريقية أهمها جنوب إفريقيا، غانا، موزمبيق، والسودان. على أن تختتم التقارير الشهرية بتقرير عام بعد سنة كاملة من الرصد. ويتضمن الرصد: التطورات الجارية في الآلة الدفاعية للبلد المعني بالرصد، برامج المعدات العسكرية، نظام اتخاذ القرار، الميزانيات، الأهداف الاستراتيجية المفترض تحقيقها، تأهيل النخب، القواعد العسكرية، الصناعات الدفاعية والشراكات الدولية فيها، وشبكات النفوذ.

منذ انعقاد القمة الفرنسية – الافريقية في ديسمبر ٢٠١٣ تبنت فرنسا استراتيجية جديدة تقوم على أساس تقليص دورها كشرطي في القارة الإفريقية، عبر الاستثمار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/١١/ ٢٠١٦ م.

في إسناد وتطوير القدرات المحلية، بما يتيح للدول الافريقية أن تدير بنفسها الأزمات التي تواجهها.

وتسعى باريس لتوسيع نفوذها ليتجاوز حدود مناطق نفوذها التقليدية في الدول الناطقة باللغة الفرنسية، وذلك من خلال التعامل مع كل أقطار القارة الافريقية. وخير دليل على هذا التوجه اتفاقيات التعاون العسكري التي تم ابرامها مؤخرا بين فرنسا ونيجيريا.

علينا في السودان الإنتباه لهذا التوجه الجديد ومتابعته بدقة. إن المخاطر الأمنية الكبرى التي تواجه قارة أوروبا في الوقت الحالي من عصابات الإتجار بالبشر والهجرة السرية والمخدرات والإرهاب باتت مهدداً حقيقياً للقارة العجوز، حيث ضربت هذه العصابات بمختلف أنواعها في قلب العواصم الأوروبية، في باريس ومدريد وبروكسل وغيرها، بما جعل دول القارة تغير من استراتيجياتها، بأن تتجه للجيوش الوطنية القائمة في دول القارة لتدريبها وتأهيلها وجعلها حائط صد أمام هذه المخاطر.

وبالضرورة فإن هذه الاستراتيجيات الجديدة تعني تخلي دول القارة العجوز، وعلى رأسها فرنسا، عن الحركات المتمردة على الحكومات القائمة في إفريقيا. لأن الاستمرار في دعم هذه الحركات يعني إضعاف الجيوش التي تريد فرنسا أن توظفها لحماية السواحل والحدود الأفريقية أمام العصابات المذكورة، ومنعها من عبور البحر الأبيض المتوسط الى فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية المطلة على المتوسط.

يبدو أن المعارضين لحكومات بلادهم، والحركات المتمردة التي كانت تجد ملاذات آمنة في فرنسا وغيرها من الدول الأوربية سيواجهون أوقاتاً صعبة، يتعين معها بالنسبة لهم الرحيل لبلدان آخرى خارج أوروبا تقبل بهم، في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد.(١)

التحركات الإسرائيلية في افريقيا :-

زار رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتيناهو عدداً من دول شرق ووسط إفريقيا حيث شملت زيارته يوغندا وكينيا وإثيوبيا فيما إلتقى في عنتبي بيوغندا بكل من رؤساء رواندا وتنزانيا ودولة جنوب السودان في قمة حول الإرهاب.

تم خلال الزيارة تناول الملف الأمني، غير أنه من الواضح أن البعد الاقتصادي للزيارة كان هو الأهم وذلك من خلال اصطحاب رئيس الوزراء الاسرائيلي لخبراء اسرائيليين في مجالات الصحة والمياه والزراعة، فضلاً عن اصطحابه لعدد من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١٦ م.

المستثمرين الاسرائيليين. فيما أُعلن عن رصد مبلغ ١٣ مليون دولار من اسرائيل لتنشيط ملف التعاون والدراسات التنموية ما بين هذه الدول واسرائيل.

التسابق ما بين الدول العربية واسرائيل تجاه كسب ود الدول الأفريقية قديم. كسبت الدول العربية الجولة لفترة طويلة من خلال تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي ثنائي وجماعي موجه من الدول العربية للدول الافريقية. بعثات الأزهر الشريف للقارة السمراء، وإنشاء جامعة افريقيا العالمية في السودان، وفتح الجامعات في كل من المغرب ومصر وغيرهما للطلاب الأفارقة، وإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، كلها كانت جهود منسقة لضمان انحياز دول القارة للجانب العربي في الصراع الحضاري والسياسي والأمني والعسكري ما بين الدول العربية وإسرائيل.

نشهد الآن غياباً للدور المصري الذي كان رائداً وقائداً لهذه الجهود، كما نشهد إنشغال الدول العربية بحروب ما بعد الربيع العربي في ليبيا واليمن وسوريا والعراق، وبروز مهددات أمنية جديدة متمثلة في ايران وتنظيم داعش. تراخى التضامن العربي، وضعفت جامعة الدول العربية، وفقدت بوصلة الاستراتيجية الموحدة نحو التعامل مع اسرائيل، فكان طبيعياً أن تستغل اسرائيل الفراغ، وتشرع في بناء العلاقات مع الدول الافريقية.

كيف يمكن مواجهة التحرك الاسرائيلي؟ وهل هذا التحرك يشكل خطراً استراتيجياً أو اقتصادياً علينا في السودان أو على الدول العربية؟ للإجابة على هذه الأسئلة أدناه رأي محترم من عالم عركته التجارب داخلياً وخارجياً، هو البروفسور مصطفى عمر نواري، أطرحه للنقاش حوله من الأخوة القراء: (يمكن استيعاب اسرائيل دون ان نتنازل عن دعم الحق الفلسطيني ، اسرائيل اليوم صارت حقيقة واقعة ، حتى تركيا اوردوغان بكل قوتها لم تستطيع ان تتخطى الوجود الواقعي لدولة اسرائيل ، و بدات العلاقات بينهم تستقيم ، و اول المستفيدين كان قطاع غزة . حيث سمحت اسرائيل بتدفق الاعانات التركية الضخمة من بوابة ابوكرم بين غزة و اسرائيل .

الدول العربية سبقتنا من قبل للتطبيع .الدول الافريقية محتاجة لاستثمارات كبيرة وهي تعرف ان المفاتيح مع اسرائيل ، و نحن لن نستطيع ان ننافس اسرائيل فى هذا .سندنا الدبلوماسى فى كل ما اوردنا هو مقررات القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢ (الأرض مقابل السلام) .

إن أخذ موقف محايد من اسرائيل مع تذكيرهم بالحق الفلسطيني يمكن أن يجعل إسرائيل تستمع لدبلوماسيتنا وتتحاور معها كما تفعل الآن مع تركيا أوردغان، الموقف الإيجابي أكثر فعالية في الضغط على اسرائيل).[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١١ م.

إلتقاء الأجندة الأوروبية مع الأجندة السودانية :-

خلال العقدين الماضيين ظلت أوجه التعاون والالتقاء في وجهات النظر بين الجانبين السوداني والأوروبي نادرة جداً. وبالتالي ظل العون الأوروبي للسودان محدوداً وغير ذي بال. الآن جمعت بين الشتيتين قضية اتحدت رؤاهما حولها من ناحيتي التحليل والمعالجات وهي قضية الاتجار بالبشر.

والإتجار بالبشر هي عملية توظيف أو انتقال أو نقل أو تقديم ملاذ لأناس بغرض استغلالهم. تتضمن عملية الإتجار بالبشر أعمالاً غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرها من أشكال الإكراه أو الغش.

يتم هذا الاستغلال من خلال إجبار الضحية على أعمال غير مشروعة كالبغاء أو على أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي، أوالعبودية أو غيرها من الممارسات المقاربة للعبودية.

اتسع هذا المفهوم في الوقت الحالي ليشمل عمليات الهجرة السرية التي تقوم بها عصابات اجرامية متخصصة، تعمد لنقل المهاجرين الفقراء من الدول الفقيرة للدول الغنية. وقد تفجرت هذه الصورة بطريقة مريعة جداً إنطلاقاً من الساحلين الشرقي والجنوبي الى الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط. ظللنا نشاهد على القنوات الفضائية في الفترة الأخيرة عشرات الألوف من المهاجرين من سوريا والعراق الى السواحل الأوروبية. وأعداداً مماثلة من الدول الأفريقية عبر الموانئ السرية والمهجورة في ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ومصر إلى السواحل الأوروبية أيضاً.

كانت الدول الأوروبية تصنف السودان سابقاً كدولة عبور للهجرة السرية من دول القرن الإفريقي لأوروبا، وأصبح الآن يصنف دولة مصدر ودولة عبور في نفس الوقت. أبدى السودان التزاماً واضحاً بمقررات المؤتمرات العديدة التي عقدت بشأن محاربة الاتجار بالبشر، ووقع على الاتفاقية الدولية في هذا الشأن، وأصدر القانون الذي يعاقب على جريمة الاتجار بالبشر، وكون لجنته الوطنية التي تشرف على انفاذ هذا القانون برئاسة وكيل وزارة العدل.

ونتيجة لهذا الالتزام السوداني انفتح الجانب الأوروبي على السودان مبدياً استعداده للتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وأصبحنا نشاهد سفراء الدول الأوروبية وهم يزورون الولايات الحدودية مثل ولاية كسلا وولاية الخرطوم ويتباحثون حول الموضوع مع الأجهزة المركزية بالخرطوم.

إننا نرى أن هذا الانفتاح من الجانب الأوروبي على السودان هو أمر إيجابي. ونعتقد أن من الضروري أن نبادر بتقديم مشروعات مدروسة للجانب الأوروبي لمعالجة قضية الاتجار بالبشر والهجرة السرية. وينبغي أن تركز هذه المشروعات على الجانب الاقتصادي التنموي أكثر من التركيز على الجانب الأمني فقط. يجب ألا

نكتفي بتقديم طلبات لمد الأجهزة الأمنية بمتحركات أوحتى طائرات للمتابعة، وطلبات لبناء القدرات، ولتطوير ادارة الاجانب بالكمبيوترات والسوفت وير. كل هذا مطلوب، ولكن الأهم منه معالجة القضية من جذورها، بإعتبارها نتيجة حتمية للفقر والحرمان الذي تعاني منه دول المصدر مثل اثيوبيا وارتريا والصومال ودولتنا نحن كدولة مصدر ومعبر.

يجب مخاطبة قضية الفقر والحرمان بإقتراح مشروعات تنموية محددة على جانبي الحدود مع كل من اثيوبيا واريتريا، وتحويل معسكرات اللاجئين الاريتريين الحالية بولاية كسلا لمستوطنات بشرية تتوفر فيها كل الخدمات. وإقامة بنى تحتية خدمية مناسبة في مجالات مياه الشرب والصحة والتعليم للولايات الحدودية، لأن الأجانب يشاركون سكان هذه الولايات في هذه الخدمات، مما يجعلها بائسة تدفع المواطنين أنفسهم لطلب الهجرة السرية.

إن إدارة هذه القضية بأبعادها المتشعبة تتطلب تأسيس إدارة حكومية متخصصة لاقتراح المشروعات، والتفاوض بشأنها، ومتابعة انفاذها على أرض الواقع. من أجل حماية أمننا القومي، وحماية الأمن الأوروبي كنتيجة مصاحبة لا مانع لدينا من تحققها.[1]

الجديد في العلاقات الاقتصادية السودانية السعودية :-

دخلت العلاقات الاقتصادية السودانية السعودية مرحلة جديدة بموافقة الصندوق السعودي للتنمية على تقديم قروض مختلفة للسودان من خلال برنامج الصادرات الذي ينفذه الصندوق. قدم الصندوق قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتمويل استيراد مواد بترولية لصالح السودان، وقرض ثان بمبلغ ٧١ مليون دولار لتمويل توفير أسمدة للقطاع الزراعي بالسودان. فضلاً عن اتفاق أولي بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات في مجالات حصاد المياه، الكهرباء، التعليم، والصحة.

الصندوق السعودي للتنمية هو صندوق سيادي مملوك لحكومة المملكة العربية السعودية، ويبلغ رأس ماله ٣١ مليار ريال سعودي (حوالي ٨,٣ مليار دولار)، والهدف الرئيسي له هو المساهمة في تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية، عن طريق منح القروض لتلك الدول، ودعم الصادرات الوطنية السعودية عن طريق تمويل الصادرات وضمانها.

من أهم أنشطة هذا الصندوق سابقاً في السودان مشاركته في تمويل سد مروي بمبلغ ٣١٠ مليون دولار، مثلت ١٠,٣٤٪ من اجمالي تكاليف المشروع البالغة ٢٩٩٩ مليون دولار. كما قدم في مرحلة لاحقة ١٠٠ مليون دولار لتمويل منتجات سعودية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/١٠/ ٢٠١٥ م.

لصالح مشروعات إعادة التوطين المكملة لمشروع السد. وتزين صورة سد مروي حالياً الصفحة الرسمية للصندوق على شبكة الانترنت.

تمويلات الصندوق المعلن عنها الآن في غاية الأهمية للسودان، وقد تركزت في المواد البترولية والأسمدة. لقد بلغت واردات السودان من المواد البترولية في العام ٢٠١٤ مبلغ ١٥٢٤ مليون دولار مثلت ١٦,٥٪ من الواردات الكلية للبلاد، وكان استيراد الجازولين فقط ١١٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ. فيما بلغت واردات البلاد من الأسمدة ١٥٤ مليون دولار.

بتقديرنا أن هذه التمويلات على أهميتها ينبغي ألا تمثل نهاية الطموح للتعاون الاقتصادي السوداني السعودي، لأن المطلوب في حقيقة الأمر مشروعات استثمارية ضخمة جداً ممولة من الجانب السعودي، وتستهدف تحقيق مبادرة الأمن الغذائي العربي التي طرحها رئيس الجمهورية قبل سنتين، ووافقت عليها القمم العربية، وشرعت الجامعة العربية في انفاذها. وتستهدف هذه المبادرة تغطية استهلاك الدول العربية من خلال مشروعات زراعية وصناعية تقام في السودان وتستهدف خمسة مواد غذائية رئيسية هي القمح، السكر، زيوت الطعام، الألبان، واللحوم. حيث يبلغ استيراد الدول العربية من هذه المواد أكثر من ٣٠ مليار دولار. ينبغي أن يكون هذا هو الهدف المشترك ما بين السودان والسعودية تحقيقاً للمصلحة المشتركة وللأمن الغذائي العربي.(١)

الجنوب جائع....ماذا نفعل؟

أعلنت الأمم المتحدة أن ٤٠٪ من سكان دولة جنوب السودان يعانون المجاعة ونقص الغذاء. وتتركز هذه النسبة في المقاطعات الحدودية مع السودان في أعالي النيل وغيرها. ووفقاً لمصادر الأمم المتحدة فإن الآمال في اتفاق الأطراف المتحاربة في جنوب السودان على إيقاف القتال تتلاشى يوماً بعد يوم. فضلاً عن ورود تقارير عن عجز مالي كبير في ميزانية دولة الجنوب. عليه من المتوقع إزدياد واتساع دائرة المتأثرين بالمجاعة في تلك الدولة، وانعدام قدرة الدولة هناك على إغاثتهم بسبب الظروف الأمنية، وعدم القدرة المالية.

هذه المعلومات والتقارير ينبغي أن تكون مزعجة جداً لمتخذ القرار في السودان، لأن هذه الوضعية سوف يترتب عليها تحرك مجموعات سكانية هائلة من دولة جنوب السودان في اتجاه الشمال، أي للسودان، بحثاً عن الأمن والغذاء. عدد لاجئي دولة جنوب السودان بالسودان في الوقت الحالي حوالي ١٦٠ ألف لاجئ، ويتوقع زيادتهم زيادة كبيرة جداً بسبب الظروف المشار إليها ليبلغوا مليون نسمة أو أكثر، وسوف يتركز دخولهم عبر الولايات الآمنة، والتي لا تشهد عمليات عسكرية حالياً وهي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٥ م

سنار والنيل الأبيض، علماً بأن نقاط الدخول في هاتين الولايتين لا تبعدان عن الخرطوم أكثر من ٣٠٠ كيلو متر.

من الناحية الاستراتيجية فإن أمام السودان خيارات ثلاثة: الأول هو السعي نحو محادثات سياسية تؤدي لمصالحات سياسية تؤدي لايقاف الحرب الأهلية في دولة الجنوب، وبالتالي ايقاف تدفق اللاجئين، الخيار الثاني هو تقديم مساعدات غذائية كبيرة لمواطني دولة الجنوب المتأثرين بالمجاعة وبالتالي ايقاف تدفقهم نحو السودان، والخيار الثالث قفل الحدود، ومنع تدفق اللاجئين وذلك بإستخدام قوات الشرطة المدنية والقوات العسكرية.

الخيار الأول شرع فيه السودان بالفعل غير أن فرص نجاحه ضئيلة، فضلاً عن أنه خيار بطئ جداً ولن يوقف تدخل اللاجئين. الخيار الثاني يبدو إنسانياً ومناسباً، غير أن ظروف السودان الاقتصادية لن تمكنه من تقديم مساعدات ضخمة، وفي نفس الوقت فإن الغذاء وحده قد لا يكون كافياً لايقاف حركة اللاجئين لافتقادهم للأمن واتخاذهم دروعاً بشرية، لهذا قد يستلمون المساعدات ويحملونها على ظهورهم ويدخلوا السودان. الخيار الثالث يبدو هو الأقرب لتحقيق أمن الوطن والمواطن، فدخول اللاجئين بأعداد هائلة سوف يؤدي لانهيار البنية التحتية الهشة بالذات خدمات الصحة ومياه الشرب والتموين في ولايتي سنار والنيل الأبيض وبالتالي سوف تنتشر الأمراض والأوبئة، وبعدم وجود معسكرات محروسة سوف ينطلق اللاجئون لا يلوون على شيء في اتجاه الخرطوم والمدن الكبرى في الداخل السوداني.

الموجة الأولي من اللاجئين الجنوبيين قبل حوالي عامين والتي سُمح لها بالدخول للسودان، دون ضوابط، تسببت في خلل أمني خصوصاً في ولاية الخرطوم، حيث عادت بعض الظواهر الاجرامية التي كانت قد اختفت في أوقات سابقة. لهذا قد يكون من المناسب الاعلان عن قفل الحدود، ودعوة المندوب السامي لشئون اللاجئين للتدخل، وعقد اتفاقات محددة مع السودان تقضي باستقبال اللاجئين في مواقع محددة بواسطة السلطات السودانية، وتكون محروسة ويمنع التحرك منها لأي موقع داخل السودان الا بموجب تصاريح أمنية محدودة، ولأسباب إنسانية، كالعلاج خارج المعسكر. ويكون المندوب السامي لشئون اللاجئين هو المسئول عن تقديم خدمات الغذاء ومياه الشرب والصحة والتعليم داخل المعسكرات.

معلوم أن للسودان تجربة ثرة في التعامل مع مئآت الآلآف من اللاجئين في فترات سابقة، خصوصاً من دولتي إثيوبيا وإرتريا، ويمكن الاستفادة من الكوادر السودانية التي أدارت شأن اللجؤ حينذاك.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣١ م.

الحرب الاقتصادية الروسية التركية :-

حادثة اسقاط الطائرات التركية من طراز F-16 لطائرة مقاتلة روسية من طراز سوخوي ٢٤ سوف يحدث تحولات عميقة وكبيرة في المنطقة. سوف تحاول روسيا أولاً إثبات تفوق أسلحتها على الأسلحة الغربية التي يستخدمها حلف الناتو، فالمباراة بين طائرات F-16 والسوخوي انتهت لصالح ال F-16 ولكن في جعبة روسيا الكثير للرد.

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صور لستة دبابات T-90 A روسية في طريقها الى حلب. تتميز هذه الدبابة بتزويدها بدرع تفاعلي من نوع Kontakt-5 وبنظام إجراءات مضادة تجمع ما بين راصد بالليزر ونظام تشويش قادر على التصدي للصواريخ المضادة للدبابات من طرازي Shtora-1 و TOWويعتقد أن طواقم هذه الدبابات روسيون. كما رصد تواجد راجمات قذائف صاروخية TOS-1 Buratino من العيار ٢٢٠ مليمتر في منطقة جبل الأكراد وهذه راجمات حديثة جداً يشغلها روس.

وتتزايد الشواهد حول وجود جنود روس على الأرض حيث حدث خطأ في تنوير صحفي لوزارة الدفاع الروسية حول الأوضاع في منطقة مهين القريبة من حمص أشارت فيه لوجود ٦ قطع مدفعية من العيار ١٥٢ مليمتر من طراز A65Msta-B٢ تتبع للكتيبة ١٢٠ مدفعية. واتضح أنه لا توجد كتيبة في لجيش السوري بهذا الاسم، بل هي كتيبة روسية مقرها في يورغا بروسيا.

بعد إثبات روسيا لقدراتها العسكرية سوف تسعى للتعبير عن قوتها الاقتصادية، وبالفعل أعلن رئيس الوزراء الروسي عن تجميد اتفاقيات مع الجانب التركي كان ينتظر بموجبها ارتفاع التبادل التجاري بين الدولتين من ٣٢ مليار دولار في السنة الى ١٠٠ مليار دولار في السنة. فيما وجه وزير الزراعة الروسي بمراجعة ضوابط استيراد الأغذية من تركيا، وهو ما يعني عملياً إيقافها، لأنها كانت مستثناة من المقاطعة الروسية لواردات الغذاء من أوروبا، وهي المقاطعة التي جاءت رداً على المقاطعة الأوروربية لروسيا نتيجة لاحتلالها لجزيرة القرم. علماً بأن واردات الأغذية والمنسوجات من تركيا الى روسيا تبلغ حوالي ٦ مليار دولار سنوياً.

يشار أيضاً الى أن حجم الاستثمارات التركية في روسيا تبلغ حوالي ١٥ مليار دولار، فيما تبلغ الاستثمارات الروسية في تركيا ٣٠٠ مليون دولار فقط. أكبر قطاع إقتصادي تركي سوف يتأثر من المقاطعة الاقتصادية الروسية هو القطاع السياحي، حيث كانت المنتجعات السياحية التركية تستقبل سنوياً ٤ مليون روسي يدخلون تركيا دون تأشيرات دخول.

بالنظر لهذه التطورات يبدو أن المخطط الأمريكي لخلق تحالف دولي تشارك فيه

روسيا لمحاربة داعش أصبح صعباً وعسير التحقق، المستفيد الأكبر من كل ما يجري هو تنظيم داعش وشركات تصنيع الأسلحة الدولية.[1]

التعاون الروسي السوداني :-

من الأحبار المفرحة خلال الأسبوع الماضي تكليف رئيس الجمهورية مساعده د/ عوض الجاز بتولي ملف العلاقات السودانية الروسية. هذا ترفيع للملف الذي كان مسئولاً عنه السيد احمد محمد صادق الكاروري وزير المعادن بوصفه رئيساً للجانب السوداني في اللجنة الوزارية المشتركة السودانية الروسية. بالطبع سوف يستمر الوزير الكاروري ضمن فريق العمل الذي أبلى بلاءاً جيداً خلال الفترة الماضية.

الدكتور عوض الجاز المشهور بدقته وديناميكيته من المؤكد أن يسير بالملف خطوات متسارعة للأمام، خصوصاً أنه يعمل بنفس ودفع رئاسة الجمهورية. الجاز المكلف أصلاً بملف التعاون مع الصين كلف أيضاً بملف التعاون مع الهند، وأتوقع أن يُسند له ملف التعاون مع البرازيل وجنوب افريقيا، وبهذا تكتمل حلقة مجموعة البركس (BRICS) وهي الدول التي يوقع أن تلعب دوراً اقتصادياً هائلاً في العالم خلال المرحلة القادمة، في مواجهة القوة الاقتصادية الامريكية الغاشمة التي عبرت عن نفسها مؤخراً أسوأ تعبير بإجازة قانون (الجاستا).

تعتبر روسيا دولة عظمى إقتصادياً حيث يبلغ الناتج المحلي لها ٣,٦ تريليون دولار في المرتبة السابعة دولياً، في العام ٢٠١٤ بلغت نسبة النمو للناتج المحلي الاجمالي ٠,٦٪ متأثرة بالمقاطعة الأوروبية والأمريكية وانخفاض أسعار النفط الخام. إرتفعت الى ٢٪ في العام ٢٠١٥ بسبب التوسع في الاستثمارات الخارجية وتحسن أسعار النفط والغاز.

تبلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية بروسيا ٦٠٦ مليار دولار. فيما تستثمر المؤسسات الروسية خارج روسيا في دول مختلفة بقيمة ٥٣٣ مليار دولار. وتبلغ الاحتياطات الروسية من الذهب والعملات الأجنبية مبلغ ٣٨٦ مليار دولار. تبلغ الصادرات الروسية للخارج ٥٢٠ مليار دولار وهي عاشر دولة عالمياً من حيث حجم الصادرات. وأهم صادراتها النفط والغاز، المعادن، الأخشاب، المواد الكيمائية، المعدات العسكرية والمدنية. وتبلغ الواردات لروسيا من الخارج ٣٢٤ مليار دولار وتشمل المعدات والحديد والصلب، المواد الطبية والكيماويات، اللحوم، الفواكه.

وقع السودان مع روسيا اتفاقيات ومذكرات تفاهم عديدة كان أبرزها في مجال تقنية تحويل الغازات البترولية لمواد بترولية سائلة، وهي تقنية روسية فريدة يمكن أن تمثل إضافة مهمة للانتاج البترولي السوداني. ثم اتفاقية في مجال التنقيب عن الذهب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/١١/ ٢٠١٥ م

والمعادن الأخرى، واتفاقية حول التخريط الجوي في البر وفي البحر، واتفاق حول استجلاب مخبز وتقنية لانتاج الخبز من دقيق خليط بين القمح والذرة.

زيارة نائب وزير الخارجية الروسي للسودان هذا الأسبوع ومشاركته في ختام فعاليات الحوار الوطني يوم الاثنين وإلقائه كلمة معبرة مثل دفعاً هائلاً للعلاقات الثنائية بين البلدين. وخلال زيارته هذه تم وبصورة نهائية قفل ملف المديونية الذي كان يمثل عائقاً في طريق التعاون بين القطرين. كما تم الاعلان عن حدوث اختراقات كبيرة في ملف انتاج الذهب وملف الطاقة وملف الخبز المخلوط. نتوقع أن يسير التعاون بين البلدين خطوات واسعة للأمام.[1]

السعودية تمول شروعات حيوية بالسودان :-

من المتوقع أن يشهد فخامة رئيس الجمهورية اليوم أو غداً بالعاصمة السعودية الرياض التوقيع على اتفاقيات تمويل هامة للغاية لمشروعات حيوية. وكان مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين قد وافق على تفويض معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية - أو من ينيبه – على إكمال الإجراءات المتعلقة بمشروعات اتفاقات إطارية بين وزارة المالية (الصندوق السعودي للتنمية) في المملكة العربية السعودية ووزارة المالية في جمهورية السودان، في شأن تمويل مشروعات السدود كجبار ، اشريك ، دال. فضلاً عن الإسهام في خطة إزالة العطش في الريف السوداني وسقي الماء للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠م. كذلك شمل القرار تمويل المشروع الطارىء لمعالجة العجز الكهربائي من خلال مشروع محطة كهرباء البحر الأحمر(بإستخدام الفحم الحجري) بطاقة ١٠٠٠ ميقا واط مع الخط الناقل.

من ناحية ثانية وافق مجلس الوزراء السعودي على تفويض معالي وزير الزراعة، أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع اتفاق إطاري بين وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية، ووزارة الموارد المائية والكهرباء في جمهورية السودان، في شأن الشراكة في الاستثمار الزراعي في مشروع أعالي عطبرة الزراعي، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

من الواضح أن المشروعات التي تقدم بها السودان للجانب السعودي ووافق على تمويلها تركز على مشروعات الطاقة والري. فسدود كجبار والشريك ودال هي أساساً لانتاج الكهرباء، ويضاف لها محطة كهرباء البحر الأحمر بما يعطي دفعة كبيرة جداً لمشروعات الكهرباء، ويساعد على تغطية الفجوة في التوليد. ومعلوم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٠/ ٢٠١٦ م

أيضاً أن زيادة الطاقة المولدة في ولايتي الشمالية ونهر النيل يؤدي لاستكمال كهربة المشروعات الزراعية على النيل، ومشروعات الري المحوري بالتروس العليا، والتي يمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، والبدء في تغطية احتياجات المنطقة العربية من القمح، حسب مبادرة تحقيق الأمن الغذائي العربي التي قدمها السودان، ووافق عليها مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالرياض في يناير ٢٠١٣م، حيث تعاني الدول العربية من فجوات كبيرة في أمنها الغذائي تضطرها لاستيراد الغذاء من دول بعيدة غير عربية بمبالغ هائلة تتجاوز ٧٠ مليار دولار سنوياً تزيد بوتيرة سريعة نظراً لزيادة عدد السكان بنسبة زيادة من أعلى المستويات في العالم.

تزامنت هذه البشريات المفرحة مع سمنار التوليد الخاص والمستقل الذي نظمته وزارة الكهرباء والموارد المائية يوم أمس الثلاثاء، حيث أجمع الخبراء على وجود فجوة كبيرة في توليد الكهرباء مع زيادة الطلب سنوياً بنسبة ١٤٪ وهذا يتطلب استثمارات سنوية لا تقل عن ٢ مليار دولار سنوياً حتي عام ٢٠٢٠ لإضافة ٥٠٠٠ ميجاوات تضاف ل ٣٠٠٠ ميجاوات هي التوليد الحالي.

إن موافقة الجانب السعودي على تمويل السدود بشمال السودان، إضافة لتمويل كهرباء البحر الأحمر، فضلاً عن خطة القضاء على العطش ونقص مياه الشرب يمثل نقلة هائلة للخطة الاستراتيجية للدولة خصوصاً في قطاع الكهرباء، ومعلوم أن الكهرباء تمثل محركاً للتنمية الاقتصادية في كل القطاعات. هذه البشريات تستوجب الشكر لله رب العالمين، وللملكة العربية السعودية الشقيقة ملكاً وحكومة وشعباً.[1]

السفير الإيطالي والتوجهات الأوروبية الجديدة :-

في حديث لوكالة السودان للأنباء (سونا) قال فابريزو لوبيسا سفير إيطاليا بالخرطوم بصورة مباشرة لا لبس فيها (إن وجود سودان قوي ومستقر ضرورة أساسية لنا). وقريب من هذا القول قال به نيفين ميميكا مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية والتعاون الدولي الذي زار السودان في ابريل الماضي، معلناً عن منحة من صندوق الطوارئ الأوروبي مقدارها ١٠٠ مليون يورو لمعالجة أسباب الهجرة السرية والاتجار بالبشر. وقبل هذين المسئولين وردت إشارات في نفس الاتجاه من مبعوثين حكوميين من ألمانيا ومن بريطانيا.

ما سر هذا التوجه والتغيير الهائل في النظرة الأوربية للنظام القائم في السودان؟ إنها لغة المصالح تتجلي في أظهر صورها. إن أكبر معضلة أمنية تواجه الإتحاد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١١/ ٢٠١٥ م

الأوروبي في الوقت الحالي هي الهجرة السرية المدعومة من عصابات الإتجار بالبشر. دول الإتحاد الأوروبي تواجه في الوقت الحالي خطر تدفق الملايين من الناس عبر البحر الأبيض المتوسط من الشام والعراق بسبب الحرب المدمرة هناك، ومن إفريقيا بسبب الفقر والمسغبة.

طلبت ايطاليا من الاتحاد الأوروبي عقد إتفاق مع ليبيا بشأن الهجرة السرية وتهريب البشر القادمين من إفريقيا، مماثل للإتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع تركيا بشأن اللاجئين عبر بحر إيجة. وهو اتفاق يدفع بموجبه الاتحاد الأوروبي ٦ مليارات يورو لتركيا مقابل اجراءات محددة تقوم بها تركيا لمنع الهجرة السرية.

أغلب الأفارقة الراغبين في الهجرة الى أوروبا يمرون عبر أراضي السودان الى ليبيا ومنها الى ايطاليا، لهذا من الضروري أن يصبح السودان جزءاً من أي إتفاق يبرمه الاتحاد الأوروبي مع ليبيا، أي إتفاق لا يتضمن إدماج السودان ضمن المعالجة فإن مصيره سوف يكون الفشل.

تفاوض الدبلوماسية السودانية مع الاتحاد الأوروبي يجب ألا يكون محدوداً في إطار تقديم مساعدات مالية صغيرة مثل مبلغ ال ١٠٠ مليون يورو التي تعهد بها مفوض التعاون الدولي والتنمية الأوروبي. إن مثل هذا الدعم المحدود لا يحدث أي أثر فعلي أو تغيير في أوضاع الفقر وضعف التنمية في السودان والدول المجاورة.

علينا أن نتمسك بمقولة السفير الإيطالي التي أوردناها في بداية المقال وهي (إن وجود سودان قوي ومستقر ضرورة أساسية لنا). يجب أن توضح دبلوماسيتنا لكل مبعوثي دول الاتحاد الأوروبي إن وجود سودان قوي ومستقر له شروط ثلاثة: الأول إلغاء الحظر الاقتصادي الأمريكي الجائر على السودان جملة وتفصيلاً، وإعادة التعاون الاقتصادي والمالي الدولي معه على كافة الأصعدة. الثاني: إلغاء قرارات المحكمة الجنائية الدولية على الرئيس السوداني وعدد من المسئولين السودانيين. الثالث: إعفاء ديون السودان الخارجية حسب التعهدات التي التزمت بها دول الترويكا قبيل انفصال الجنوب.

علينا إنتهاز الفرصة والضرب على وتر الأمن الأوروبي الحساس. فالعلاقات الدولية قائمة على المصالح لا غير.[1]

السلطات المصرية والسلوك تجاه السودانيين :-

أصدرت سفارة السودان بالقاهرة توجيهاً للسودانيين المسافرين لمصر لتوخي الحيطة والحذر من إجراءات تعسفية تمارسها الأجهزة الرسمية تجاه القادمين من السودان لمصر، وفي نفس الوقت وجهت السفارة مذكرة لوزارة الخارجية المصرية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠١٦ م

تحيطها علماً بهذه الممارسات وتطلب منها وضع حد لها.

من الواضح أن البلطجية والعصابات الاجرامية في مصر عموما وفي القاهرة على وجه الخصوص إنتهزت فرصة ما تمارسه الأجهزة الأمنية الرسمية فأصبحت تتخفى تحت زي ومركبات شبيهة بما يستخدمه جهاز أمن الدولة المصري، لتعتدي على السودانيين بالضرب والنهب ومصادرة الأموال.

السؤال هو: لماذا تفعل السلطات الرسمية المصرية هذه الافاعيل بالسودانيين؟ للمحللين السياسيين شواهد ووقائع تربط ما بين هذه الممارسات وأحداث معينة. ولعلماء الاجتماع والخبراء في العلاقات ما بين الشعوب رؤيتهم وتفسيراتهم. غير أن هذه الزاوية تنحو، حسب التخصص، للتحليل الاقتصادي.

في الفترة الأخيرة شهدت أسعار الدولار في مصر ارتفاعاً هائلاً في السوق السوداء، حيث قفز سعر العملة الأميركية إلى ٨,٥٠ جنيهات، وسط تعاملات محدودة جداً.

وأوضح أحد مديري الصرافات لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية أن التعاملات في الدولار أضحت محدودة جداً، مرجعاً ذلك إلى تردد حائزي الدولار في بيعه تحسباً لارتفاع سعره مجدداً. وأكد أن شركات الصرافة تكتفي بشراء العملة الأميركية، دون بيعها، إذ تترقب بدورها ارتفاع الأسعار لتحقيق مكاسب.

ومنذ فبراير الماضي، يفرض البنك المركزي المصري قيوداً على تداول الدولار لمكافحة السوق السوداء، حيث فرض سقفاً للإيداع الدولاري النقدي في البنوك بقيمة ١٠ آلاف دولار في اليوم، وبحد أقصى ٥٠ ألف دولار شهرياً.

كذلك سمح البنك المركزي بهبوط الجنيه أمام الدولار ثلاث مرات منذ بداية العام الجاري، لينخفض بنحو ٨٠ قرشاً في السوق الرسمية إلى ٨,٠٣ جنيهات في السوق الرسمية، وإلى نحو ٨,٧٥ جنيهات في السوق السوداء، الأسبوع الماضي.

وبدأ المركزي المصري سياسة العطاءات المنتظمة ٣ أيام في الأسبوع، منذ ٣١ ديسمبر من عام ٢٠١٢، وهو نوع من تعويم العملة، لتخفيف الضغط على الدولار، ومحاربة السوق السوداء، إلا أن محللين أكدوا أن ارتفاع سعر الدولار يرجع إلى انخفاض مصادر النقد الأجنبي، وأبرزها الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج والسياحة وقناة السويس.

وهبط احتياطي مصر من النقد الأجنبي من نحو ٣٦ مليار دولار قبل ثورة ٢٥ يناير، إلى ١٦,٤ مليار دولار في نهاية أكتوبر، وهو ما يعادل استيراد أسبوعين فقط مما يعني أن الوضع خطر جداً، على الرغم من مساعدات بمليارات الدولارات من دول خليجية منذ منتصف ٢٠١٣.

وعلى هذا من الواضح أن السلطات المصرية تسعى لمحاصرة المضاربة في العملات وذلك من خلال مراقبة عمليات التداول، والتأكد من أنها تتم عبر القنوات الرسمية. هذا بالطبع حق سيادي للدولة المصرية. ولكن ممارسته بصورة تعسفية، حسبما تم تجاه السودانيين، سيأتي بنتائج عكسية تماماً.

لقد إنهارت عائدات قطاع السياحة في مصر بصورة شبه كاملة بعد حادثة تفجير الطائرة الروسية فوق سيناء، واخلاء الروس والبريطانيين لشرم الشيخ والمدن الساحلية الأخرى بالكامل، في أهم أوقات السياحة الشتوية. وأصبحت العائدات من سياحة السودانيين العلاجية والترفيهية ربما هي المصدر الوحيد للعائدات بالدولار في القطاع السياحي شبه المنهار بمصر. إن التعامل الفظ مع السودانيين سيترتب عليه توقف سفرهم لمصر للعلاج أو الترفيه، وسيلجأون للبدائل وهي دولة الأردن للعلاج، وإثيوبيا وإرتريا وتونس ودبي للسياحة. والخاسر الأكبر هو الاقتصاد المصري.(١)

السودان ومؤتمر دعم الاقتصاد المصري :-

يشارك السودان بوفد يقوده المشير عمر البشير رئيس الجمهورية فى مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري (مصر المستقبل)، الذي سينعقد بمدينة شرم الشيخ، خلال الفترة من ١٣إلى ١٥ مارس الجاري . وحسب وكالة السودان للأنباء (سونا) فإن المؤتمر تشارك فيه حوالي (٨٠) دولة من مختلف قارات العالم بجانب مشاركة منظمات إقليمية ودولية والمنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس).

سوف تشارك في المؤتمر منظمات ومؤسسات اقتصادية اقليمية ودولية من بينها الاتحاد الأوروبي ، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، الصندوق العالمي للتنمية الزراعية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي للاعمار والتنمية، المفوضية الأوروبية، جامعة الدول العربية، بنك التنمية الأفريقي، تجمع الكوميسا، الاتحاد من أجل المتوسط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة اليونيدو، الصندوق الكويتي للتنمية، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء.

تسعى مصر من خلال هذا المؤتمر لاستعادة الثقة في الاقتصاد المصري، مع توضيح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية لحل مشاكل المستثمرين، بما في ذلك موافقة الحكومة مؤخراً على مشروع قانون الاستثمار الموحد ، كما تسعى للترويج لفرص الاستثمارية المتاحة.

يذكر أن الاقتصاد المصري قد تأثر بشدة بإنخفاض المداخيل من السياحة بسبب الاضطرابات الأمنية. كما تأثر ببطء نمو القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بسبب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/١١/ ٢٠١٥ م

الصعوبات الكبيرة في قطاع الطاقة والاضرابات العمالية.

قد يتساءل سائل وماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاد المصري من الاقتصاد السوداني والأخير يواجه صعوبات مماثلة، بل ربما تكون أشد قسوة. والاجابة على هذا ترتكز على نقطة جوهرية هي أن التخطيط الاستراتيجي ينظر للمستقبل. صحيح أن الاقتصادين المصري والسوداني يعانيان في الوقت الحالي، غير أن أمكانية تجاوزهما للمعاناة واردة بالنظر لما يتمتعان به من امكانيات بشرية ومادية هائلة. شريطة استصحاب المخططين الاقتصاديين في البلدين للرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تتجاوز الحساسيات السياسية أو العقائدية أو العنصرية.

إن رؤى التكامل الاقتصادي العربي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والرؤى الحديثة لتحقيق الأمن الغذائي العربي والاقليمي كلها تستند لدراسات علمية مؤكدة، تشير الى أن تحقيق هذا التكامل ومن بعده تحقيق الأمن الغذائي العربي ينبغي أن يستند لثلاثية: الموارد الطبيعية السودانية (الأرض والماء)، والخبرة التقنية والتاريخية المصرية، والتمويل الخليجي. هذه التركيبة كانت صالحة في المستقبل وسوف تظل صالحة على الدوام ما وُضعت المصلحة العليا للشعوب السودانية والمصرية والخليجية موضع الاحترام المطلوب.

وعلى هذا نرى أن تقدم للتمويل مشروعات زراعية ضخمة للغاية بشراكة مصرية/ سودانية، على أن يكون التمويل من الصناديق السيادية الخليجية أو الشركات الكبرى السعودية والخليجية. تستهدف هذه المشروعات زراعة القمح في شمال السودان والأرز في أواسطه وجنوبه لتغطية الاحتياجات الغذائية لمصر ودول الخليج. وبالمثل يتم تقديم مشروعات عملاقة لتربية الثروة الحيوانية من أجل لحومها وألبانها لتغطية الحاجات الغذائية في مصر والخليج، ومن أجل جلودها كمدخل للصناعة الجلدية المتطورة في مصر.

من ناحية أخرى فإن القاعدة الصناعية الضخمة المتعطلة في السودان في الوقت الحالي، خصوصاً في قطاع الصناعات الغذائية، يمكن أن تجد دفعة قوية من خلال شراكة ذكية ما بين التكنلوجيا المصرية والتمويل الخليجي، وذلك بهدف التصدير لسوق الكوميسا الضخم الذي يبلغ عديده حوالي ٣٠٠ مليون نسمة.

لن يكون الطريق سهلاً أمام شراكات استراتيجية من هذا النوع خصوصاً من قبل دول مستفيدة الآن من التشرذم العربي والاقليمي الحادث. وأقصد بذلك الدول التي تقوم الآن بتصدير ملايين الأطنان من القمح والمواد الغذائية الأخري لمصر ودول الخليج. فهل يفعلها قادة مصر والسودان والسعودية ودول الخليج؟[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ م

السياحة الصينية في السودان :-

حسب الاتفاق الذي تم توقيعه ما بين وزارة السياحة الاتحادية مع الحكومة الصينية لجذب حركة السياحة الصينية للسودان فقد قامت الحكومة الصينية بإرسال كشف بعدد ٣٢٣١ وكالة صينية مؤهلة وتعمل في مجال التفويج السياحي، بالمقابل فتحت وزارة السياحة بالسودان الباب لتأهيل واختيار وكالات سفر وسياحة سودانية للعمل وفق الاتفاق الموقع مع الوكالات الصينية، وتم تأهيل عدد ٣٨ وكالة سودانية فقط حتي الآن! وهناك عدد كبير من الوكالات تحت الاجراء حتي تستوفي كل المطلوبات. علماً بأن عدد وكالات السفر والسياحة في كل السودان يفوق الف وكالة، و في ولاية الخرطوم فقط ٧٩٨ وكالة مسجلة وعاملة ومرخصة للعام الحالي.

الموسم السياحي في السودان يبدأ في أكتوبر وينتهي في شهر مارس من العام التالي، أقل من شهرين ولم نتمكن من تأهيل سوى ٣٨ وكالة سودانية لمقابلة إتصالات وأفواج سياحية من أكثر من ٣٠٠٠ وكالة صينية، الأمر بتقديري يحتاج لعمل كبير وعاجل تقوده وزارة السياحة وتساندها فيه وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة العمل وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وولايات الخرطوم ونهر النيل والشمالية والبحر الأحمر وهي في الغالب الولايات التي سوف تكون مقصداً للسياح الصينين.

البرنامج العاجل ينبغي الاتفاق من خلاله أولاً على تأهيل أكبر عدد من الوكالات خلال الشهر القادم، ويمكن مخاطبة بنك السودان ليقوم بتوجيه البنوك لتمويل الوكالات تمويلاً عاجلاً لتتمكن من الوفاء بمتطلبات التأهيل من مباني ومعدات وأجهزة وتعيين الكوادر السياحية المطلوبة.

وعلى وزارة المالية ووزارة العمل إعطاء تفويض وإستثناء لوزارة السياحة بالمركز ووزارات وإدارات السياحة بالولايات لتعيين شباب من حاملي بكلاريويس ودبلوم اللغة الصينية تعييناً مؤقتاً لفترة ستة أشهر هي فترة الموسم السياحي. وذلك ليتمكنوا من التعامل مع الأفواج السياحية الصينية كمرشدين سياحيين.

ويجب الاتفاق على تسهيل منح التأشيرات سواء من السفارة السودانية ببكين أو من ميناء الوصول بمطار الخرطوم أو مطار بورتسودان. على أن تصدر وزارة المالية منشوراً بتحصيل مبلغ موحد مرة واحد؛ من كل سائح وليكن مبلغ ٢٠٠ دولار مثلاً مقابل كل الرسوم الحكومية من تأشيرات أو أذونات تحرك و ممارسة الغطس أو دخول المتاحف الى آخره على أن تتولى وزارة السياحة توزيع الحصيلة فيما بعد على الجهات المعنية.

وفي إطار هذه التسهيلات على وزارة الداخلية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني تخصيص فرق عمل بقيادة رتب رفيعة لتسهيل الاجراءات للأفواج الصينية وتسهيل

مرورهم لمختلف الولايات، ومنع مضايقتهم من قبل المحتالين أو النشالين أو المتسولين وغيرهم.

عدد السياح الصينيين يقدر سنويا ب ٦٠ مليون سائح، وتعتبر الصين من أكبر الدولة المصدرة للسياحة، وتأتي في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة واليابان. الفرصة متاحة الآن للسودان للإستفادة من فرصة هائلة لإستقطاب ما لا يقل عن مليون سائح صيني سنوياً يمكن أن يحققوا للبلاد حوالي مليار دولار. غير أن استقطاب هذا العدد يحتاج لعمل كبير جداً وضحنا بعض جوانبه أعلاه ولدى وكالات السفر والخبراء في القطاع السياحي المزيد من الموجهات والنصائح نرجو أن تستمع لها وزارة السياحة والجهات الحكومية المعنية.[1]

الشعب يعيد أوردغان للسلطة :-

تاريخ تركيا مع الانقلابات العسكرية طويل، وليس صحيحاً التصريح غير الموفق الذي أدلى به الرئيس التركي السابق عبد الله غول من أن تركيا ليست دولة أفريقية أو لاتينية ليتم فيها انقلاب عسكري، فشواهد التاريخ القريب تشير لعدد لا يستهان به من الانقلابات العسكرية في تركيا. غير أن شكل الانقلاب هذه المرة، وكيفية القضاء عليه اختلف هذه المرة عن المرات السابقة.

الانقلابات العسكرية في غالبية الدول تتم كصراع بين النخب، دائماً الشعب آخر من يعلم، قائد الانقلاب الذي يحسن التخطيط ويحقق المفاجأة يستولى على السلطة، والشعب لا يهمه شيء، كله عند العرب صابون.

ما حدث في تركيا أمس شيء مختلف فقد كان للشعب رأي فيما جرى، ولم يتردد الشعب في الوقوف ضد الانقلاب بشراسة حتى استسلم الانقلابيون صاغرين. لماذا وقف الشعب التركي هذا الموقف؟

من الواضح أن كل تركي قد أجرى جرداً سريعاً لمكاسبه كفرد ومكاسب أسرته ومجتمعه في خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية وقائده رجب طيب أوردوغان، وقارن ذلك مع فترات حكم العسكر السابقة وتوصل إلى أن ما تحقق من مكاسب يجب أن يبقى، لهذا لم يتردد في الوقوف مع الشرعية، ولم يعط فرصة لمن أراد الوثوب على السلطة بليل.

لاحظ كل تركي أن الناتج القومي لبلاده قد تجاوز التريليون ومائة مليار دولار وهذا يمثل قفزة مذهلة من المركز الإقتصادي ١١١ إلى المركز ١٦ على مستوى العالم.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦ م

وجد كل تركي أن مطار إسطنبول الدولي أصبح أكبر مطار في أوروبا ويستقبل في اليوم الواحد ١٢٦٠ طائرة ، وأن الخطوط الجوية التركية أصبحت أفضل ناقل جوي في العالم، وما يعنيه هذا من زيادة عدد السياح ونهوض اقتصاد السياحة في بلاده.

أحصى كل تركي أن حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وفي عشر سنوات بنى ١٢٥ جامعة جديدة، و ١٨٩ مدرسة و ٥١٠ مستشفى و ١٦٩ ألف فصل دراسي حديث ليكون عدد الطلاب بالفصل لا يتجاوز ٢١ طالباً. ووجد هذا التركي أن ميزانية التعليم والصحة في بلاده فاقت ميزانية الدفاع، وأن المعلم يُعطى راتباً يوازي راتب الطبيب .

وأخيراً وجد التركي أن نصيبه من الناتج القومي لبلاده قد ارتفع من ٣٥٠٠ دولاراً في السنة في بداية الألفية الثالثة إلى ١١ ألف دولار في السنة في العام ٢٠١٤ متفوقاً على نصيب الفرد في فرنسا ، وأن قيمة الليرة التركية ارتفعت ثلاثين ضعفاً ، وأن الرواتب والأجور قد ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ وأن نسبة البطالة قد انخفضت الى ٢٪. لهذا كان طبيعياً أن يرفض التركي العادي الإنقلاب العسكري، وأن يعيد أوردغان للسلطة. وهي رسالة بالغة الدلالة لكل حاكم في هذ العالم.(٣)

الصين ظهير التنمية الاقتصادية للسودان :-

اليوم الاثنين يبدأ الرئيس عمر البشير زيارة رسمية للصين، تستغرق الزيارة عدة أيام، ويرافقه فيها وزراء شئون الرئاسة والخارجية والنفط ومحافظ بنك السودان. خلال الزيارة سيتم بحث المجالات السياسية والاقتصادية المشتركة، ويتوقع التوقيع على اتفاقيات لشراء سفن وطائرات وقطارات للسودان بتمويل من الصين، في إطار القروض التفضيلية التي تقدمها الصين لعدد من الدول الأقل نمواً. حيث تتميز القروض التفضيلية التي تقدمها الصين بحجمها المقدر، وطول فترة سدادها، وضآلة الفائدة عليها، وأنها غير مربوطة بشروط سياسية.

تعتبر الصين البلد الأنسب للسودان لعقد شراكة اقتصادية استراتيجية معها. أولاً للاحترام المتبادل بين الشعبين، وثانياً لأن الصين لا تفرض أي شروط سياسية مقابل قروضها الانمائية، وثالثاً لسابق تجربة الصين مع السودان في مجال الاستثمار في استخراج النفط، وفي التجارة بين القطرين.

السودان كبلد فقير، على الرغم من تمتعه بموارد أولية هائلة، يحتاج لمن يظاهره ويسنده اقتصادياً من الدول الكبرى. الكثير من الدول الفقيرة والدول الأقل نمواً تحولت لاقتصادات متقدمة أو على الأقل لدول متوسطة النمو نتيجة لاحتضان دولة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ م

كبرى لها. والأمثلة كثيرة، ففي كوريا الجنوبية والمكسيك وسنغافورة نهض الاقتصاد بإستثمارات ضخمة جدا من الولايات المتحدة. ونهضت ماليزيا باستثمارات ضخمة من اليابان.

الصين مؤهلة للعب هذا الدور لأنها أصبحت قائدة للاقتصاد العالمي، فهي تحتل المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ ١٧,٦ تريليون دولار، ولدى الصين أكبر إحتياطات العالم من الذهب والعملات الأجنبية بقيمة ٣,٩ تريليون دولار، والصين هي المنتج الأول للطاقة الكهربائية بحجم ٥,٧ ترليون كيلوواط، وهي المستهلك الأول لها كذلك بحجم ٥,٥ ترليون كيلوواط. الصين هي الدولة الأولى في العالم في حجم الانتاج الزراعي والصناعي وتبلغ صادراتها ٢,٣ ترليون دولار كأكبر دولة مصدرة في العالم، فيما تستورد بما قيمته ١,٧ ترليون دولار كثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تبلغ قوة العمل في الصين ٨٠١ مليون نسمة كأكبر قوة عمل في العالم فيما تبلغ نسبة البطالة ٤,١٪ والتضخم في حدود ٢٪. فيما تبلغ الاستثمارات الخارجية الصينية ٦٤٦ مليار دولار محتلة المرتبة ١٢ بين دول العالم.

هذه الأرقام الهائلة في مختلف المؤشرات الاقتصادية تجعل الصين هي الشريك الاستراتيجي الأنسب للسودان، ففيما يبحث السودان عن دولة ذات إمكانات اقتصادية كبرى تساعده في تفجير طاقاته الكامنة، تسعى الصين لتوظيف فوائضها للاستثمار في الخارجي لتتقدم في قائمة الدول التي تستثمر خارجياً، ولتوفر الطاقة والغذاء لسكانها ذوي التعداد الهائل الذي بلغ في شهر يوليو من العام ٢٠١٥ عدد ١,٣٦٧,٤٥٨,٣٨٨ نسمة. (تقريباً ١,٤ مليار نسمة) كأكبر عدد سكان لدولة واحدة في العالم.

علينا تسهيل الاستثمارات الصينية في السودان، مع السعي لسداد ديونها السابقة علينا في مواعيدها.[1]

العلاقات السودانية الروسية - هناك جديد :-

برعاية الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية انعقدت خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر اللجنة الوزارية المشتركة السودانية الروسية، التي يرأس الجانب السوداني فيها وزير المعادن د. أحمد محمد محمد صادق الكاروري والجانب الروسي سيرغي دونسكوي وزير البيئة والموارد الطبيعية الروسي، حيث شهد ختامها أمس التوقيع على ١٤ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الوفدين الرسميين وبين الشركات الخاصة في القطرين.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١ م

شملت الإتفاقيات مجالات الكهرباء، الطاقة والموارد المائية، المعادن، البترول والغاز، النقل، الإتصالات وتقنية المعلومات، البنى التحتية، البيئة، الزراعة، والصناعة. فضلا عن آفاق تطوير وتنمية التجارة، والتعاون الاستثماري، والتعاون في مجال المصارف والبنوك، والتعاون بين القطاع الخاص في البلدين.

بتقديري أن تقدماً حقيقياً قد حدث في العديد من المجالات التي كانت خلال الجولات السابقة مجرد أفكار ورغبات ومذكرات تفاهم. لقد بدأ فعلياً العمل في مجالات استكشاف وتطوير واستثمار الثروة المعدنية في السودان بواسطة شركات روسية، كما تم التوقيع النهائي على توريد وتركيب مخبز بسعة كبيرة ما بين شركة شبينكو الروسية وبنك المزارع السوداني لصالح ولاية الخرطوم، وتأسيس مجلس الأعمال المشترك بين روسيا والسودان .

إن مجالات التعاون التي يمكن أن تحقق فائدة كبيرة للسودان ويُنصح بتطوير التعاون مع الجانب الروسي فيها تشمل: تحديث وتأهيل صوامع الغلال الحالية وبناء مواعين تخزينية جديدة أخرى. إن تحديث الصوامع الحالية في القضارف وبورتسودان بزيادة سعتها التخزينية من ١٥٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف طن، وبناء صوامع جديدة بسعة مليون طن، يعتبر مجال عظيم جداً للتعاون بين البلدين وذلك لسببين: الأول أن السعات الكبرى لتخزين الغلال في السودان مسألة حيوية واستراتيجية، لأنها من لوازم الأمن الغذائي للسودان. والثاني هو رمزية إعادة التحديث بواسطة روسيا، لأن صومعتي بورتسودان والقضارف بناهما الاتحاد السوفيتي السابق في ستينيات القرن الماضي، وبالتالي تمثل إعادة التحديث بواسطة روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق رمزية لعمق العلاقات بين الشعبين لعشرات السنين.

الأمر الثاني الذي يمثل أمراً ذو أهمية استراتيجية بالغة للسودان هو إقتراح الجانب الروسي بأن يستفيد السودان من تكنلوجيا (قلوناس) GLONASS الروسية التي تستخدم في مجال أنظمة الملاحة عبر الأقمار الصناعية (ايروقلوناس). وذلك بغرض إنشاء نظام وطني للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، نظم القيادة والسيطرة لأجهزة الشرطة وأجهزة الأمن الخاصة، مراقبة المركبات، وتحديد مواقع الموارد الطبيعية وإدارتها. معلوم أن نظام GLONASS الروسي هو نظام ملاحة بالاقمار الصناعية يأتي في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاهمية بعد نظام GPS الامريكي، وقبل نظامي Galileo الاوربي و Beidou الصيني. هذا الأمر يكتسب أهميته من أن نظام GPS الامريكي محظور على السودان رسمياً.

الأمر الثالث الذي علينا الاهتمام به في الوقت الحالي هو التجارة مع روسيا، إن حجم التبادل التجاري مع روسيا لا يتجاوز في الوقت الحالي ١١٠ مليون دولار في السنة، في حين تبلغ الصادرات الروسية للخارج ٥٢٠ مليار دولار. وتبلغ الواردات

لروسيا من الخارج ٣٢٤ مليار دولار وتشمل المعدات والحديد والصلب، المواد الطبية والكيماويات، اللحوم، الفواكه. أبرز الشركاء التجاريين لروسيا الصين، ألمانيا، ايطاليا، تركيا، هولندا، بيلوروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر لتوتر العلاقات السياسية لروسيا مع عدد من الدول أبرزهم تركيا والولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي انحسار تعاملها الاقتصادي والتجاري مع هذه الدول، فإن الفرصة تبدو مواتية للجانب السوداني لفتح مجالات صادرات اللحوم والخضروات والفواكه مع روسيا.[1]

العلاقات الاقتصادية السودانية الصينية :-

مساء أمس وخلال زيارته الحالية للصين وقع رئيس الجمهورية المشير عمر البشير نيابة عن حكومة السودان إتفاقية شراكة استراتيجية مع الرئيس الصيني وشي جين بينغ نيابة عن جمهورية الصين الشعبية.

كنت وعلى هذا العمود أشرت يوم الاثنين الماضي وفي مفتتح زيارة الرئيس البشير للصين للآتي (تعتبر الصين البلد الأنسب للسودان لعقد شراكة اقتصادية استراتيجية معها. أولاً للاحترام المتبادل بين الشعبين، وثانياً لأن الصين لا تفرض أي شروط سياسية مقابل قروضها الانمائية، وثالثاً لسابق تجربة الصين مع السودان في مجال الاستثمار في استخراج النفط، وفي التجارة بين القطرين.

وأن السودان كبلد فقير، على الرغم من تمتعه بموارد أولية هائلة، يحتاج لمن يظاهره ويسنده اقتصادياً من الدول الكبرى. الكثير من الدول الفقيرة والدول الأقل نمواً تحولت لاقتصادات متقدمة أو على الأقل لدول متوسطة النمو نتيجة لاحتضان دولة كبرى لها. والأمثلة كثيرة، ففي كوريا الجنوبية والمكسيك وسنغافورة نهض الاقتصاد بإستثمارات ضخمة جداً من الولايات المتحدة. ونهضت ماليزيا باستثمارات ضخمة من اليابان).

وللمقارنة بين إقتصاد القطرين نشير الى أن الصين تحتل المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ ١٧.٦ تريليون دولار، ولدى الصين أكبر إحتياطات العالم من الذهب والعملات الأجنبية بقيمة ٣,٩ تريليون دولار، والصين هي المنتج الأول للطاقة الكهربائية بحجم ٥,٧ ترليون كيلوواط، وهي المستهلك الأول لها كذلك بحجم ٥,٥ ترليون كيلوواط. الصين هي الدولة الأولى في العالم في حجم الانتاج الزراعي والصناعي وتبلغ صادراتها ٢,٣ ترليون دولار كأكبر دولة مصدرة في العالم، فيما تستورد بما قيمته ١,٧ ترليون دولار كثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتبلغ قوة العمل في الصين ٨٠١ مليون نسمة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٣ م

كأكبر قوة عمل في العالم.

أما بالنسبة للسودان فإن الناتج المحلي الاجمالي فيه يبلغ حوالي ٦٠ مليار في المرتبة ٧٨ عالمياً. بينما نصيب الفرد من الناتج (الناتج الاجمالي مقسوماً على عدد السكان) والبالغ حوالي ٢٦٠٠ دولار في العام يأتي في المرتبة ١٨٢ عالمياً.

بلغت مديونية الصين علي السودان حتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م مبلغ ١,٩ مليار دولار وبلغ حجم تدفق القروض الصينية للسود ن مبلغ ٤,٣ مليار دولار ، تم سحب مبلغ ٣,٢ مليار دولار منها ، وسداد مبلغ ١,٤ مليار دولار حتي نهاية ديسمبر ٢٠١٣م.

تعتبر الاستثمارات الصينية في السودان من اكبر الاستثمارات الوافدة خصوصاً في مجال النفط حيث يمكن اعتبار الصين الدولة الاولي من حيث حجم راس المال المستثمر في هذا القطاع الهام . بلغ حجم الاستثمار الصيني في قطاع البترول في السودان ٦ مليار دولار.

تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لسودان فخلال العام ٢٠١٤ بلغت صادراتنا للصين مبلغ ١٣١٤ مليون دولار تمثل ٣٠٪ من صادرات السودان، فيما بلغت وارداتنا من الصين ١٨٤٧ مليون دولار تمثل ٢٠٪ من جملة الواردات.

يشار الى أنه وخلال العام ٢٠١٣ وافقت جمهورية الصين الشعبية على مقترح السودان بفتح حساب خاص لحكومة السودان باليوان الصيني لدى البنوك الصينية. نعتقد أن إتفاق الشراكة الاستراتيجية فرصة لتفعيل هذا الاتفاق بحيث يتم استخدام اليوان الصيني في التبادل التجاري مع الصين، يساعد هذا الإجراء في التخفيف من حدة الضغوط على بنك السودان الذي يعاني الأمرين الآن في توفير العملات الأجنبية للمستوردات. كما أن الاجراء يسهم في توجيه الاستيراد ليكون مباشراً مع الصين بدلاً عن الاستيراد عن طريق دولة الامارات العربية المتحدة الذي يتم في الوقت الحالي للعديد من مستورداتنا. وفي هذا فائدة أكيدة للميزان التجاري ولاحتياطاتنا من العملات الأجنبية.[1]

العلاقات الصينية الافريقية :-

أسفرت القمة الصينية الافريقية التي نعقدت بجوهانسبيرج بجنوب إفريقيا عن إتفاقيات هائلة أكدت جدية الصين في التعاون مع الدول الأفريقية لأقصى مدى ممكن. الرئيس الصيني شي جين بينغ قال ان بلاده وافريقيا رفعتا العلاقات الثنائية الى شراكة تعاونية استراتيجية شاملة، وتعاونتا لفتح مرحلة جديدة فى التعاون المربح للطرفين والتنمية المشتركة.

تجد الصين قبولاً كبيراً في القارة السمراء لأن الصين تتمسك بمبادىء الاخلاص

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٥ م

والنتائج العملية والتقارب وحسن النية، وتحقق توازنا صحيحا بين تبني المبادىء،والسعي لتحقيق المنافع فى سياساتها تجاه افريقيا. فالصين تعتقد بقوة أن الشعب الافريقي وشؤونه يجب ان يقررها الشعب الافريقي. وهي تبني التعاون المشترك على أساس احترام خيار الاخر لمسار التنمية وعدم فرض رغبتها الخاصة على الاخر.

تركز الصين في مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية على التعاون فى رفع القدرات الانتاجية، وبناء شبكات النقل الاقليمية والتصنيع. ويعتقد أنه بعد ثلاثين عاما من الاصلاح والانفتاح, أصبحت الصين الان في مكانة تمكنها من مساعدة افريقيا على تحقيق التنمية الذاتية المستدامة بتكنولوجيتها ومعداتها وخبرائها الماهرين ورأس المال.

من خلال القمة التزمت الصين بتنفيذ عشرة برامج اقتصادية كبرى بقارة افريقيا تغطي مجالات: التصنيع، التحديث الزراعي، البنية الاساسية، الخدمات المالية، التنمية الخضراء، التسهيلات فى مجال التجارة والاستثمار، تخفيف حدة الفقر، الرعاية الاجتماعية، الصحة العامة، والسلام والأمن.

سوف يتم تنفيذ هذه البرامج من خلال دعم تمويلي تبلغ قيمته ٦٠ مليار دولار امريكى. منها ٥ مليارات دولار فى صورة مساعدات حرة وقروض دون فوائد، ٣٥ مليار دولار قروض تفضيلية واعتمادات تصدير ميسرة، ٥ مليار دولار رأس مال اضافي لصندوق التنمية بين الصين وافريقيا والقرض الخاص لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ١٠ مليار دولار رأسمال لصندوق التعاون فى مجال زيادة الطاقات الانتاجية للاقتصاد الافريقي خصوصاً في مجال التصنيع الزراعي. و٥ مليار دولار لبرامج التدريب وبناء القدرات.

وفي مجال التدريب وبناء القدرات تعهدت الصين بإقامة عدد من مراكز التعليم المهني الاقليمية وعدة كليات فى مجال بناء القدرات في افريقيا وستدرب ٢٠٠ الف تقني إفريقي من خلال معاهد القارة فيما ستقدم ٤٠ الف فرصة تدريب في الصين. إضافة لذلك ستقدم للطلاب الافارقة ٢٠٠٠ فرصة تعليم في الدرجات الجامعية او دبلومات و٣٠ الف منحة حكومية، وسوف تتم دعوة ٢٠٠ باحث أفريقي كل عام لزيارة الصين، مع تدريب ألف إعلامي إفريقي سنوياً كذلك.

وعن تقليل حدة الفقر تعهدت الصين بإطلاق ٢٠٠ من المشروعات والبرامج الخاصة التي تركز على النساء والاطفال، وستلغي الديون التي لم تسدد بعد في شكل قروض حكومية بدون فائدة اقترضتها الدول الافريقية الاقل نمواً والتى جاء وقت سدادها فى نهاية ٢٠١٥.

ولمواجهة الجفاف الذي اجتاح القارة هذا العام قررت الصين تقديم مليار يوان صيني تعادل حوالي ١٥٦ مليون كمساعدات غذائية طارئة للدول المتضررة. فيما ستقدم الصين حوالي ٦٠ مليون دولار كمساعدات مجانية للاتحاد الافريقي لدعم بناء وتشغيل قوة الاستعداد الافريقية والقدرات الافريقية للاستجابة السريعة للازمات.

علينا في السودان الاستفادة من هذه الفرص العظيمة التي تقدمها دولة الصين خصوصاً بعد توقيعنا لاتفاقية شراكة استراتيجية معها في بداية هذا العام، على وزارة المالية تقديم القروض التي تستحق الاعفاء للجانب الصيني، وعلى الوزارات المعنية الأخرى تقديم خططها في كافة المجالات للاستفادة من القروض التفضيلية أو القروض دون فائدة أو الفرص التدريبية التي تقدمها الصين.(١)

العمالة المنزلية بالسعودية :-

خلال الأيام الماضية دار نقاش حار في وسائل الاتصال الاجتماعي حول عمل السودانيات في مهنة عاملة منزلية بالسعودية. برز اتجاهان رئيسيان: الاتجاه الأول يرى أن مهنة عاملة منزلية هي مهنة شريفة، وفي ظل ضيق فرص العمل في السودان لا بأس من عمل السودانيات فيها. وفئة أخرى ترى أن هذه المهنة تحط من قدر السودان والسودانيين، ويجب منع السودانيات من العمل فيها. وقد غذى الاتجاه الأخير ما ورد من تعرض فتاتين سودانيتين للحبس بمدينة الجوف السعودية لرفضهم العمل بسبب إساءة المخدمين لهما.

راقني مقال رائع للزميلة سهير عبد الرحيم نشرته أمس على صحيفتنا هذه في عمودها المقرؤ (خلف الأسوار) حيث قالت لا فض فوها (الحملة الاسفيرية الضخمة لمنع بعض النساء السودانيات من العمل كخادمات في المنازل بالسعودية هو أمر جد غريب، وكأن العمل كخادمة هو من أبواب الرزق الحرام، أو المشبوه أو المعيوب، وكأن الكثير والكثير من السودانيات لم يسبق أن عملن كخادمات منازل. لماذا انتفخت أوداجنا بغيرة وهمية ومشاعر خادعة لمجرد أنهن عملن في بيوت سعودية، على الأقل في السعودية أجرتهن أعلى وأكلهن أفضل وعملهن أقل مشقة).

وبالمقابل راعني بيان صادر من سفارة السودان بالرياض ورد فيه (تؤكد سفارة جمهورية السودان بأنها قد عبرت منذ العام ٢٠١١ عن سياسة السودان الواضحة ممثلة في وزارة العمل حول رفض السودان عمل المرأة السودانية في مهنة عاملة منزلية، وذلك اتساقاً مع القيم والموروثات السودانية التي تعلي من قيم المرأة السودانية). من أين أتت السفارة بهذا الفرمان العجيب؟ وهل حقاً عبرت وزارة العمل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ م

عن سياسة كهذه؟ إن هذا البيان وسياسة وزارة العمل ، إن صحت، يتناقضان مع دستور السودان الذي ينص في المادة ١٢ (١) منه على ما يلي: (تضع الدولة استراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الاجتماعية بين أهل السودان كافة، وذلك عن طريق تأمين سبل كسب العيش وفرص العمل وتشجع التكافل والعون الذاتي والتعاون والعمل الخيري).

وتتناقض هذه السياسة أيضاً مع المادة ٢٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على (لكل شخص حقه في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة). فيما ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة ٦ (١) على (الحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل).

هذه نصوص واضحة وصريحة لا يجوز تقييدها الا بقانون. هل صدر قانون، أكرر قانون، يجرم عمل السودانيات في وظيفة عاملة أو خادمة منزلية؟ من لديه هذا القانون فليبرزه.

تعليقاً على هذا الموضوع كاتبني اللواء شرطة (م) عابدين الطاهر مدير المباحث المركزية الأسبق قائلاً (في رايي الخاص ان هذه المهنة موجودة منذ زمن بعيد في السودان وكثير من البنات يعملن بهذه المهنة في السودان، الجديد في الامر أنهن خرجن للعمل خارج السودان. وفي رايي ان الذي تم تبادله من وقائع عن معاملة سيئة او سلوك بدر من احدهم قد تكون حالات منفردة يمكن أن تتدخل السفارة لاعمال القانون فيها. وعلي الدولة ان تضع اتفاقيات مع هذه الدول التي تطلب مثل هذه العمالة، لتضمن حقوقهن وسلامتهن مثلها ومثل كثير من الدول).

أما أم مزمل وهي سيدة سودانية فاضلة فقد كتبت (أستغرب للولولة الحاصلة بخصوص عاملات المنازل السودانيات بالسعودية، ولا أدري ماذا يمس كرامتنا (وشرفنا!!!!) في عمل شريف...هل لابد أن تكون السودانية طبيبة أو مهندسة حتي يكون لها الحق في الإغتراب، نحن هنا نحافظ علي برستيجنا وغرورنا اللذان لا يطعمان خبزاً...السودانية محترمة وتعرف كيف تحافظ علي كرامتها وشرفها كما نري حتي داخل البلد فلا تضيقوا عليهن أبواب الرزق).[1]

القروض الصينية والسياحة الصينية :-

نتيجة لمقاطعة الدول الغربية للسودان اقتصاديا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي إتجه السودان شرقاً للحصول على الاستثمارات والقروض والمنح والهبات (معونات التنمية). كانت الصين أكبر مستثمر في السودان خلال العقدين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٩ م

الماضيين، وتركز استثمارها في مجال النفط بصورة خاصة. وبضمان البترول السوداني ومعرفتها الدقيقة بكمياته شرعت الصين في تقديم قروض كبيرة بشروط ميسرة للسودان قبل الانفصال.

بعد الانفصال توقفت الصين عن منح قروض اضافية للسودان، بل أوقفت السحب على بعض القروض التي تم الاتفاق عليها، وذلك في انتظار معرفة الضمانات الجديدة التي سيقدمها السودان. كان هذا على المستوى التنفيذي، أما على المستوى الاستراتيجي فقد كانت هناك رؤية أخرى من جانب الصين، تم التعبير عنها والاتفاق حولها ما بين الرئيسين الصيني والسوداني ابان زيارة الأخير لبكين في سبتمبر ٢٠١٥.

في هذه الزيارة وقع الرئيسان السوداني والصيني على اتفاق للشراكة الاستراتيجية بين البلدين. شملت الاتفاقيات الاقتصادية، في إطار هذه الشراكة، تعهد الصين بالاستثمار في مجال الغاز الطبيعي، وفي حقول البترول الواعدة، وتقديم قروض تفضيلية لشراء وسائل نقل تشمل قاطرات وسفن وطائرات، وتقديم قروض تفضيلية كذلك لإعادة تعمير بعض خطوط السكك الحديدية، وشملت الاتفاقيات إتفاقاً مالياً خاصاً بإستعمال الين الياباني في التعامل التجاري بين القطرين، وتعهداً صينياً بالاستمرار في الاستثمار المشترك في المجال الزراعي.

وعلى هذا من الواضح أن العلاقات السودانية الصينية تجاوزت مسألة سداد القروض السابقة الى تعاون استراتيجي يشمل مجالات متعددة، وتشرف عليه رئاسة الجمهورية بصورة مباشرة من خلال مساعد لرئيس الجمهورية متفرغ لهذا الغرض هو الدكتور عوض أحمد الجاز.

من جانب آخر نشير الى أن استراتيجية معالجة الديون الخارجية، الصادرة عن مجلس الوزراء، تنص عل عدم استبدال الديون بأصول مثل الأراضي الزراعية والصناعية والسكنية وهي استراتيجية سارية بالنسبة لكل الدول الدائنة للسودان.

أما موضوع استجلاب سياحة صينية للسودان فهو موضوع مختلف، ويجئ في اطار اتفاق ما بين وزارة السياحة السودانية والجهات المسئولة عن السياحة في الصين، وهو يمثل فرصة عظيمة للسودان، حيث تشير التقارير الصادرة عن الإدارة الوطنية للسياحة في الصين إلى زيادة متواصلة في حجم السياحة الخارجية للصينيين خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ففي عام ٢٠١٣ بلغ عدد السياح الصينيين المسافرين لخارج الصين ٩٨ مليونا، وارتفع العدد إلى ١٠٩ ملايين عام ٢٠١٤، وهي أرقام غير مسبوقة مكنت الصين من احتلال المرتبة الأولى كأكبر مصدر للسياح في العالم.

عليه فإن السودان يسعى للإستفادة من هذه الفرصة المتاحة. هدفه الاستراتيجي مليون سائح صيني من هذه الكيكة الضخمة (١٠٩ مليون سائح) لكنه بالطبع لن

يصل لهذا العدد خلال عام أو عامين، فهو هدف يحتاج لعمل دؤوب ومتصل لسنوات عديدة قادمة.[1]

أهمية العلاقات الخارجية للاقتصاد :-

في عالم اليوم تكتسب العلاقات الخارجية أهمية كبيرة لاقتصاد أي دولة من الدول. وذلك بفعل العولمة الاقتصادية المتمثلة في النظام التجاري الدولي المطبق من خلال منظمة التجارة العالمية. والنظام المالي والنقدي الدولي المطبق من خلال اتفاقيات برايتون وودز. وأهم مؤسساتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي كلا النظامين تحتاج الدول الأقل نمواً لسند من دولة أو أكثر من الدول الكبرى. أو دول الاقتصادات المتقدمة. ذلك لأن كلا النظامين سيسحقان الدول الفقيرة دون رحمة ان لم تتحصن هذه الدول بإنتاج وقدرات ذاتية بمساعدة خارجية.

يحتاج السودان على وجه الخصوص لجهود كبيرة جداً لخلق تحالفات وعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي. وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الامريكي الظالم عليه. والذي يقترب الآن من عامه العشرين. فالولايات المتحدة وبسبب أنها الدولة الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم. ولأن سوق الاستهلاك الداخلي فيها هو الأكبر بدون منازع على مستوى العالم. ولأن سوقها المالي هو الأضخم وتلجأ له الشركات الكبرى للحصول على التمويل. لكل هذه الأسباب فإن الدول الأخرى تضع ألف حساب عندما تنتوي أي تعامل اقتصادي مع السودان. خوفاً من العقوبات التي يمكن أن توقعها عليها الولايات المتحدة.

لهذا تبدو مهمة وزارة الخارجية كمسئولة أساس عن الملف الخارجي عسيرة جداً. وأي نجاح في إختراق هذا الحصار يحسب لها. نقول هذا بمناسبة زيارة وزير الخارجية الصيني للبلاد التي تبدأ اليوم الأحد. صحيح أن الصين تبحث عن مصالحها عن طريق ايجاد سلام دائم ومستدام داخل دولة جنوب السودان. وبين دولة الجنوب والسودان. غير أن هذا لا يمنع من القول أن جهوداً جبارة بذلتها وزارة الخارجية لإقناع العملاق الصيني بقدرة السودان على لعب دور محوري في هذا المجال. مما دفعه لارسال وفد رفيع برئاسة وزير الخارجية.

ان المهمة الرئيسة للوفد الصيني الزائر وهي تحقيق السلام داخل دولة الجنوب. وما بين دولة الجنوب والسودان. لا تنفصل عن الهموم الاقتصادية للسودان. فالسودان المستقر المقتدر اقتصادياً. هو الأقدر على حماية مصالح الصين المتمثلة في انسياب البترول المنتج في جنوب السودان الى الصين. عبر خط الأنابيب والمنشئآت النفطية الموجودة بالسودان. علماً بأن الصين، التي أنتقلت لتكون المستهلك الأكبر للطاقة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٧/١/٨ م

على مستوى العالم، تعتمد بنسبة ٧/ على هذا النفط.

يحتاج اقتصادنا لتمويل ضخم ينساب من الخارج في شكل معونة انمائية رسمية ODA ومقصود بها القروض الميسرة. أو في شكل استثمار أجنبي مباشر FDI فقد بلغ المرصود للتنمية على المستوى القومي حوالي ٨ مليار جنيه. وهو أقل من دعم السلع الاستراتيجية البالغ ١٠.٢ مليار جنيه. أما على مستوى الميزانية الشاملة للدولة فقد بلغ المرصود لمشروعات التنمية (حكومة قومية وولايات وصناديق اجتماعية وشركات وهيئات) مبلغ ٣٥.٢ مليار جنيه. وكان للولايات نصيب الأسد منها بمبلغ ٢١.٤ مليار جنيه أغلبها تمويل من البنوك أو مبيعات أراضي. معنى هذا أن كل الموارد المحلية التي استطعنا حشدها للتنمية من خلال القطاع الحكومي هي هذا المبلغ الذي يعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ٤ مليار دولار فقط.

أما على مستوى القطاع الخاص فإن التمويل المتاح للتجارة والاستثمار يبلغ ٢٢.١ مليار جنيه هي جملة ودائع الحكومة المركزية والولايات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص لدى الجهاز المصرفي. وهي تعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ٤ مليار دولار أيضاً. عليه فإن الحد الأقصى الذي يمكن حشده كتمويل من الموارد الداخلية هو ٨ مليار دولار فقط. وهو مبلغ ضئيل بالنظر لاحتياجات السودان المطلوبة لتفجير الطاقات الاقتصادية الكامنة. إن هذا يؤكد احتياجنا لعلاقات اقتصادية خارجية فاعلة.[1]

جاكوب زوما في الخرطوم :-

يزور بلادنا اليوم فخامة الرئيس جاكوب زوما رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وهي زيارة دولة، أي ليست زيارة عابرة أو لمهمة محددة، إنما زيارة للتباحث في الملفات المشتركة بين البلدين وإحداث إختراق فيها لتحقيق المصالح المشتركة. وعادة يعتبر الدبلوماسيون مثل هذه الزيارة قمة النجاح للسفير وطاقمه الدبلوماسي في البلد الزائر وفي البلد المستقبل.

تكتسب زيارة رئيس جمهورية جنوب إفريقيا للسودان أهمية خاصة للوزن السياسي والاقتصادي الثقيل لجنوب إفريقيا دولياً وإقليمياً. وإذا ركزنا هنا على الجوانب الاقتصادية نجد أن جنوب أفريقيا من الاقتصادات الناشئة، وتعتبر على قمة الدول متوسطة النمو، المؤهلة للارتقاء لنادي العشرين الكبار اقتصادياً على مستوى العالم.

يبلغ الناتج المحلي الاجمالي لدولة جنوب افريقيا ٥٩٥.٧ مليار دولار في المرتبة ٢٦ عالمياً. ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا الناتج ٢/ وقد تأثر النمو بالأزمة الاقتصادية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/١/ ٢٠١٥ م

العالمية، غير أنه تعافى في العامين الأخيرين. ويتوقع تحقيق معدلات نمو في حدود ٣٪- ٤٪ وربما أكثر خلال الفترة القادمة، خصوصاً إذا استمرت أسعار البترول الخام في الانخفاض، لأن جنوب إفريقيا مستورد كبير للمواد البترولية.

تمثل الزراعة ٢,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي، فيما تمثل الصناعة ٢٩٪ من هذا الناتج، فيما يتبقى نصيب الأسد لقطاع الخدمات بنسبة ٦٨,٤٪ وهذه من سمات الاقتصادات المتقدمة. يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ١١٥٠٠ دولار في السنة في المرتبة ١٠٨ عالمياً فيما تبلغ نسبة البطالة ٢٥٪ والسكان تحت خط الفقر ٣١,٣٪ والأرقام الأخيرة تشير الى ما تعانيه دولة جنوب إفريقيا من آثار تركز النمو والنهضة الاقتصادية في بعض المناطق التي كان يسكنها البيض، بينما يرزح السود في الفقر والتخلف. وتسعى جنوب إفريقيا، بعد إزاحة نظام الفصل العنصري البغيض، بكل جدية لردم هذه الهوة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تعتبر منتجات التعدين أكبر الصادرات في جنوب افريقيا، فهذه الدولة هي أكبر منتج في العالم للبلاتينيوم والذهب والكروم، وتحتل هذه المنتجات بالاضافة للألماس نصيب الأسد في صادراتها البالغة ٩١ مليار دولار، وأبرز المستوردين لمنتجات جنوب إفريقيا الصين بنسبة ١١,٨٪، الولايات المتحدة ٨,٣٪، اليابان ٦٪، ألمانيا ٥٧٪، الهند ٤,٢٪.

وتبلغ قيمة الواردات من الخارج لجنوب إفريقيا مبلغ ٩٩,٥٥ مليار دولار، وأبرز الواردات المواد البترولية والكيميائية، المعدات العلمية، المأكولات. وأبرز الدول التي تستورد منها جنوب إفريقيا احتياجاتها الصين بنسبة ١٤,٤٪، المانيا ١٠١٪، السعودية ٧٧٪، أمريكا ٧,٤٪، اليابان ٤,٦٪، الهند ٤,٥٪.

وتستثمر الدول الخارجية والشركات الأجنبية ١٤٣ مليار دولار في جنوب إفريقيا، بينما تستثمر دولة جنوب افريقيا والشركات الجنوب افريقية ما جملته ٨٨ مليار دولاراً في دول خارجية. معنى هذا أن دولة جنوب افريقيا مندمجة اندماجاً كبيراً في الاقتصاد العالمي تؤثر فيه وتتأثر به. ومن هنا ينبع وزنها السياسي وأثرها على الصعيدين الدولي والاقليمي. فضلاً عن طموحها في أن تصبح إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في إطار إصلاح نظام الأمم المتحدة المرتقب.

تنضوي جنوب افريقيا حالياً في تجمع اقتصادي بالغ الأهمية على المستوى الدولي وهو تجمع BRICS والكلمة عبارة عن الأحرف الأولي لكل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا. وهي دول اقتصادات ناشئة تمثل العالم الثالث وترغب في أنظمة بديلة لأنظمة برايتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشقيقاتهم) نظراً الى أن هذه الأنظمة تسيطر عليها الولايات المتحدة والدول الغربية سيطرة كاملة.

التبادل التجاري بين السودان وجنوب افريقيا ما بين ٧٥٠ مليون دولار الى مليار دولار. وعلى محدودية هذا التبادل الا أن مستقبل التعاون والاستثمار المشترك غير محدود، بالنظر للموارد الطبيعية الهائلة الكامنة في السودان خصوصاً في مجال المعادن، والخبرة الكبيرة والامكانات امادية الهائلة التي تتمتع بها الشركات من دولة جنوب افريقيا.[1]

حارسات أمن لشركة بدولة قطر :-

أوردت الصحف الصادرة بداية هذا الأسبوع خبراً مفاده أن وزارة العمل السودانية قد وافقت على طلب أحد مكاتب الاستخدام الخارجي بإيفاد عاملات سودانيات للعمل في وظائف حارسات أمن بإحدى الشركات بدولة قطر. وأن الوزارة قد وافقت بعد أن إطلعت على الوصف الوظيفي للحارسات وعلى شروط خدمتهن.

نفس الصحف أوردت أن البرلمان قد رفض تعيين سودانيات بوظائف حارسات أمن بالخارج. ولم يتبين على الفور الجهة داخل البرلمان التي رفضت هذا التعيين، وهل الأمر متعلق بقرار من المجلس الوطني (البرلمان) أم هو رأي أحد السادة النواب.

في وسائط التواصل الاجتماعي تم التداول بكثافة حول هذا الموضوع ما بين مؤيد ومناهض، وكان واضحاً أن المهاجرين المقيمين بالخارج خصوصاً في الدول العربية يرفضون باغلبية واضحة مسألة عمل السودانيات في وطيفة حارس أمن، وهو موقف مماثل للموقف من عملهن كمدبرات أو شغالات بالمنازل. وينطلق هؤلاء من مقولة أن هذه الوظائف وضيعة ولا تناسب 'لسودانيات، وأن المسئولين والمواطنين في تلك الدول يسيئون معاملة من يمتهن هذه المهن، وأن رواتب هذه المهن ضعيفة جداً، وظروف العمل بالنسبة لهن سيئة جداً. ويشتط البعض للقول 'ن السماح بهذه المهن فيه إساءة للسودان وللسودانيين العاملين بالخارج.

أنا أقدر مشاعر المغتربين ورغبتهم في الاحتفاظ للسوداني و السودانية بصورة في غاية الجمال والنصاعة والبهاء، غير أن مستويات الفقر العالية بالداخل وانعدام فرص العمل تجعلان من الضروري اهتبال فرصة مثل هذه. وعوضاً عن الرفض المطلق لمثل هذه الوظائف أدعو تنظيمات المغتربين للضغط في اتجاه تعيين ملحقين عماليين بالسفارات السودانية ببلدان الاغتراب لمتابعة التعاقدات وظروفها والعمل على تحسينها باستمرار بالتعاون مع سلطات البلد المعني. فلتسعى السفارات لتحسين الرواتب وظروف السكن، ولكن ينبغي عدم حرمان الفقيرات من بصيص الأمل. ومن حقهن في العمل الشريف، والحرية الفردية في الاختيار.

الملحق العمالي بوضعه الدبلوماسي لا يتعامل بالطبع مباشرة مع الشركات،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١/ ٢٠١٥ م

ولكنه يتفاوض من موقع السيادة مع وزارة العمل بقطر، وغيرها من الدول، لالزام الشركات بتحسين شروط الخدمة. في قطر نفسها ضغطت الفيفا على السلطات فتم تخفيض ساعات العمل للعاملين في منشئآت كأس العالم. وفي الإمارات قامت السفارة الفلبينية بجهود ضخمة أسفرت عن تحسين أوضاع العاملين والعاملات. هناك دائما ما يمكن عمله والاجتهاد فيه عوضاً عن اغلاق الباب بالضبة والمفتاح[1].

الحرب البرية باليمن- الآثار السياسية والاقتصادية :-

وفقاً لمصادر عسكرية واستخبارية دولية وإقليمية فإن الحرب في اليمن تدخل مرحلة حاسمة هي مرحلة الحرب البرية. تشير المصادر الى أن الخطة التي وضعتها هيئة الأركان السعودية حددت أربعة محاور للتقدم: نحو الغرب من مأرب إلى صنعاء، نحو الشمال الشرقي إنطلاقاً من مدينة ذباب في اتجاه تعز ومن هناك إلى إب وزمار، نحو الشمال على امتداد الطريق السريع رقم ١ أنطلاقاً من عدن، ونحو الشرق انطلاقا من منطقة جيزان السعودية الى المعاقل الحوثية في شمال غرب اليمن وتحديدا في محافظتي صعدة والجوف.

حولت قوات التحالف مدينة مأرب الى قاعدة عملياتية متقدمة حيث تم نشر بطاريتي صواريخ Pac-3 Patriot وأنظمة رادار AN/MPQ-53/65 في طرفي مهبطالطيران. وفي نهاية سبتمبر الماضي اكملت القوات القطرية نشر وحدات تضم ١٠٠٠ جندي في مأرب مجهزين بأسطول من ٢٠٠ مركبة من بينها مركبات مصفحة من طراز VAB و Piranha2مسلحة ببرج عيار ٩٠ ملم، وقد عززت هذه الوحدة القوات اليمنية وقوات التحالف المرابطة أصلا في مأرب وعددها ٢٠٠٠ جندي تساندها ٧ مروحيات Apache AH-64 و ٣ مروحيات Black Hawk UH-60 و ٣ مروحيات Chinook CH-47 ترابط في قاعدة سفير الجوية.

في نفس الوقت تحاول قوات التحالف استعادة السيطرة على مينائي الحديدة وموخا للحيلولة دون تمكن السفن الايرانية من ايصال الدعم للحوثيين في المناطق الجبلية المحيطة بتعز. فيما وصلت خلال الأسبوع الثالث من أكتوبر وحدة مشاة ميكانيكية سودانية تضم ٧٥٠ جندياً على سفينتي انزال تابعتين للبحرية الاماراتية. هذه الوحدة تعتبر مقدمة للجيش السوداني الذي سينشر ٦٠٠٠ جندي تمثل العمود الفقري لقوات التحاف البرية. علماً بأن المكون البري يتشكل حالياً من ١١ ألف جندي بينهم ٤٠٠٠ سعودي، ٢٢٠٠ سنغالي، ١٧٠٠ إماراتي، ١٠٠٠ قطري، ٨٠٠ مصري، ٧٠٠ بحريني.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/١ م

وتتولى وحدة سعودية مكونة من ٧٥٠ فردا تأمين عدن التي أصبحت المنفذ البحري ورأس الجسر لقوات التحالف وقد نشرت فيها بطاريات دفاع جوي (Pantsir S-1 SA-22 Greyhound) هذه الترتيبات تشير إلى أن عمليات عسكرية واسعة جداً سوف تجري في اليمن وفي محيطها الاقليمي، ولا يمكن التعرف بدقة على مستوى رد الفعل المتوقع من جيش الحوثيين وحلفاءهم. وعلى هذا علينا التحسب لكل الاحتمالات من النواحي السياسية والعسكرية ومن النواحي الاقتصادية. على سبيل المثال لا بد من تجهيز مخزون استراتيجي من كل المواد الحيوية تحسباً لاحتمال حدوث عمليات واسعة بالبحر الأحمر وبالتالي تهديد الممرات المائية الدولية. وعلى الأجهزة المدنية استكمال استعداداتها للتحول لخدمة الجيش والمجهود الحربي لو اقتضى الأمر.[1]

حرب فرنسا على الارهاب قريبة من حدودنا :-

في أعقاب قيام تنظيم القاعدة بتدمير برجي التجارة في نيويورك في سبتمبر ٢٠٠١ بذل جهاز المخابرات السوداني جهوداً جبارة مع الجانب الأمريكي لتفادي ضربات جوية وصاروخية على السودان، في ظل حالة الهياج والرغبة العارمة في الانتقام لضحايا البرجين من الجانب الأمريكي. وقد نجحت هذه الجهود بالفعل في تفادي انتقام أمريكي أهوج. التاريخ يعيد نفسه الآن حيث تقوم فرنسا بعمليات وقصف جوي في عدد من البلدان حول العالم في حربها على تنظيم داعش الذي وجه ضربات مؤثرة في باريس يوم الجمعة الماضي. بعض الضربات تمت في ليبيا مما يستدعي الحذر والقيام بتحركات مشابهة لما تم في العام ٢٠٠١ لتفادي ضربات فرنسية/ أمريكية هوجاء عمياء.

فوفقاً لمصادر موثوقة نفذت طائرات F 15 أمريكية غارات ليلتي الجمعة ١٣ نوفمبر والسبت ١٤ نوفبر على ٣ مواقع لتظيمي داعش والقاعدة في مدينة درنة الليبية، شملت الغارات مناطق الفتائح والميناء وشلال بومنصور كما تم قتل زعيم داعش في ليبيا وسام نجم زيد الزبيدي (أبو نبيل). وفي مدينة سرت بدأ تنظيم داعش المسيطر على المدينة في نشر آلياته وعناصره في الأحياء السكنية تحسباً لهجمات طائرات فرنسية، وذلك بعد رصد تحليق طائرات مجهولة الهوية في سماء سرت يعتقد أنها فرنسية يومي السبت والأحد الماضيين. وتركزت الدفاعات الداعشية في أحياء الزعفران والقبيبة والوسط والحنيوة.

يشار أيضاً الى زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الى تونس يوم ١٤ نوفمبر الماضي ودعوته لمؤتمر دولي حول ليبيا، والاعلان عن أن فريقاً أمنياً أمريكياً سيحل في تونس بعد أسبوعين للتعاون مع الخبراء الأمنيين التونسيين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢ ١١ ، ٢٠١٥ م

لتفعيل التعاون الأمني والاستخباري بين البلدين. ويُقرأ هذا مع الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الى باريس يوم السبت ١٤ نوفمبر ولقائه مع الرئيس الفرنسي هولاند حول خطر الإرهاب في ليبيا. ويقال أنه سلم ملفاً أعدته المخابرات التونسية عن مواقع تدريب عناصر داعش في مناطق عين شويشة والركاريك والطويلة قرب مدينة مصراتة الواقعة غرب ليبيا. من جانبها نشرت الجزائر ١٠٠٠٠ جندي لتأمين حدودها ومنع تسلل عناصر داعش للجزائر في حال تنفيذ ضربات جوية فرنسية أمريكية على مواقعهم في ليبيا.

يذكر أن الأجهزة الأمنية الفرنسية قد تمكنت يوم أمس الخميس من قتل علي عبد الحميد أبا عمود القائد المنفذ لعملية باريس. وكان هذا الارهابي الشاب قد انضم بمجردوصوله الى سوريا الى المجموعة الناطقة بالفرنسية في مدينة الرقة والتي تضم فرنسيين وبلجيكيين ضمن كتيبة تسمى (البتار). وقد ضمت هذه الكتيبة حوالي ٧٠٠ مقاتل على مستوى عالي جداً من المهارة والقدرات العملياتية. ويقال أن أبوبكر البغدادي زعيم داعش قد أصدر قراراً بحل كتيبة البتار خوفاً من قدراتها العالية واستقلاليتها، ووجه بإرجاع القيادات الليبية لبلادها بغرض تعزيز قدرات داعش بليبيا. أدى هذا القرار لانشقاق علي عبد الحميد أبا عود وإنضمامه لمجموعة (أحرار الشام)، وقام بتشكيل خلايا نائمة في كل من بلجيكا وفرنسا، مع احتفاظه بعلاقات قوية مع قيادات كتيبة البتار التي عادت الى ليبيا. ولا يستبعد أن يكون أبا عود قد عبر من ليبيا الى فرنسا حيث نفذ العملية الأخيرة بدعم لوجستي من بقايا كتيبة البتار المتواجدة في ليبيا.

على دبلوماسيتنا وأجهزة أمننا وقواتنا المسلحة الباسلة إعداد الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي تطورات محتملة خصوصاً على الحدود مع ليبيا.[١]

رسالة مفتوحة للمبعوث الأمريكي دونالد بوث :-

بيننا الآن في الخرطوم السيد دونالد بوث مندوب الإدارة الأمريكية الساعي لإزالة العقبات أمام التفاوض السوداني/ السوداني.

أرجو من السفارة الأمريكية بالخرطوم إيصال الرسالة التالية للسيد دونالد بوث: (الشعب السوداني يرحب بمساعيك الحميدة، ولا شك أن معرفتك بهذا الشعب، وما سوف يحكيه لك أفراد السفارة بالخرطوم الذين شاركوا أفراد الشعب افطار رمضان على الطرقات، سوف يكون دافعاً لك لإنجاز مهمتك في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء على خير وجه خدمة لهذا الشعب الطيب.

ولكن بعيداً عن لغة العواطف أقول لك إن تحقيق الأمن والاستقرار في السودان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١١/ ٢٠١٦ م

مهم لنا كما هو مهم لبلدك. لقد قام الرئيس بيل كلينتون في العام ١٩٩٧ بفرض حظر اقتصادي شامل على السودان بموجب أوامر تنفيذية ظلت تتجدد عاماً بعد عام، وآخر تجديد لهذا الحظر وقع عليه الرئيس أوباما خلال شهر سبتمبر الماضي. لقد كانت مبررات الحظر حينذاك أن سلوك الحكومة السودانية يمثل خطراً على أمن الولايات المتحددة، وعلى الأمن الدولي والاقليمي. وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة هذا الزعم حينذاك إلا أن الوضع الحالي في السودان، الذي تسبب فيه هذا الحظر، زاد من خطورة الأثر على الأمن الاقليمي والدولي وأمن الولايات المتحدة.

خلال العشرين سنة الماضية كان الحظر الاقتصادي الامريكي هو العنصر الأساس في تفاقم نسبة فقر السودانيين. وفي ضعف مقدرة السودان على استيعاب اللاجئين والمهاجرين من الدول المجاورة، لقد تلمس حلفاءكم من الدول الأوروبية هذه الوضعية بصورة واضحة جداً، وقد اتضح لهم أن وجود دولة قوية ومؤسسات قادرة في السودان هو حائط الصد الأساس أمام موجات الهجرة السرية والاتجار بالبشر.

نتيجة للحظر الذي تطبقه بلادكم على السودان زادت أعداد السكان تحت خط الفقر بصورة واضحة بسبب انخفاض الصرف على التنمية عاماً بعد عام. وبسبب امتناع الاستثمارات الأجنبية من الدخول للسودان. لقد كان من المتوقع انسياب استثمارات بقيمة ١٣١ مليار دولار للسودان خلال الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٥ غير أن ما انساب فعلا لم يتجاوز ٨ مليار دولار بنسبة ٦٪ فقط من المتوقع.

كان يتوقع للاستثمارات الضخمة، التي توقفت بسبب الحظر الذي تفرضه بلادكم، أن تؤدي لخروج معظم سكان السودان من دائرة الفقر بحلول العام ٢٠١٨. وكان من المتوقع أيضاً أن تعتمد الاستثمارات الضخمة هذه بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ الى ٢٥٪ على عمالة أجنبية خصوصاً في القطاع الزراعي، بما يعني قدرة السودان الذاتية على امتصاص أعداد هائلة من المهاجرين الذين يقصدون أوروبا في الوقت الحالي هرباً من جحيم الفقر والمسغبة وانعدام الأمن في افريقيا جنوب الصحراء.

إن رفع الحظر الاقتصادي الذي تطبقه بلادكم على بلدنا مهم لنا كما هو مهم لكم ولحلفاءكم. والله يحفظكم).[1]

روسيا اقتصاد كبير وصديق حميم :-

خلال الأسبوع الماضي تشرفت بعضوية الوفد الفني الذي قام بالتجهيز لزيارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ م

نائب رئيس الجمهورية الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن لجمهورية روسيا الفيدرالية. من خلال متابعتي للملفات المطروحة ما بين البلدين، ووقوفي ميدانياً على جانب من قدرات روسيا الاقتصادية سواء في قطاعها الحكومي أو قطاعها الخاص، أستطيع أن أقرر أن فرصة مواتية للسودان تتاح له الآن لإحداث نهضة اقتصادية بالتعاون مع هذا القطب الدولي الهام سياسياً واقتصادياً.

في الجانب السياسي من الواضح أن هناك اتفاقاً تاماً في وجهات النظر بين القطرين حول مختلف القضايا، خصوصاً أنهما معاً يواجهان الصلف الأمريكي بالمقاطعة الاقتصادية، السودان بسبب الادعاء برعايته للارهاب، وروسيا بسبب قضية جزيرة القرم. من ناحية أخرى عبرت روسيا عن دعمها للحوار السياسي بين مختلف المكونات السياسية السودانية. وخطت خطوة متقدمة في طريق تحسين العلاقات بين السودان ودولة جنوب السودان من خلال رعايتها لاجتماع بين وزيري خارجية البلدين بموسكو خلال الشهر الماضي.

أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر روسيا دولة عظمى إقتصادياً حيث يبلغ الناتج المحلي لها ٣,٦ تريليون دولار في المرتبة السابعة دولياً، في العام ٢٠١٤ بلغت نسبة النمو للناتج المحلي الاجمالي ٠,٦٪ متأثرة بالمقاطعة الأوروبية والأمريكية وانخفاض أسعار النفط الخام. ولكن متوقع تجاوز نسبة ٢٪ خلال هذا العام بسبب التوسع في الاستثمارات الخارجية وتحسن أسعار النفط والغاز.

يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في روسيا ٢٤٨٠٠ دولار في السنة في المرتبة ٦٩ عالمياً. وتبلغ قوة العمل ٧٥,٣ مليون نسمة من جملة عدد السكان البالغ ١٤٣ مليون نسمة. وتبلغ نسبة البطالة ٥,١٪ من القادرين على العمل. مكونات الناتج قطاعياً تشمل الزراعة ٤٪، الصناعة ٣٦,٣٪، الخدمات ٥٩,٧٪. تمتلك روسيا صناعات متقدمة في مجال التنقيب شاملة الفحم، البترول، الغاز، المواد الكيمائية. كما تمتلك صناعات هندسية متقدمة من المطاحن إلى مركبات الفضاء والطائرات والغواصات. تبلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية بروسيا ٦٠٦ مليار دولار. فيما تستثمر المؤسسات الروسية خارج روسيا في دول مختلفة بقيمة ٥٣٣ مليار دولار. وتبلغ الاحتياطات الروسية من الذهب والعملات الأجنبية مبلغ ٣٨٦ مليار دولار. تبلغ الصادرات الروسية للخارج ٥٢٠ مليار دولار وهي عاشر دولة عالمياً من حيث حجم الصادرات. وأهم صادراتها النفط والغاز، المعادن، الأخشاب، المواد الكيمائية، المعدات العسكرية والمدنية. وتبلغ الواردات لروسيا من الخارج ٣٢٤ مليار دولار وتشمل المعدات والحديد والصلب، المواد الطبية والكيماويات، اللحوم، الفواكه. أبرز الشركاء التجاريين لروسيا الصين، ألمانيا، ايطاليا، تركيا، هولندا، بيلوروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقع السودان مع روسيا اتفاقيات ومذكرات تفاهم عديدة كان أبرزها في مجال تقنية تحويل الغازات البترولية لمواد بترولية سائلة، وهي تقنية روسية فريدة يمكن أن تمثل إضافة مهمة للانتاج البترولي السوداني. ثم اتفاقية في مجال التنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى، واتفاقية حول التخريط الجوي في البر وفي البحر، واتفاق حول استجلاب مخبز وتقنية لانتاج الخبز من دقيق خليط بين القمح والذرة، فضلاً عن اتفاقيات أخرى.

مطلوب منا تهيئة الأجواء لتنفيذ هذه الاتفاقيات التي ستضيف الكثير للاقتصاد السوداني بإذن الله. [1]

روسيا تستثمر في السودان :-

وقعت وزارة المعادن عقداً مع شركة سايبريان الروسية منحتها بموجبه امتياز التنقيب عن الذهب في موقعين بالبحر الأحمر ونهر النيل. قدرت الشركة حجم الاحتياطات التي سوف تعمل فيها بالموقعين ب ٤٦ ألف طن من الذهب، وأن الانتاج سيبدأ خلال ٦ شهور من توقيع العقد بحوالي ٣٣ طن في العام الأول، ثم يتصاعد الانتاج ليبلغ ٥٣ طناً خلال عامين. يبلغ نصيب الدولة من عائدات تصدير الذهب بعد خصم التكاليف ٧٥/ وللشركة ٢٥/ من العائدات.

هذا تطور مهم ليس من زاوية حجم الانتاج والاحتياطات المكتشفة فحسب، ولكن من زاوية دخول روسيا للاستثمار في السودان بهذا الحجم. روسيا الاتحادية يعتبر اقتصادها الاقتصاد رقم ٧ في العالم بناتج محلي اجمالي بلغ خلال العام الماضي ٣.٦ ترليون دولار، ويبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج ٢٤٨٠٠ دولار في العام، وهي تملك احتياطات من النقد الأجنبي والذهب بلغت ٣٨٦ مليار دولار خلال العام ٢٠١٤، فيما تبلغ استثماراتها الخارجية ٥٢٣ مليار دولار في دول مختلفة.

حدد البرنامج الخماسي لاستعادة النمو والاستقرار الاقتصادي للفترة من ٢٠١٥- ٢٠١٩ عددا من الدول لتكثيف التعاون معها للخروج من دائرة الحصار الاقتصادي الجائر الذي تمارسه الولايات المتحدة على السودان. من هذه الدول مجموعة BRICS وهي على التوالي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا باعتبارها اقتصادات ناشئة وقوية وغير خاضعة للهيمنة الامريكية. من الواضح أن التوقيع مع هذه الشركة الروسية الكبيرة يصب في هذا الاتجاه، علماً بأن عدداً من الشركات الروسية تعمل في مجالات التعدين في ٩ مربعات أخرى بأنحاء مختلفة من البلاد.

العائد للدولة من عمليات الشركة والبالغ ٧٥/ بعد خصم تكاليف الانتاج يعتبر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٥ م

مجزياً جداً، ولكن ينبغي الانتباه لمسألة (تكاليف الانتاج) هذه، فالتجربة مع بعض الشركات الصينية في استثمارات البترول كانت مريرة، حيث كان يتم تضخيم تكاليف الانتاج بصورة مبالغ فيها، ويتم أخذ المقابل بترول خام دون وجه حق. استمر هذا لعدة سنوات الى أن تمكنا من تأهيل كوادرنا الوطنية المتخصصة في تكاليف الانتاج النفطي، فانخفضت المنصرفات بطريقة هائلة.

وعلى هذا علينا البدء في تدريب كوادر وطنية على الإدارة وحساب التكاليف في شراكات التعدين، على أن يكون التدريب على أعلى مستوى، وفي بلدان لديها الخبرة في هذه المجالات، وأن ننفق على هذا التدريب انفاقاً كبيراً، لأن العائد منه سوف يكون كبيراً جداً على الاقتصاد.[1]

لماذا تساعدنا الصين؟

خلال الأسبوع الماضي وقع الرئيسان السوداني والصيني على اتفاق للشراكة الاستراتيجية بين البلدين. طبعا مفهوم الشراكة الاستراتيجية يشمل التنسيق والتعاون والمساندة في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فهو مفهوم يقوم على هذه الركائز مجتمعة وليس على مفهوم الشراكة أو التعاون الاقتصادي فحسب.

شملت الاتفاقيات الاقتصادية تعهد الصين بالاستثمار في مجال الغاز الطبيعي، وفي حقول البترول الواعدة، وتقديم قروض تفضيلية لشراء وسائل نقل تشمل قاطرات وسفن وطائرات، وتقديم قروض تفضيلية كذلك لإعادة تعمير بعض خطوط السكك الحديدية، وشملت الاتفاقيات إتفاقاً مالياً خاصاً بإستعمال اليوان الصيني في التعامل التجاري بين القطرين، وتعهداً صينياً بالاستمرار في الاستثمار المشترك في المجال الزراعي.

بما أن العلاقات بين الدول قائمة على المصالح فإن البعض يتساءل حول الأسباب التي تدفع الصين لعقد شراكة استراتيجية مع دولة تجد صعوبات في التعامل مع المجتمع الدولي بسبب العداء والحظر الاقتصادي الأمريكي عليها.

في الواقع أن الصين ماضية في استراتجيتها الرامية لفتح الأسواق أمام منتجاتها فيما ترمز إليه بإحياء طريق الحرير. وطريق الحرير هو مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن وتمرّ عبر جنوب آسيا رابطةً تشآن (والتي كانت تعرف بتشانغ آن) في الصين مع أنطاكية في تركيا بالإضافة إلى مواقع أخرى.

تعمد الصين في الوقت الحالي لإحياء هذه الطرق التقليدية عبر محورين المحور

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٣٠ م

الأول يستهدف دول جنوب وشرق آسيا الى جنوب أوروبا عبر مصر ودول شمال إفريقيا، والمحور الثاني يستهدف دول القارة الافريقية جميعها عبر البوابة السودانية. لهذا لم يكن مستغربا دعوة كل من الرئيس السوداني عمر البشير حارس البوابة الافريقية بالنسبة للصين، والرئيس امصري عبد الفتاح السيسي حارس بوابة البحر الابيض المتوسط وجنوب اوروبا لاحتفالات الصين بالانتصار على الفاشية.

الصين هي الدولة الأولى في العالم من حيث حجم الانتاج الزراعي والصناعي، وتبلغ صادراتها ٢٣ ترليون دولار كأكبر دولة مصدرة في العالم، فيما تستورد بما قيمته ١,٧ ترليون دولار كثالث دولة في العالم بعد لولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ينمو القطاع الصناعي الضخم في الصين بمعدل ٧٪ بينما ينمو نظيره الأمريكي بمعدل ٢,٨٪ وفقاً لاحصاءات ٢٠١٤. معنى هذا أن لدى الصين انتاج ضخم جداً تسعى نحو فتح الأسواق أمامه. من جانب آخر فإن إحتياجات الصين للطاقة متصاعدة بصورة كبيرة جداً نظراً لتوسع القطاع الصناعي فيها، وكذلك احتياجها للغذاء بوصفها الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان البالغ ١,٣ مليار نسمة. تحتاج الصين كذلك لفتح فرص عمل لسكانها في سن العمل الذين يبلغون حوالي ٨٠١ مليون نسمة كأكبر قوة عمل في العالم.

لهذه الأسباب مجتمعة من الطبيعي أن تركز الصين على قطاعات النقل والطاقة والزراعة في السودان. وتركز على وجه الخصوص على السكك الحديدية للاستفادة من الاتفاقيات التي عقدها السودان مع كل من اثيوبيا ودولة تشاد وافريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان لاستخدام الموانئ السودانية لأن هذه الدول دول مغلقة لا منافذ لها على البحار.

إن الاستثمارات الصينية في مجالات النقل والطاقة والزراعة تمثل إضافات كبيرة جداً للاقتصاد السوداني. وعلينا تجهيز أنفسنا لهذه التحولات الكبيرة بالجدية في العمل وتحسين تشريعاتنا ومناخ الاستثمار بصورة عامة.[1]

مدير صندوق النقد الدولي تدعو للمساواة :-

ببروكسيل يوم أمس الأربعاء ألقت السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي كلمة أمام ملتقى (غراند كونفرانس كاثوليك) وعنونت كلمتها ب (إنتشال القوارب الصغيرة). وقالت في كلمتها نصاً: (في السادس من مايو الماضي. كدت أن أختنق وأنا أبتلع الزبادي الذي أتناوله في الصباح حين رأيت الصفحة الأولى في إحدى الصحف الاقتصادية الكبرى. ففي هذه الصفحة، رأيت قائمة بأبرز مديري الصناديق التحوطية في العالم ممن يحصلون على أعلى الأجور. وأوضح

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/٩/ ٢٠١٥ م

الجدول أن صاحب المركز الأول في هذه القائمة تمكن من الحصول على أجر قدره ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤ . رجل واحد يحصل على ١,٣مليار دولار!

...وذكرني هذا بمزحة شهيرة عن وول ستريت – كانت تقول إن أحد زوار نيويورك أعجب باليخوت الفخمة المملوكة لأغنى المصرفيين والوسطاء. وبعد أن حدق طويلا وبعمق في هذه الزوارق الجميلة، سأل الزائر بامتعاض: «وأين يخوت العملاء؟» وبالطبع لا يستطيع عملاؤهم تحمل تكلفة هذه اليخوت، حتى وان اتبعوا نصيحة مصرفييهم ووسطائهم بكل دقة.....)

(....أدعو الساسة وصناع السياسات وقيادات مجتمع الأعمال وجميعنا نحن الموجودين هنا إلى ترجمة النوايا الحسنة إلى إجراءات شجاعة دائمة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لصناع السياسات الاستفادة مما أعتقد أنه فرصة للتنمية لا تتاح إلا مرة واحدة في كل جيل.

ففي سبتمبر القادم، تستضيف الأمم المتحدة قمة كبرى تسعى إلى إحلال مجموعة جديدة من «أهداف التنمية المستدامة» محل «الأهداف الإنمائية للألفية». وستقيم الأمم المتحدة مؤتمراً في الشهر القادم يحاول تمويل هذا البرنامج الجديد الطموح للتنمية. وفي ديسمبر القادم، يلتقي القادة من ١٩٦ بلدا في باريس للتوصل إلى اتفاق حول مجموعة إجراءات شاملة لتخفيض انبعاثات الكربون. وسيكون لهذه الإجراءات أثر كبير في حماية مصالح أفراد المجتمع من الفقراء الذين هم أول ضحايا التغير المناخي....)

(...في إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، طبق الكثير من البلدان سياسات اقتصادية كلية سليمة على مدار العقد الماضي، وهي الآن تحصد المكاسب في شكل نمو أقوى ومستويات معيشية أعلى. وقد أيد الصندوق هذه الجهود من خلال أدوات جديدة، مثل القروض ذات الفائدة الصفرية، وكذلك زيادة التمويل وبناء القدرات.

وبالإضافة إلى ذلك، ننظر الآن في كيفية زيادة قروضنا للبلدان النامية حتى نساعدها في اتقاء الصدمات الخارجية. وعلى وجه الخصوص، سنزيد التركيز على مساعدة أفقر البلدان وأكثرها هشاشة .

ولننظر في آخر مآسي المهاجرين على ضفاف البحر المتوسط وسواحل جنوب شرق آسيا. هذه القوارب المكدسة بالمهاجرين تمثل أكثر الدول والمجتمعات هشاشة. إنها أصغر «القوارب الصغيرة» في تذكرة قوية بأقصى درجات عدم المساواة في الثروات والدخول. إنها اقتصاد الإقصاء يحدق في وجوهنا بكل ثبات.

كثيراً ما يقال إن صحة المجتمع لا تقاس من الذروة وانما من القاع. وعن طريق

انتشال «القوارب الصغيرة» التي تقل الفقراء ومتوسطي الحال، يمكننا بناء مجتمع أكثر إنصافا واقتصاد أكثر قوة...).

تعليق: أخيراً يعترف المجتمع الغربي في أشرس مؤسساته الرأسمالية صندوق النقد الدولي بمخاطر عدم المساواة. وينتقد بنفسه السياسات التي أدت لإفقار غالبية دول العالم. الآلوف من الشباب الأفريقي الذين يحاولون عبور المتوسط الى أوروبا يومياً هرباً من الفقر والجوع والفاقة، و٦٠ مليون نازح بسبب الحروب في بلدان العالم الثالث حسب تقرير المفوضية العليا لشئون اللاجئين كأكبر عدد للنازحين في التاريخ هو ما يدعو العالم الغربي لإعادة حساباته ويدعوه للعمل على تنمية الدول الأكثر هشاشة. وإلا فإن الطوفان سيكتسحهم جميعا.[1]

هيئة الإمارات للهوية :-

تناولت في مقال سابق اتجاه حكومة المملكة العربية السعودية لإصدار بطاقة موحدة لكل المعاملات، تبدأ بالمواطنين وتنتقل بعدها لكل المقيمين، وتشمل: الهوية الوطنية ، رخصة القيادة، سجل الأسرة، شهادة الميلاد، التوقيع الالكتروني، تأمين المركبة، معلومات جواز السفر. وغيرها في بطاقة ذكية واحدة يتعامل بها المواطن أو المقيم مع كل الجهات الحكومية.

في دولة الإمارات العربية الموحدة تجربة مماثلة، حيث شرعت الإمارات في تنفيذ مشروع يسمي «بطاقة الهوية» وقد أنشئت الإمارات هيئة متخصصة تتبع لوزارة الداخلية اسمها هيئة الإمارات للهوية. ويتم من خلال الهيئة إصدار بطاقة متعددة الاستخدامات، حيث يتم استخدام البطاقة لعبور المطارات من خلال قارئ للتحقق من الشخصية هو قارئNFC ويمكن وصله باي نظام للجهات المختلفة لاسترجاع معلومات البطاقة.

نظام Nfc near filed communication أصبحت تجهز به أغلب الجوالات الحديثة، مما يفتح الباب لوجود نسخة من هذه البطاقة او اي بطاقة اخري في الموبايل. ويمكن استخدام البطاقات من هذا النوع مع اجهزة نقاط البيع او أنظمة الATM العادية. ويمكنك ان تتخيل كم العمليات الرسمية الممكن إجراؤها من خلال هذه الأجهزة. وهي منتشرة في كل الولايات. مثلا يمكن للحكومة وضع جهاز رسمي لاصدار وثيقة رسمية مثل شهادات البحث او رخصة محل تجاري وطباعتها.

البطاقة ما هي الا بنية تحتية وتعتبر حجر زاوية لانطلاق التعاملات الالكترونية للحكومة، وتفتح المجال للجهات الرسمية لتكامل أنظمتها الالكترونية. ما يميز

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٩ م

المشروع الاماراتي هو التوجه لوضع مختلف الوثائق في الشريحة، وربطها برقم مرجعي واحد. بحيث يتيح لأي جهة قراءة نفس البطاقة واسترجاع المعلومات التي تهمها لإنجاز المعاملة المطلوبة. علي سبيل المثال التحقق من الأهلية للإنتخابات من خلال قراءة شهادات الميلاد، او اداء الخدمة الوطنية، او دمج رقم الطالب الجامعي، او حتي صرف خبز مدعوم. وحقيقة في هذا النظام لا حدود للاستخدام Sky is the limit غير أن تنفيذه يحتاج بالطبع للعزيمة والإرادة السياسية.

التقنية الجديدة وهي تقنيةNFC التي تدعمها الموبايلات من اهم التطبيقات فيها هو ما أعلنته شركة apple في يوليو الماضي عن شراكتها مع شركات الفيزا و الماستركارد و امريكان إكسبرس حيث تم دمج البطاقات في الأجهزة من خلال خدمة apple pay حيث يتم تسجيل البطاقة الائتمانية في جهاز الiPhone في شريحة خاصة من خلال أخذ صورة لها بعد التسجيل في الخدمة. ومن ثم يتم الدفع عند الشراء في اجهزة نقاط البيع التي تدعم خدمة NFC عن طريق تمرير جهاز التلفون علي الجهاز وادخال كلمة السر. وتقوم apple بتمرير العملية من خلال البنك المعني الي الشركة المصدرة للبطاقة مقابل رسوم تؤخذ من هذه الشركة.

إن عملية إصدار البطاقات المصرفية التقليدية الحالية وأمنها وما يتبعها من الطباعة والدعم الفني في حالة الفقد عملية مكلفة جدا للبنوك. التقنية الجديدة التي تضع البطاقة في التلفون توفر مبالغ هائلة للبنوك ويزيد من الأمان. حيث يمكن من خلال تقنيات تحديد المواقع في الأجهزة متابعة العمليات المنفذة من خلال ربطها برقم الهاتف. التلفونات الجوالة موجودة حالياً في أيدي الجميع وجزء كبير من التطبيقات لهذه التقنيات ظهرت نتائجها العملية في حياة المواطنين.

التطبيقات الالكترونية الحديثة سواء في السعودية أو في دولة الامارات يشارك في تنفيذها بكفاءة عالية مهندسون وإداريون سودانيون، وهم على استعداد لتقديم علمهم وخبراتهم لبلدهم السودان. المهم الآن اقناع متخذي القرارات أن هذه التطبيقات ممكنة في السودان، وأنها السبيل الأمثل لمكافحة البيروقراطية وتوطيد مفهوم (تسهيل الخدمة) وهو الأهم في المعاملات الحكومية في كل دول العالم في الوقت الحالي.[1]

اتجاه دول الخليج لتنويع مصادر الثروة :-

ألقت الأزمة الناجمة عن تدني أسعار البترول الخام بظلالها على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أكبر كتلة إقتصادية منتجة للبترول والغاز على مستوى العالم، بناتج محلي إجمالي ١.٦ تريليون دولار، وبمعدل دخل للفرد يبلغ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٨ م

٣٢٦٠٠ دولار في السنة.

نتيجة لتدني أسعار البترول الخام وهو المصدر الأول لميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تفوق ٩٠٪ فإن الإيرادات العامة لهذه الدول سوف تتأثر بشدة، وبالتالي سوف يكون هناك عجز في ميزانياتها يتفاوت ما بين دولة وأخرى، علماً بأن هذه الميزانيات كانت تسجل فوائضاً محسوسة خلال السنوات الماضية.

بالطبع لا يعني هذا أن إقتصاد هذه الدول في طريقه للانهيار..لا، فهذه الدول تتمتع ببنية أساسية قوية، ولها ودائع وفيرة في بنوكها المركزية وحول العالم، ولها صناديق سيادية تستثمر في مجالات حيوية في أنحاء مختلفة من العالم. غير أن أزمة انخفاض أسعار البترول جعلها تسرع في تنفيذ برامج إقتصادية لإعادة هيكلة الاقتصاد كانت هذه الدول تؤجلها بإستمرار بسبب الانسياب السهل لعائدات تصدير البترول والغاز سابقاً.

البرامج الاقتصادية التي تسعى من خلالها دول مجلس التعاون لإعادة هيكلة اقتصادياتها تشمل: تعديل أسعار الطاقة المحلية والكهرباء برفع الدعم عنها ترشيداً للاستهلاك، ولجعل انتاجها مجدي من الناحية الاقتصدية، خفض الانفاق العام، زيادة الضرائب، تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال استثمار الصناديق السيادية والقطاع الخاص الخليجي في الخارج .

تتحرك الدول الخليجية بصورة جادة جداً في الوقت الحالي لتنويع مصادر دخلها، ولعل أبرز المجالات المتاحة الآن للأموال الخليجية هي الاستثمار في مجال الأمن الغذائي وهو من القضايا الأساسية التي تشغل بال الدول العربية لما لها من أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

يتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية العربية إلى نحو ٦٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠

وتساهم مجموعة الحبوب وحدها بنحو ٥٣ في المئة من قيمة العجز، بينما تساهم الزيوت النباتية بنحو ١٣,٥ في المئة، والألبان ومنتجاتها٨,٢ في المائة، والسكر ٦٨ في المائة.

في العام ٢٠١٣ وأمام القمة العربية المنعقدة بالكويت قدم رئيس الجمهورية مبادرة بإسم السودان لسد الفجوة الغذائية العربية وذلك بإعتبار أرض السودان من أغنى أراضي المنطقة العربية والعالم خصوبة. حيث يوجد في السودان ٤٨ في المئة من جملة الاراضي الزراعية فى الوطن العربي. كذلك يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز، إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بنحو ١٠٣ ملايين رأس من الابقار والضأن والماعز.

نعتقد أن الاستثمار في المجال الزراعي في السودان يحقق هدف تنويع الاقتصاد

لدول مجلس التعاون الخليجي كما يحقق أمنها الغذائي، وفي نفس الوقت يحقق إستثمار أرض السودان البكر بما يؤدي لزيادة الدخل القومي فيه وتحسين إقتصاده.[1]

الابعاد الاستراتيجية والاقتصادية للاتفاقيات مع السعودية :-

بحضور جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية، والمشير عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، تم أمس بالعاصمة السعودية الرياض التوقيع على اتفاقيات هامة بين البلدين. شملت الاتفاقيات تمويل إنشاء ثلاث سدود مياه بشمال السودان، وتوفير التمويل اللازم لزراعة مليون فدان بشرق السودان، وتوفير التمويل اللازم لانفاذ خطة الدولة لإزالة العطش وتوفير السقيا، وتستفيد من ذلك بصورة أساسية ولايات كردفان ودارفور. وتعد الاتفاقيات استراتيجية لأنها ضخمة من حيث قيمتها المالية، ولأنها تؤثر على جميع القطاعات في الدولة من حيث أنها تمول تنفيذ مشروعات لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية.

ما تم التوقيع عليه ما بين إبراهيم عبد العزيز العساف وزير المالية السعودي وبدر الدين محمود وزير المالية السوداني من جهة، وما بين عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي وزير الزراعة السعودي ومعتز موسى وزير الموارد المائية والكهرباء السوداني من جهة أخرى، أطلق عليها اتفاقيات إطارية، فما المقصود بذلك؟ المقصود أن الإرادة السياسية والموافقة العليا على المشروعات قد توفرت وأقرت، غير أن إجراءات فنية تفصيلية ينبغي توقيع اتفاقيات تفصيلية بشأنها بين الجهات المعنية في كلا الطرفين للتنفيذ الفعلي على الأرض.

الاتفاق الاطاري لتمويل انشاء السدود، كجبار والشريك ودال، قام بتوقيعه وزير المالية السعودي بوصفه رئيساً لمجلس ادارة الصندوق السعودي للتنمية، وهو صندوق سيادي سعودي هدفه تمويل مشروعات البنيات التحتية في الدول الأقل نمواً والدول النامية. التمويل من هذا الصندوق بوصفه صندوقاً تنموياً يختلف عن التمويل من الجهات المصرفية العادية، حيث يكون التمويل التنموي من مثل هذا الصندوق بحجم كبير، وبرسوم ادارية أو فائدة ضئيلة جداً لا تتجاوز ١٪، وبفترة سداد طويلة جداً ربما تصل الى ٤٠ عاماً، وبفترات سماح طويلة أيضاً قد تصل لعشرة أعوام.

وعلى هذا سيقوم الخبراء في الصندوق السعودي للتنمية، بالتعاون مع الخبراء السودانيين بوزارة الموارد المائية والكهرباء، بمراجعة وتحديث الدراسات المتعلقة بالسدود الثلاثة المذكورة، وبعد ذلك طرح عطاءات دولية لمقاولين ذوي مقدرات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١٧/ ٢٠١٦ م

عالية للتنافس على التنفيذ تحت مراقبة ستشاري دولي يتفق عليه الطرفان للتنفيذ. أما دور وزارة المالية السودانية فهي ضمان التنفيذ وفق الخطة الاستراتيجية للدولة، وضمان سداد أقساط التمويل لصندوق انتنمية السعودي.

السدود الثلاثة دال وكجبار والشريك سوف تساهم في معالجة الطلب على الطاقة في السودان، الذي يتنامى بمعدل ١٤٪ سنوياً، حيث يبلغ التوليد الحالي ٣٠٠٠ ميغاوات يتوقع أن يرتفع الى ٨٠٠٠ ميجاوات في العام ٢٠٣٠، وذلك لتغطية احتياجات ٨٤٪ من سكان السودان حينذاك. علماً بأن شبكة الكهرباء في الوقت الحالي تغطي حاجة ٤٠٪ فقط من عدد السكان، مقارنة بمصر التي يبلغ فيها عدد السكان المستفيدين من الكهرباء ٩٩٪، تونس ٩٩,٦، يوغندا ٩٩,٨٪.

من ناحية ثانية فإن السدود المذكورة تقوم على الشلالات والخوانق المائية والأراضي حولها في الغالب صخرية لذا صممت لإنتاج الكهرباء. الأراضي النيلية الضيقة بعد السدود ستستخدم الكهرباء بدلاً عن الجازولين. كهرباء السدود سوف تخصص لأراضي التروس العليا التي تروى من الحوض النوبي الجوفي بنظام المحاور، وهي أصلح أراضي السودان لإنتاج القمح، حيث يتوقع بعد اكمال منظومة السدود تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح وتغطية احتياجات المنطقة العربية من هذه السلعة الهامة بصورة معقولة.

برنامج إزالة العطش والسقيا هو أحد برامج استراتيجية مكافحة الفقر التي ترعى تنفيذها وزارة المالية الاتحادية، ويأتي إسهام الصندوق السعودي للتنمية فيها كإسهام اجتماعي مقدر.

الاتفاقية التي وقعها وزير الزراعة السعودي مع وزير الموارد المائية والكهرباء، بشأن استصلاح وزراعة مليون فدان من خلال إنشاء قناة للري من بحيرة سد أعالي نهري عطبرة وستيت، سوف يتم التنفيذ فيها على نحو مختلف، حيث يتوقع انشاء شركة بين الجانبين السعودي والسوداني لادارة مشروع زراعي يستهدف بمنتوجاته السوقين السعودي والسوداني. وفي كل خير.[1]

تفعيل استخدام تشاد لميناء بورتسودان :-

خلال الأيام الماضية وقعت مجموعة النفيدي ومجموعة شركات أبرسي وهما من أكبر شركات النقل بالسودان إتفاقاً مع الجانب التشادي يقضي بنقل ما قدر ب ٨٠٪ من واردات وصادرات تشاد عبر ميناء بورتسودان بإستخدام الإمكانات الهائلة التي تملكها المجموعتان.

الخبر سعيد جداً لأنه يعني تفعيل إتفاق وجه به رئيس الجمهورية منذ شهر مارس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/١١/ ٢٠١٥ م

٢٠١٤ بمنح دولة تشاد الحق في استخدام ميناء بورتسودان، والحق في الاستفادة من منطقة حرة، وذلك إبان زيارة رئيس جمهورية تشاد إدريس دبي لبلادنا حينذاك.

لقد سبقت دولة اثيوبيا تشاد في هذا المنحى، حيث تم منذ ما يزيد على عشرة أعوام التوقيع على اتفاق يسمح لاثيوبيا باستخدام ميناء بورتسودان في عمليات الصادر والوارد. تنفيذ هذا الاتفاق يمر بتعسر كبير لأسباب نبينها لاحقاً.

ان فرصة السودان كبيرة جداً في الاستفادة من موقع جغرافي متميز يطل على البحر الأحمر وتحيط به أربعة دول مقفلة هي اثيوبيا، جنوب السودان، افريقيا الوسطى، وتشاد. وتتمثل فرص الاستفادة في امكانية تشغيل الموانئ السودانية بطاقاتها القصوى مقابل رسوم بالعملات الحرة، وفرص تشغيل قطاع النقل بكافة مواعينه النقل البري، السكة الحديد، النقل الجوي، النقل النهري، في نقل صادرات وواردات هذه البلدان وبالعملات الحرة كذلك، وفرص تشغيل العمالة السودانية في كل هذه الأنشطة.

نعود الآن للأسباب التي أعاقت تنفيذ الاتفاق مع اثيوبيا على الوجه الأكمل والتي من الممكن أن تواجه الاتفاق الموقع مع تشاد كذلك. تمثل رسوم هيئة الموانئ البحرية، وتكلفة الطن المنقول، ورسوم العبور على الطرق القومية، والرسوم الولائية المختلفة المفروضة على الشاحنات العابرة أكبر معيقات تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات.

ينافس ميناء جيبوتي ميناء بورتسودان في الاستحواذ على الصادرات والواردات الإثيوبية، بينما ينافس ميناء دوالا بالكاميرون ميناء بورتسودان بالنسبة لبضائع الصادر والوارد التشادية. وتبقى التكاليف هي الفيصل في اختيار بورتسودان أو أي من الميناءين الآخرين لأي تاجر أو شركة إثيوبية أو تشادية.

لكي يتسنى لنا الاستفادة القصوى من هذه الفرصة المتاحة يجب أن نتوافق كسلطة اتحادية وسلطات ولائية على رسوم محددة ومعقولة للشاحنات العابرة. وأن نسعى لتقديم أقصى تسهيلات ممكنة لها. التاجر الذكي هو من يحقق الربح من خلال بيع سلعه بربح بسيط ولكن بأعداد هائلة. والتاجر الغبي هو من يفقد الزبائن برفعه للسعر لتحقيق ربح مؤقت لا يدوم.

على وزارات الخارجية، التجارة، النقل، المالية استكمال الاجراءات واصدار قرارات ملزمة بشأن الرسوم والتحصيل على بضائع الصادر والوارد على أن تكون في حدها الأدنى لإستبعاد الموانئ الأجنبية المنافسة لميناء بورتسودان.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/١/ ٢٠١٦ م

توقعات السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ترامب :-

الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، ولهذا فإن ما يحدث فيها من أحداث تكون له تأثيرات في مختلف دول العالم. وقد إكتسبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة إهتماماً استثنائياً بسبب تصريحات وتوجهات الرئيس دونالد ترامب، التي عبر عنها قبل وبعد انتخابه.

بغرض تدارس اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب عقد مركز العلاقات الدولية بالخرطوم ندوة بتاريخ ٢١ نوفمبر، كان المتحدث الرئيس فيها الدكتور جمال عبد الشافي نائب مدير المعهد المصري للدراسات والبحوث بإستنبول، وسط حضور كبير من المفكرين والباحثين السودانيين، وعدد مقدر من سفراء السودان السابقين بالولايات المتحدة وغيرها.

أشار المتحدث الرئيس إلى أن هناك متغيرات كبيرة جداً على المستوى الدولي جعلت الرئيس دونالد ترامب يتبنى نظرية التعامل على أساس المصلحة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية دون النظر لأي إعتبارات أخرى. فقد أعلن الانسحاب من منظمة المحيط الهادي حديثة التكوين والتي تضم بجانب الولايات المتحدة الصين واليابان ودول شرقي آسيا. ويخطط للانسحاب من منظمة النافتا التي تضم الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك. وأعلن كذلك نيته مطالبة العراق ودول أخرى بثمن الحماية والأمن الذي وفرته لهما الولايات المتحدة في وقت سابق. كما أعلن عن خطته لحماية الولايات المتحدة من المهاجرين غير الشرعيين من الدول الأخرى حول العالم.

يرى الدكتور جمال عبد الشافي أن الظروف المساعدة للرئيس ترامب في تنفيذ سياسته الخارجية تشمل: تمكن الولايات المتحدة من تحقيق اكتفاءها الذاتي من الطاقة بإستخدام الزيت الصخري وتقنيات الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة الأخرى، وتوفر الولايات المتحدة على استثمارات ضخمة جداً من مختلف دول العالم هي خاضعة لسيطرتها وتوجيهاتها.

وعلى عكس ما يشاع، يرى الدكتور عبد الشافي أن الدول الأوربية مرتاحة لفوز ترامب، لأنه يساند رؤيتها في الحد من حركة المهاجرين ومحاربة ما يسمى بالإرهاب. بينما أصاب الرعب بعض القادة العرب والمسئولين نتيجة التخوف من إبتعاد الولايات المتحدة عن المنطقة لتراجع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

يرى الدكتور عبد الشافي أن السياسات الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب يمكن أن تصيب دول منطقتنا مجتمعة وفرادى بإضرار بالغة، إلا إذا إتجهت دول المنطقة لبناء قدراتها الوطنية عن طريق الوحدة والتماسك الداخلي، حماية

حقوق الناس والأقليات، محاربة الفساد والشفافية. لأن هذه المسائل تعتبر منافذاً للتدخل الخارجي. كما يرى أن تسعى الدول العربية والاسلامية للوصول للمجتمع الأمريكي وتطوير لوبيات ضغط هناك.

تعليق: كل الشكر لمركز العلاقات الدولية بقيادة مديره العام د. عادل حسن محمد أحمد على تنظيم هذه الندوة الهامة. والشكر للمحاضر الدكتور جمال عبد الشافي. ونأمل أن تستفيد مراكز اتخاذ القرار في الدولة من مخرجات مثل هذه الندوة الهامة.[1]

ضوابط التجارة مع دولة جنوب السودان :-

قرار رئيس الجمهورية بفتح الحدود مع دولة جنوب السوداني قرار إيجابي على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكنه، كأي قرار سياسي، يجب أن تعكف الأجهزة التنفيذية على وضع الخطط لإنفاذه والسهر على مراقبة تنفيذه لتحقيق مصلحة بلادنا منه.

إن فتح الحدود يعني السماح بإنتقال الأشخاص والأموال عبر النقاط المحددة للعبور والتبادل القانوني والرسمي بين الدولتين، حيث تتواجد سلطات الجوازات والجمارك والبنوك والحجر البيطري والزراعي والمواصفات وغيرها من الأجهزة الرسمية لكل دولة على جانبي الحدود، ويمنع التحرك والتبادل في غير هذه المنافذ الرسمية حتى لو كانت الأرض منبسطة وليس فيها عوائق لا طبيعية ولا صناعية. ويتولى حرس الحدود في كل دولة منع التحرك بغير هذه المنافذ. فتح الحدود لا يعني إزالة الحدود.

القرار السياسي بفتح الحدود مع دولة الجنوب أحدث حراكاً في الأسواق الداخلية بالسودان، ووردت تقارير بحدوث إرتفاع في أسعار بعض السلع مثل الذرة والبصل، مع الخشية من حدوث ندرة فيهما. وذلك نتيجة لاتجاه بعض التجار لنقلها لجنوب السودان.

على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة تؤكد هذا الزعم أو تنفيه نعتقد أنه على وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة الثروة الحيوانية ووزارة الصناعة القيام بمسح سريع للأسواق يتم من خلاله تحديد السلع التي يسمح بتصديرها لجنوب السودان.

ليس من الحكمة منع تصدير سلعة لجنوب السودان لمجرد أن سعرها قد ارتفع داخلياً، فعلينا ألا ننسى أن إرتفاع السعر داخلياً يعود بالفائدة للمنتج المحلي،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٥ م

ويشجعه على المزيد من الانتاج في الموسم القادم. إن المنع يجب أن يقتصر على السلع التي يمكن أن يؤثر نقصها على أمننا الغذائي مثل الذرة في بعض المواسم، وعلى السلع التي تدعمها الدولة لمصلحة المواطن السوداني وهي القمح ودقيقه والمحروقات وبعض أنواع الأدوية.

يقترح أن تصدر وزارة التجارة قائمة بالسلع المسموح بتصديرها لدولة جنوب السودان، عن طريق فتح الاعتمادات عبر النظام المصرفي. مع توقيع اتفاقية للتجارة الحدودية بين القطرين لتبادل سلع محددة ينتجها السكان المحليون على طرفي الحدود وفي إطار سقف مالي لا يتم تجاوزه، مثلاً ١٠ مليون دولار.

كل السلع المصنعة مثل الآليات وزيت الطعام والمصنوعات الجلدية والحلويات والبسكويت وغيرها من السلع المصنعة، كذلك السلع الزراعية الهامة التي لا تزرع قرب الحدود مثل البصل والبهارات والفول المصري، هذه كلها يجب أن تكون سلع دولارية تحصل حصائل صادرها لمصلحة لاقتصاد، وينال المصدرون السعر المجزي وفق ضوابط بنك السودان المركزي. أما الذرة فينبغي القيام بتقييم دقيق لمستوى المخزون منها، فإن كان فائضاً تصدر في إطار التجارة الدولارية، وإن كانت أقل مما يحقق الأمن الغذائي يحظر تصديرها.[1]

إنفتاح الجيش جنوباً :-

كتبت أول أمس مقالاً في هذا العمود أشرت فيه إلى أن بلادنا سوف تواجه أوضاعاً صعبة، من الناحية الاقتصادية على الأقل، نتيجة تدفق مئآت الآلآف من اللاجئين من دولة جنوب السودان داخل ولاياتنا الحدودية الجنوبية. وأن إطعام هؤلاء اللاجئين، وهو مسئولية المجتمع الدولي ممثلاً في المفوضية السامية لشئون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، لن يكون متيسراً بالنظر للظروف الدولية الراهنة. وإزاء هذا الوضع طالبت بأن تسعى الدبلوماسية السودانية نحو استصدار قرار من مجلس الأمن والسلم الأفريقي، ومجلس الأمن الدولي، يسمح للجيش السوداني بالانفتاح جنوباً لتأمين حقول النفط في دولة الجنوب، وتأمين إنسيابه للصادر، لتغطية تكلفة إطعام اللاجئين، وتكلفة التأمين. على أن يتم الأمر تحت رقابة دولية واقليمية تحفظ لشعب جنوب السودان حقوقه في هذا المورد الاقتصادي.

تلقيت على وسائل الاتصال الإجتماعي العشرات من التعليقات على هذا المقترح، ما بين مؤيد ومتحفظ ورافض جملة وتفصيلا. وظهر لي من خلال التعليقات أننا كسودانيين مختلفين اختلافاً كبيراً جداً حول كيفية التعامل مع دولة وشعب جنوب السودان. وهذا أمر مؤسف لأنه يتعلق بقضية استراتيجية يجب على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٠ م

السودانيين أن يتوحدوا بشأنها، على الأقل في مسائلها الرئيسة.

اقتطف هنا جانباً من التعليقات لتوضيح الإختلاف البين في الرؤى والمئالات: طارق مختار سوداني مقيم بالمغرب قال :يبدو اننا تأخرنا في علاج مشكلة متوقعة اصلا . سيصل اللاجئين ويدخلون المدن ويزيدون اعباء على مناطق تعاني اصلا شبه انهيار في بنياتها و خدماتها .

الأستاذ احمد الصوفي من منتدى السودان الاقتصادي قال: ملاحظة ذكية ان يتم انفتاح الجيش جنوبا لكن دون أن يكون طرفا في الصراع ،وأضاف: من المستبعد الاستجابة لهذا الطرح من قبل الدول العظمي خاصة الولايات المتحدة الامريكية.

الأستاذ مصعب الطيب من تلفزيون السودان قال: الاهم من ذلك ان المجتمع الدولي لا يعترف بهم كلاجئين فقد صرح السودان انهم يعتبروا سودانيين.

الأستاذ حاتم حسن أحمد من قروب مستقبليات قال: علتنا فى الالة الاعلامية المحلية، كل الوسائط الاعلامية غير آبهة بهذه القضية الكارثية، باستثناء صحيفة (...) والتي تتناولها من وجهة نظر يطغى عليها الشماتة والمرارات.

المهندس هاني الشفيع من قروب الجمعية السودانية لتقانة المعلومات قال: انا من وجهة نظرى عشان نلقى استجابة سريعة من الدول الاوربية نعمل تسهيل لكل اللاجئين من الجنوب للعبور لأوروبا عبر ليبيا !

د. الفاتح عثمان من مركز الراصد قال: المقال جرئ جدا ولكنه يخالف القانون الدولي ولا تستطيع دولة خفيفة الوزن مثل السودان إنفاذه، اضافة الي ان هناك لاعبين اقليميين اهم مثل يوغندا واثيوبيا لن يتقبلوا اي خطوات سودانية تعرض مصالحهم للخطر.

وكتب سوداني متحمس من المنبر الفكري: إن الشعب الجنوبي المتعنصر ضد الشمال لم يعي الدرس... دعهم يتقاتلوا حتى ينقرضوا كي لا يمثلوا أي مهدد مستقبلي للبلاد. ولتكن سياستنا موزونة تجاه خطة إعادة تقسيم الجنوب شمالاً وجنوباً ونسعى لإستقطاب الجزء الشمالي لصالحنا وكفى[1].

ما المنتظر من زيارة الرئيس للامارات :-

رئيس الجمهورية المشير عمر حسن احمد البشير يتواجد الآن بأبوظبي في زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ويرافقه كل من وزراء : رئاسة الجمهورية - الخارجية - الدفاع - المالية - الكهرباء - المعادن - الثروة الحيوانية -

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨ م

العمل - مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني - ومدير عام قوات الشرطة.

أعتقد أن من أهم الملفات التي ستتم مناقشتها الملف الاقتصادي متضمناً العلاقات الاقتصادية والمالية والاستثمارية والمصرفية بين البلدين. فدولة الامارات العربية المتحدة التي يبلغ ناتجها القومي الاجمالي ٣٩٠ مليار دولار يمثل الاقتصاد رقم ٥٠ في العالم نصيب الفرد منه ٢٩٩٠٠ دولار في العام وهو من أعلى المعدلات على مستوى العالم. وبسوق مالها النشط الذي يبلغ حجمه ٦٠ مليار دولار، وبميناء جبل علي خامس أنشط ميناء في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، ومطار دبي عاشر مطار في العالم من حيث حركة الركاب والبضائع، تعتبر مركزاً اقتصادياً مهما للغاية في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فإن خلق علائق اقتصادية مع هذه الدولة يعتبر أمراً هاماً للغاية.

إن مستوى الوفد المرافق للسيد الرئيس وتنوعه يدل دلالة واضحة على أن العقبات السياسية والأمنية بين البلدين قد زالت، وأن الزيارة هي لتأكيد وللتوقيع على اتفاقيات وبروتكولات محددة في هذه الجوانب. وبوضع الملفات السياسية والأمنية جانباً ينفتح الباب واسعاً أمام حركة التجارة والاستثمار.

من الواضح أن ثمة تكاملاً اقتصادياً واضح الملامح يمكن أن يؤسس له. فالسودان بموارده الطبيعية الأساسية الهائلة، والامارات بفوائضها المالية الكبيرة، هي ركائز هذا التكامل. ومن خلال اتفاقيات رسمية سوف يستفيد السودان بتحريك موارد هائلة ظلت كامنة دون أن يستفيد منها المواطن السوداني. ومن خلال نفس الاتفاقيات تستفيد الامارات بوضع الفوائض في قطاعات اقتصادية حقيقية تشمل الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة والنقل والتخزين وغيرها. وبالطبع فإن الاستثمار في القطاع الحقيقي سيضمن لهذه الفوائض عدم الضياع في المشتقات المالية والاقتصاد غير الحقيقي الذي بدت سؤاته في الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في العام ٢٠٠٨ وترتبت عليها خسائر بمليارات الدولارات للصناديق السيادية ومن بينها صناديق دولة الامارات الشقيقة.

على الرغم من أن محافظ بنك السودان ليس من ضمن الوفد الرئاسي الزائر للامارات، الا أن ملف العلاقات المصرفية سوف يكون حاضراً بدون شك. تمثل بنوك دولة الامارات القوية رئة مهمة للبنوك السودانية في ظل الحصار الاقتصادي الامريكي الجائر على السودان، فمع التزام السودان بكل الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، ومنع تمويل الارهاب، والتزامه كذلك بقانون الامتثال الأمريكي، وتطبيقه لكل الآليات والمعايير المطلوبة بما فيها تعيين موظف التزام في كل بنك، فما زال النظام الامريكي يمنع التعامل مع البنوك السودانية. وبلا شك فإن الموافقة السياسية على تعامل البنوك الاماراتية مع السودان سوف يمثل دفعة هائلة للقطاع المصرفي وللاقتصاد ككل.

مولت الصناديق التنموية الامارتية مثل صندوق ابو ظبي للتنمية وصندوق خليفة للتنمية عدة مشروعات تنموية في السودان في السابق، وينتظر منها الآن تقديم قروض تنموية بحجم أكبر، وبفترات سداد أطول، ونسب فائدة أقل، حتى يتمكن الاقتصاد السوداني من الانطلاق. ومن ذلك تمويل مشروعات الطاقة التي سيحمل وزير الكهرباء ملفاً متكاملاً حولها.

العمالة السودانية بالامارات من أميز الجاليات وتنال دائماً ثقة ورضاء المخدمين. ولا شك أن وزيرة العمل ستعمل على فتح المزيد من فرص العمل للسودانيين بدولة الامارات وستعمل على توقيع اتفاقيات تضمن حقوقهم.(١)

ما حدث بجدة كيف يعالج؟

أحد السودانيين المهاجرين بالسعودية عرض خلال الأسبوع الماضي من خلال الواتساب لمشكلة واجهته بالقنصلية السودانية بجدة، وذكر بالعرض تفاصيل مؤلمة ان صحت نسبتها للأطراف المذكورة. وقد بادرت وزارة الخارجية بإرسال لجنة لتقصي الحقائق حول حقيقة ما جرى. ويجب أن نتقدم بالتهنئة لوزارة الخارجية على سرعة تجاوبها وتفاعلها. غير أننا نخشى أن يقتصر اجراء اللجنة على المشادة التي حدثت ما بين المواطن وموظفي القنصلية دون التطرق لأسبابها الحقيقية أو للعوامل التي أدت لتفجرها.

من الواضح أن السبب الأساسي لتفجر المشاكل والمشادات ما بين موظفي القنصليات والسودانيين المهاجرين بالخارج هو تخلف وعقم الاجراءات المتعلقة بالوثائق الثبوتية لهؤلاء المهاجرين. إن الوقوف في صفوف طويلة أمام نوافذ القنصليات قبل صلاة الفجر لاستخراج وثيقة ما هو أمر يبعث على الملل والتوتر لأنه مضيعة للزمن وللصحة.

استكتبنا البروفسور المهندس مصطفى نواري، وهو خبير اداري وتقني، حول الحلول المطلوبة لقضية مثل هذه فقال: الوزارة مشكورة لسرعة التحرك ، لكن القضية الأساسية هي أن انجاز ٥٠٠ معاملة فى اليوم بالقنصلية بجدة فيه مشقة وتعب وارهاق لعمال القنصلية و للمواطنين الذين يتكبدون السفر من مدن بعيدة وغياب من مواقع عملهم، و فى أمريكا سفر بالطائرات من الولايات و المدن البعيدة لواشنطن. و الحل التقنى المريح السهل موجود فقط ساعدونا من هو صاحب القرار؟

الحل يكمن في شبكة قوية تربط كل هذه القنصليات بوزارتى الخارجية والداخلية و يتم تبادل المعلومات الآمن فيما بينها كما تتم ادارة الرسوم و البيانات. وأيضاً جهاز المغتربين ممكن يطلع على ما يليه من بيانات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٢ م

فى القنصليات خارج السودان شبكات الانترنت و لاتصالات عالية الموثوقية reliable فما في خوف الشبكة وقعت ... الشبكة خرجت .... الشبكة طشت .... الخ. للاسف لا يوجد داع للمعاناة و المشقة التى يتعرض لها المواطن السودانى الذى هجر أو هاجر من البلاد فى اكمال معاملات حكومية. توفرت الان الوسائل و المعدات التى تجعلها سهلة و مريحة. لقد تفضلتم و ذكرتم الصعوبات و المعاناة التى تعترض المواطنين فى المملكة و غيرها لاكمال و استخراج اوراقهم الثبوتية ، و كيف يعانون فى السفر من المدن البعيدة ، و المشقة للاسر و الاطفال و الصفوف و الازدحام و مصاريف الارتحال و الفنادق الخ. كل هذه المعاناة عندها حلولها التكنولوجية البسيطة و المظبوطة و الفعالة ، و لا نحتاج لكل هذا العنت لو الخارجية او الداخلية او العلوم و الاتصالات طلبت من خبراءها الحل ، الحل موجود، سهل جدا ، لكن من يبادر؟

هذه هي النتيجة: يضرب مواطن اء يتعرض للمهانة و تتعذب الاسرة و تستمر معاناة هذا الشعب و ان هاجر و ضرب اكباد الابل. الجهل مصيبة و العلاج البلدى فى ظل توفر الطبيب الاخصائى تخلف و تمكين للمرض . الان ممكن بسهولة للسفارة و للمواطن ان ياتى فى تاريخ محدد و ميقات محدد ليكمل المقابلة ، بل كثير من الاجراءات لا تحتاج لتواجده الشخصي ، صدقونى توجد التقنية البسيطة و الغير مكلفة لانجاز هذا العمل. كل البنيات الاساسية موجودة خارج السودان ويمكن للشخص ان يكمل كل معاملاته دون مشقة و حتى تسديد الرسوم.

انا مصطفى نواري متبرع بعمل المواصفات الفنية مجاناً، عشان تانى ما فى مواطن سودانى عامل بالسفارات او طالب خدمة يتعرض للمهانة او التعب او الاستفزاز من اى جانب. شكراً يا بروف. ونسمع خيراً من وزارة الخارجية إن شاء الله.[1]

هل يقود السودان التكامل الاقتصادي العربي؟

ذهب جنوب السودان مشكلاً دولة مستقلة مجالها الحيوي وسط وشرق افريقيا. على السودان الشمالي الانتباه الآن لمجاله الحيوي وهو الدول العربية. وفيها ينتمي السودان لمجموعتين اقتصاديتين حسب تصنيفات الامم المتحدة، مجموعة دول غربي آسيا (الاسكوا) ومجموعة دول شمال افريقيا.

تنتظم الدول العربية في اطار اقليمي آخر هو جامعة الدول العربية وهي منظمة تضم دولا في الشرق الأوسط وأفريقيا ويعتبر أعضاؤها دولا عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩ م

التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة، وأمينها العام الحاليّ هو نبيل العربي. المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة ١٣,٩٥٣,٠٤١ كم^2، وتشير إحصاءات ٢٠٠٧ إلى وجود ٣٣٩,٥١٠,٥٣٥ نسمة فيها ، حيث أنّ مجموع مساحة الوطن العربي يجعل مجموعها الثاني عالمياً بعد روسيا ومجموع سكانها هو الرابع عالمياً بعد الصين، الهند والاتحاد الأوروبي.

تسهل الجامعة العربية إجراء برامج سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية واجتماعية لتنمية مصالح العالم العربي من خلال مؤسساتٍ مثل مؤسسة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أهم أجهزة الجامعة و تتمثل أهدافه الرئيسية في:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية .
- حقوق التملك والايصاء والإرث .

وأدوات تنفيذ هذه الأهداف تتمثل في: جعل الدول العربية المنضوية تحت المجلس منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة مع توحيد للتعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها .
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت .
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في البلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها .
- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

لقد أسس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في العام ١٩٥٧م والحقيقة أنه ما زال

يحبو في تحقيق أهدافه، وأبرز إنجازاته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي لم تطبق بشكل كامل بعد، في حين أن الاتحاد الأوروبي الذي أسس في نفس الفترة وصل الآن مرحلة العملة الموحدة.

في ضوء هذه الحقائق لماذا نتحدث عن التكامل الاقتصادي العربي الآن؟ ما الذي تغير وجعل الحلم ممكناً؟ ما حدث هو ان تغييراً هائلاً حدث في مصر وتونس، وتغييراً هائلاً وشيكاً في طريقه الى ليبيا واليمن وتونس، وما حدث بالسودان أول أمس السبت التاسع من يوليو ٢٠١١ هو بدوره تغيير هائل. والقاسم المشترك بين كل هذه التغييرات هو أن الشعوب تقول كلمتها وعلى النخب أن تستجيب لآمال الشعوب وتطلعاتها والا سيأخذها الطوفان. ان مصلحة شعوب المنطقة في ان تتكامل اقتصادياً فالأرض منسبطة في السودان والأموال وافرة لدى ليبيا ودول الخليج والخبرة الفنية متوفرة في مصر والإدارة السياسية الآن بيد الشعوب وينبغي عليها أن ترسم المستقبل الزاهر في عالم لا يعترف الا بالاقوياء.

ملف منظمة التجارة العالمية :-

في الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ كنت مستشاراً لسفارة السودان بالمملكة المغربية منتدباً من رئاسة الجمهورية. وكانت هذه الفترة غنية جداً بعدد من المؤتمرات الدولية التي كانت المغرب مقراً لها، ولكن أهمها على الاطلاق كان المؤتمر الاقتصادي الكبير الذي عقد بمدينة مراكش في العام ١٩٩٥، وفيه تقرر تحويل ما يعرف بمحادثات الجات GAAT (الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات) الى منظمة التجارة العالمية WTO.

في ذلك الوقت كان متاحاً لأي دولة مشاركة في مباحثات الجات بالتحول لعضو مؤسس بإيداع طلب الانضمام واستكمال الاجراءات الداخلية للإنضمام. كتبت وطاقم السفارة حينها بقيادة السفير صديق يوسف أبو عاقلة عدداً هائلاً من المذكرات للوزارات المعنية، عبر وزارة الخارجية، حاثين لهم على إبداء الرغبة في الانضمام، واستكمال الاجراءات الداخلية بموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني، وإيداع كل ذلك لدى أمانة المنظمة الوليدة خلال ستة أشهر ليصبح السودان عضواً كامل العضوية. غير أن أصواتنا ومذكراتنا راحت أدراج الرياح، لم يوافق مجلس الوزراء على الانضمام الفوري للمنظمة فراحت فرصة عظيمة على السودان، وأصبح الانضمام الآن صعباً جداً، ومتطلباته كثيرة جداً، خصوصاً أن الولايات المتحدة وبمقتضى قرار الحظر على السودان تعارض انضمامنا.

هناك نص واضح في الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة في ٣ نوفمبر ١٩٩٧ بشأن الحظر الاقتصادي والتجاري الأمريكي على السودان، والذي يجدد سنويا في أكتوبر/ نوفمبر من كل عام الى يومنا هذا،

حيث ينص على (الموظفون الأمريكيون رفيعو المستوى بالمؤسسات المالية الدولية عليهم التصويت والتحرك ضد منح أي قروض أو منح أو هبات أو ضمانات أو مساعدات لحكومة السودان). النص الأصلي للقرار باللغة الانجليزية على موقع وزارة الخزانة الأمريكية على الرابط

http://www.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/programs/sudan/sudan.shtml

لقد أوردت هذه المعلومات كمقدمة للتعليق على إفادة للسيد وزير التعاون الدولي يشير فيها الى أن أمر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هو أهم ملف سوف تعمل عليه الوزارة خلال المرحلة القادمة. يبدو من خلال هذه الافادة أن الملف قد تحول من وزارة التجارة لوزارة التعاون الدولي الوليدة. ملف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من أكثر الملفات تحركاً بين الوزارات، بدأ بوزارة التجارة ثم تحرك منها لرئاسة الجمهورية، على عهد الاستاذ بدر الدين سليمان، ثم احيل لوزارة مجلس الوزراء، وأعيد بعدها لوزارة التجارة، ليستقر به المقام الآن بوزارة التعاون الدولي.

أعتقد ولأهمية الملف أن تسعى وزارة التعاون الدولي لإنشاء إدارة قومية أو أمانة عامة للإنضمام للمنظمة، تؤمن التنسيق بين كل الاجهزة المختصة، والتنسيق مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. على أن تكتفي وزارة التعاون الدولي بلعب دور المنسق. وأن يعمل وزراء الخارجية والتجارة والتعاون الدولي والمالية على توفير الدعم السياسي، لأن هناك إحساساً كبيراً بأن الدعم السياسي لعملية الإنضمام ليس كافياً، وأن الإنضمام للمنظمة لايقع ضمن أولويات الدولة فى الوقت الحاضر.

إن الانضمام للنظام التجاري متعدد الأطراف يتيح فرصةً للاستفادة من قواعده القانونية التي توفر ضماناتٍ بألا تتعرض منتوجات الدول الأعضاء التي تدخل البلاد الأجنبية إلى موانع وعقباتٍ مفاجئة، بسبب تدابير حكومية غير متوقعة، ولعل هذا من العوامل التي جعلت معظم دول العالم تنضم للمنظمة العالمية، حيث بلغت عضويتها حالياً «١٥٣» دولة، بالإضافة إلى «٣٠» في طور الانضمام من بينها السودان.

الجهد المطلوب لاستكمال عملية الانضمام هائل جداً ينبغي أن نعكف عليه بعيداً عن المماحكات والغيرة بين الوزارات.[1]

لماذا تأخر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية؟

إيماءاً لما سطرته بالأمس هنا حول الجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة السودان الدائمة في جنيف، متابعة للأنشطة الكثيرة التي تدور هناك في اطار منظمة الأمم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١١/ ٢٠١٥ م

المتحدة والمنظمات الفرعية التابعة لها، والمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقراً لها، وصلتني ملاحظات مهمة من الأستاذ مالك عثمان البيتي مستشار السفارة حيث قال:(البعثة مجتهدة في تحريك الملفات الاقتصادية المتعددة التي تناقش في جنيف لكن التجاوب من مؤسسات الدولة المعنية يكاد يكون صفرا.. رغم أن اقتصاديات العالم تدار من جنيف و ٩٨٪ من التجارة الدولية يتم تنظيمها عبر قوانين منظمة التجارة العالمية).

ويضيف الاستاذ المستشار: (المشكلة انو ما في اجتهاد في موضوع الانضمام، ولا حتى المواكبة في قضايا أنظمة التجارة الدولية التي تتيحها المنظمة، كل الوزارات الاقتصادية معنية.. الزراعة المالية الصناعة الاستثمار والعدل وليس فقط التجارة.. الانكتاد كما رأيتم تعطي جرعات تثقيفية مقدرة، ولكن هناك منظمة التجارة العالمية وهنالك مركز التجارة الدولية... لا بد أن تقوم الدولة بتشجيع مشاركة المختصين في كل الفعاليات التي تقام بجنيف).

لقد تطرق الأخ المستشار البيتي لقضية في غاية الأهمية هي مسألة انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية. ذلك لأن هذه المنظمة العالمية هي الهيكل المؤسسي للنظام التجاري متعدد الأطراف.

لن تكون هنالك فرصة للبقاء خارج نطاق السوق العالمي، ولن تكون هنالك فرصة للتقدم العلمي والتكنولوجي خارج نطاق التبادل المشترك في دوائر السوق العالمي. كان السودان قد تقدم بطلب الانضمام في أكتوبر ١٩٩٤م، وتم تعيين فريق العمل المفاوض فور تقديم الطلب، إلا أن إجراءات الانضمام لم تبدأ بصورةٍ جادة إلا في عام ١٩٩٩م ، وسارت خطوات الانضمام بخطىً حثيثة حتى عام ٢٠٠٤م عندما تم تأجيل الجولة الثالثة من اجتماع فريق العمل، وقد استمر التأجيل إلى يومنا هذا، ومن الواضح أنه قرار أملته اعتبارات سياسية غير فنية.

إن الانضمام للنظام التجاري متعدد الأطراف يتيح فرصةً للاستفادة من قواعده القانونية التي توفر ضماناتٍ بألا تتعرض منتوجات الدول الأعضاء التي تدخل البلاد الأجنبية إلى موانع وعقباتٍ مفاجئة، بسبب تدابير حكومية غير متوقعة، ولعل هذا من العوامل التي جعلت معظم دول العالم تنضم للمنظمة العالمية، حيث بلغت عضويتها حالياً «١٥٣» دولة، بالإضافة إلى «٣٠» في طور الانضمام من بينها السودان. والآن يتابع السودان اجتماعات المنظمة بصفة مراقب.

يذكر أنه في آخر جولة لمنظمة التجارة العالمية ببالي الاندونيسية في ٢٠١٣ تم التوصل لإتفاق هام جداً يهدف لتسريع الإجراءات الجمركية ، وجعل التجارة أسهل وأسرع وأرخص ، وتوفير الوضوح والكفاءة والشفافية، والحد من البيروقراطية والفساد ، و استخدام التقدم التكنولوجي. ويعتقد أن الفوائد التي ستعود على

الاقتصاد العالمي نتيجة لهذا الاتفاق سوف تكون ما بين ٤٠٠ مليار الى تريليون دولار. وذلك نتيجة لتخفيض تكاليف التجارة بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٥ ٪ وزيادة تدفقات التجارة و تحصيل الإيرادات، وخلق بيئة تجارية مستقرة و جذب الاستثمار الأجنبي.

ان التطورات الاقليمية المحيطة بالسودان، ومشاركته في التحالف الدولي لضمان أمن المملكة العربية السعودية والأمن الاقليمي عامة، تؤشر لإمكانية زوال الحظر الاقتصادي المفروض على السودان، وبالتالي تيسير انضمامه لمنظمة التجارة العالمية. وبناءاً على هذا علينا الاستعداد بتدريب الكوادر في القطاعين العام والخاص لمواجهة هذا التطور.[1]

تفجيرات السعودية وتركيا- حروب المخابرات تشتعل :-

ثلاثة تفجيرات إرهابية خلال يومين بالمملكة العربية السعودية، واحد أمام القنصلية الأمريكية بجدة، والثاني بالقطيف شرق المملكة، والثالث بأحد ساحات الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة. قبلها بأسبوع تفجير هائل وهجوم بالأسلحة بمطار أتاتورك بأسطمبول أحد أكبر المطارات في العالم من حيث الحركة الجوية وعدد المسافرين، والمدخل الأكبر للسياح الأجانب لتركيا.

هي حرب المخابرات، الجهة التي تقف وراء تفجيرات السعودية تريد أن تقول للسلطات بالمملكة نحن قادرون على الوصول لأكثر المناطق حساسية لديكم. والجهة التي تقف وراء تفجيرات وهجوم مطار اسطمبول تريد أن تقول لتركيا نحن قادرون على إيذائكم في واحد من أكبر مصادر دخلكم وهو السياحة.

الغريب في الأمر أنه حيثما حدث تفجير فإن المتهم جاهز وهو (داعش). الأجهزةالمختصة قبل القيام بأي تحقيق تقول (داعش). يبدو أن هذا التنظيم أصبح شماعة أو وسيلة للتنفيس أو التعتيم. طبعاً داعش الآن مشغولة في نفسها، وتواجه حرب استئصال عنيفة في مواطنها الأصلية في العراق. ما فاضية للتخطيط لعمليات في بلاد أخرى. يمكن أن يكون تفجير (الكرادة) الأخير ببغداد هو من تنفيذ داعش، ولكن التفجيرات الأخرى يصعب عليها القيام بها.

تركيا أخذتها من الآخر خالص وتوجهت مباشرة لروسيا، وتمت لقاءات مباشرة بين قيادات البلدين. تم تهدئة اللعب. ولن نشهد تفجيرات قريباً في تركيا على الأرجح. قد يكون مناسباً للسلطات السعودية التوجه مباشرة لطهران وإجراء التفاهمات المطلوبة فالرسالة قد وصلت.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ م

ليس بعيداً عن حروب المخابرات الحلقات التي تبثها قناة الجزيرة هذه الأيام مع المرحوم الشيخ حسن الترابي، وإشارته لمحاولة إغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك بأديس أبابا في تسعينيات القرن الماضي، فعقب فشل المحاولة إجتمع وفد جهازي المخابرات المصري والسوداني، قال المصريون أنتم دعمتم الجماعة الإسلامية المصرية لإغتيال الرئيس وفشلتم، وقال السودانيون أنتم حاولتم إدخال جون قرنق لجوبا وفشلتم. وقال الوسطاء واحدة بواحدة، من الأفضل تهدئة اللعب، وقد كان.

حروب المخابرات ليست مفيدة لأحد بل تورث القتل والدمار والإحن. من الأفضل التفاهم السياسي والتنازلات المتبادلة. حفظ الله المسلمين ومقدساتهم في أرض الحرمين، وفي مشارق الأرض ومغاربها.(١)

ايطاليا تطالب بإتفاق مع ليبيا بشأن تهريب البشر :-

طلبت ايطاليا من الاتحاد الأوروبي عقد إتفاق مع ليبيا بشأن الهجرة السرية وتهريب البشر مماثل للإتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع تركيا. وكان الاتحاد الأوروبي قد عقد اتفاقا مع تركيا خلال الشهر الماضي. ووفقاً لهذا الاتفاق تلتزم تركيا بإعادة كل المهاجرين السوريين وغيرهم الذين عبروا من خلالها لليونان، وذلك مقابل مدفوعات مالية تتجاوز ٦ مليار دولار، مع تسهيل منح التأشيرات للأتراك الراغبين السفر الى أوروبا، وإعادة التفاوض مع تركيا بشأن انضمامها للاتحاد الأوربي.

يتوجه الآلآف من الأفارقة من الموانئ الليبية السرية الى ايطاليا أو فرنسا عبر البحر الأبيض في رحلة محفوفة بالمخاطر، حيث يفقد العشرات أرواحهم بسبب غرق البواخر المقلة لهم، أو بسبب الظروف السيئة التي يعيشون فيها بعد وصولهم للشواطئ الأوروبية الايطالية أو الفرنسية. عصابات الاتجار بالبشر تحقق مكاسب هائلة من هذه الرحلات، لهذا فإن أعداد الأفارقة الذين يتجهون للهجرة لأوروبا يتزايدون عاماً بعد عام.

المصدر الأكبر لقوارب الموت الحاملة لهؤلاء المهاجرين ينطلق أغلبها من ليبيا، ويكون هدفها في الغالب ايطاليا، لهذا تطلب إيطاليا عقد اتفاق مع الحكومة القائمة في ليبيا تقوم بموجبه السلطات الليبية بجهود وإجراءات تؤدي لإيقاف سيل القوارب. وذلك مقابل أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية ودعم لوجستي متمثل في طائرات وسفن الدوريات البحرية ومتحركات على الأرض لمراقبة ومتابعة عصابات الاتجار بالبشر وضحاياهم من المهاجرين. وقد يُطلب من ليبيا إعادة توطين هؤلاء المهاجرين بأراضيها.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٧/ ٢٠١٦ م

السودان الآن دولة مصدر ودولة معبر لهذا النوع من الهجرة. ورصدت الأجهزة الأمنية فيه أنشطة واسعة لعصابات تهريب البشر حسبما صرح وزير داخليته مؤخراً، أغلب الأفارقة الراغبين في الهجرة الى أوروبا يمرون عبر أراضي السودان الى ليبيا ومنها الى ايطاليا، لهذا من الضروري أن يصبح السودان جزءاً من أي إتفاق يبرمه الاتحاد الأوروبي مع ليبيا، وإلا فإن أي إتفاق لا يتضمن إدماج السودان ضمن المعالجة فإن مصيره سوف يكون الفشل.

موجات الهجرة الكاسحة من الدول الأفريقية الفقيرة لأوروبا جعلت الإتحاد الأوروبي يتخذ في البداية منهج تطبيق قوانين تجريم الاتجار بالبشر، وإلزام الدول المصدرة للمهاجرين بهذه القوانين، ثم اتجه للحلول الأمنية بنشر خفر السواحل والشرطة على الشواطئ الأوروبية، غير أن هذه الترتيبات لم تحدث أثراً يذكر في التقليل من خطر الهجرة السرية.

من الأوفق للإتحاد الأوربي الاتجاه لإحداث التنمية في دول المصدر ودول المعبر. وبالنسبة للسودان فإن على الاتحاد الأوربي أن يعمل على إعادة إدماج السودان في الاقتصاد الدولي، بإعفاء ديونه، وحث الولايات المتحدة على إيقاف الحظر والحصار على اقتصاده، ومنحه المساعدات التنموية المطلوبة، ليسهم بإيجابية في الحرب على الهجرة السرية.[1]

السودان يغطي احتياجات الغذاء العربي :-

أعاد رئيس الجمهورية خلال مخاطبته شورى المؤتمر الوطني أول أمس التأكيد على أن السودان مستعد لتغطية احتياجات المجموعة العربية من الغذاء. وبشر بثلاث مساحات زراعية ضخمة للغاية سوف تضاف الى الأراضي الزراعية المستصلحة في السودان. والإشارة هنا لمليون فدان تروى من خزان ستيت، ومليون فدان أخرى تروى من خزان الروصيرص، ومليون فدان ثالثة تروى من بحيرة خزان مروي. هي إذا ثلاثة مليون فدان مواقعها جاهزة ومياهها مؤمنة. والمياه هذه حسبما أشار رئيس الجمهورية في نفس اللقاء هي من حصة السودان في مياه النيل ولا مساس بحصة الشقيقة مصر بأي حال من الأحوال.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠١٣ أشار الى ازدياد العجز الغذائي في الدول العربية خصوصاً في الحبوب بما فيها القمح والسكر واللحوم والزيوت والالبان. وأشار الى استمرار اتساع الهوة بين الانتاج والاستهلاك نتيجة لعدم تكافؤ النمو مع الزيادة السكانية المرتفعة، وتحسن مستوى المعيشة، والزيادات الكبيرة في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. وقد ازدادت الفجوة من ١٤ مليار دولار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٧ م

عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٣٤ مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة نمو سنوي تقارب ٨٪. عليه فالفجوة في يومنا هذا حوالي ٥٠ مليار دولار.

وافق مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرياض في يناير ٢٠١٣ على مبادرة رئيس الجمهورية بشأن الأمن الغذائي العربي، وترمي المبادرة لتغطية الفجوة المذكورة، وبناءاً على تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية أكملت شركة لامير الاستشارية الالمانية دراستها المتعلقة بتنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية لتغطية الأمن الغذائي العربي من خلال توظيف الأرض والمياه المتوفرة في السودان لهذا الغرض.

الكرة الآن في ملعبنا، وسواء تعلق الأمر بالثلاثة ملايين فدان الجديدة التي أشار لها رئيس الجمهورية أو الثمانية ملايين فدان المروية الأخرى المستغلة في السودان في كل من الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة والسوكي وغيرها، فالمطلوب انقلاب حقيقي في المفاهيم وطرق الانتاج. علينا التركيز على إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية، من حيث تخصيص الاستثمارات، والموارد المالية اللازمة، وتوفير البنى الأساسية كالكهرباء والطرق، ومشروعات الري الحديث، والمخازن، ومراكز التسويق والتبريد، ووسائل النقل المتطورة. وإعطاء القطاع الخاص دوراً فاعلاً في تنفيذ المشروعات الزراعية.

علينا أن نركز على انتاج زراعي بقيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال استخدام نظم الري الحديثة والتقانات الزراعية وربطهما بسلسلتي التصنيع الزراعي والتخزين المبرد والمجمد ووسائل وطرق النقل الآمن. على أن يتم كل الانتاج وفق المواصفات القياسية العالمية. [1]

صراع المصالح والموارد في الأمم المتحدة :-

هدؤ مدينة جنيف الساحرة لا يعبر عن الصخب والجدال الهائل داخل قاعات مقر الامم المتحدة الذي تحتضنه هذه المدينة. تابعت خلال الأيام الماضية من داخل هذه القاعات مناقشات حامية فيما يلي حقوق الانسان بالقاعة رقم ٢٨، وجدال واسع حول حقوق المستهلكين بالقاعة رقم ١٦، ومطالبات قوية من الدول النامية في اطار الاندماج في مجتمع التجارة الالكترونية بالقاعة رقم ١٩. هذا فضلاً عن مناقشات حامية أخرى خارج المقر الرئيسي بمقر الاتحاد الدولي للاتصالات ITU وهو أقدم منظمة دولية رسمية في العالم تأسست في ١٧ مايو ١٨٦٥ وتحتفل هذه الأيام بعيدها ال ١٥٠. واجتماعات أخرى مهمة في اطار منظمة العمل الدولية ILO قادها وزير الدولة بالعمل الصادق محمد علي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٣/ ٢٠١٦ م

بدا واضحاً من خلال المتابعة لكل هذه الاجتماعات والأنشطة أن اتجاهات جديدة تبرز في العالم. خصوصاً في مجال التجارة والتبادلات التجارية والتحويلات المالية. وأن سيطرة المراكز المالية التقليدية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بدأت تتضعضع لمصلحة الاقتصادات الناشئة في الصين والبرازيل والهند. وبدا واضحاً كذلك أن هذه الدول الثلاثة والتي تنضم اليها أحياناً روسيا وجنوب افريقيا أصبحت تشكل قيادة جديدة وأملاً جديداً للدول الأقل نمواً LCD'S والدول النامية Developing Countries .

في الاجتماع المتعلق بالوثيقة الأساسية لحقوق المستهلك، والتي ستعرض على الجمعية العامة بنيويورك في ديسمبر القادم، قادت البرازيل والدول الأقل نمواً والدول النامية اتجاهاً لتأسيس مجموعة عمل دائمة ضمن منظمة الاونكتاد (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) لرعاية تطبيق مبادئ حماية المستهلك على مستوى العالم. عارضت هذا الاتجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. بدعوى أن تأسيس مجموعة عمل دائمة سوف يزيد من النفقات. وبالطبع فإن الدول المذكورة تساهم بنصيب الأسد في نفقات الأمم المتحدة حيث تغطي الولايات المتحدة لوحدها نسبة ٢٢٪ من النفقات تليها اليابان بنسبة ١٢,٥٪ ثم المانيا ٨٪ فالمملكة المتحدة وفرنسا بنسبة ٦٪ لكل منهما ثم ايطاليا بنسبة ٥٪ ثم كندا بنسبة ٣٪.

أما مساهمة دول الاقتصادات الناشئة فتقتصر على مساهمة الصين بنسبة ٣٪ من النفقات والمكسيك بنسبة ٢٪ من النفقات. بقية دول العالم مساهماتها رمزية ولا تتجاوز ١٪ وأقل لكل دولة.

إن أي آلية جديدة في إطار الأمم المتحدة سوف تهزم من خلال بوابة النفقات. وستقف ضدها الدول ذات المساهمات الكبرى في الميزانية، مهما كانت وجاهة مقترحات الآليات الجديدة. من هنا تبرز أهمية المطالبات بإصلاح نظام الأمم المتحدة ككل. لا بد أن تجد دول الاقتصادات الناشئة، ودول الثقل السكاني الكبير، المكانة اللائقة بها في اطار منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي سوف تزيد تلقائياً مساهماتها في ميزانية الأمم المتحدة. ومن الضروري كذلك وفي اطار الاصلاح اعادة النظر في مهام حفظ السلام المتعددة التي تتورط فيها الأمم المتحدة، فلا تحقق السلام وتزيد النفقات زيادة هائلة. والمستفيد الأكبر والوحيد منها مخابرات الدول الكبرى التي تدس عناصرها داخل هذه البعثات.

نشيد بالمتابعة والجهود الحثيثة التي تبذلها الوفود السودانية المتخصصة التي تشارك في اجتماعات الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة، بنيويورك وجنيف وبقية المدن التي تحتضن مقار للأمم المتحدة. كما نشيد ببعثة السودان الدائمة بجنيف، وبالسفيرة الاستاذة رحمة، وزوجها رجل العلاقات العامة المعتق عبد الرحيم مصطفى

الهادي، وطاقم البعثة الدبلوماسية، على ما تجده الوفود السودانية المتعددة من تسهيل لمهامها مع كرم الضيافة والاستقبال الحسن.[1]

الوجود الأجنبي في السودان :-

كشفت الادارة العامة للجوازات والهجرة عن أن الأجانب الذين يقيمون إقامة غير شرعية في السودان يبلغ عددهم ٣ مليون نسمة في حين أن المقيمين إقامة شرعية يبلغ عددهم ٥٣ ألف أجنبي فقط. وأشار مدير الجوازات الى تكوين لجنة من وزارة المالية بهدف دراسة الآثار الاقتصادية السالبة للوجود الأجنبي بالسودان.

بحسب هذه الأرقام فإن عدد العمالة الأجنبية الموجودة في السودان بتصاريح عمل وإقامات شرعية لا تتجاوز ٢٪ من العدد الكلي للأجانب بالسودان وهذا أمر مفزع. العمالة الشرعية يحكمها قانون العمل الذي لا يسمح بإستجلاب عمالة أجنبية لمهن ووظائف يجيدها السودانيون، على ألا يتجاوز عدد هذا النوع في المنشأة ٢٠٪ من العدد الكلي. وعلى هذا من الواضح أنه لا توجد مشكلة تذكر في هذا النوع من العمالة الأجنبية ذوي التصاريح والاقامات.

تبرز المشكلة الكبرى فيما يلي النوع الثاني من العمالة، وهي العمالة التي دخلت البلاد إما لظروف الحرب في بلدانها، أو دخلت خلسة وبدون أوراق رسمية أو تصاريح بغرض العمل في السودان أو للانتقال منه لبلد ثالث. هذا النوع من المهاجرين أو العمالة يأتي من بلدان متعددة أهمها: أثيوبيا، إرتريا، دولة جنوب السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر. ويقدر أن الغالبية العظمى من دولتي اثيوبيا وجنوب السودان.

في ظل هذه الوضعية يبرز سؤال هام حول آثار هذه العمالة على الاقتصاد وعلى سوق العمل في السودان. في الواقع أن هناك نوعين من الآثار أحدهما ايجابي والآخر سلبي. يتمثل الأثر الايجابي في أن هذه العمالة (غير الشرعية) سدت نقصاً كبيراً جداً خلال السنوات الأخيرة فيما يلي عمليات الزراعة والكديب والحصاد في مناطق الانتاج الزراعي. ففي ظل اتجاه عدد كبير جداً من العمالة لسودانية الزراعية لمناطق التعدين عن الذهب عانت المشاريع الزراعية من نقص خطير في العمالة الزراعية، وقد قامت العمالة الأجنبية (غير الشرعية) بسد هذا النقص.

أما الأثر السالب فيتمثل في تمدد هذا النوع من العمالة لوظائف كثيرة كان يقوم بها السودانيون، أو من الممكن لهم القيام بها في حالة تدريبهم عليها، مثل خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات وأعمال النظافة والتدبير في المنازل (العمالة المنزلية)، والعمالة غير الماهرة في المصانع والمزارع البستانية، وغيرها من الوظائف. فاقم هذا من نسبة البطالة العالية في الاقتصاد والبالغة حوالي ٢٠٪، كما

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ م

أثرت تحويلاتهم المالية (على صغرها) في سوق النقد الأجنبي الداخلي.

للتقليل من الآثار السالبة للأجانب غير الشرعيين يجب البدء فوراً في تقنين وجودهم بالتعاون مع قنصلياتهم وسفاراتهم بالسودان، واستخراج وثائق سفر رسمية لهم، مع الزامهم بالكشف الطبي الأولي والدوري. وتوجيههم للعمل بالمشاريع الزراعية خارج المدن لأن الاحتياج لهم في تلك المناطق أكثر من المدن.

ولتفادي حدوث فراغ في الوظائف التي يتولونها داخل المدن على معاهد التدريب المهني لدينا، حكومية وخاصة، العمل بنشاط في تدريب سودانيين وسودانيات على خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات، وعلى أعمال النظافة للمرافق والمؤسسات العامة والخاصة، مع الاهتمام بوجه خاص على تدريب فتيات سودانيات على أعمال الخدمة المنزلية، وتسليمهن شهادات بذلك، وتنظيم تشغيلهن عبر مكاتب متخصصة تضمن حقوقهن وفي نفس الوقت تضمن سلوكهن وأمانتهن لفائدة الأسر التي سوف تستخدمهن.(١)

الهجرة السرية تتصدر المخاوف الأمنية :-

منذ أكثر من عقدين من الزمان قامت الاستراتيجية الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واستراليا على أساس محاربة ثلاثة مهددات هي الاتجار في المخدرات، التطرف، الهجرة السرية. المهددات الثلاثة ظلت في القائمة على الدوام، غير أن ترتيب أهميتها كان يختلف ما بين فترة وأخرى، أو ما بين دولة وأخرى. في ثمانينات القرن الماضي وما قبلها كان الاتجار في المخدرات ومحاربة أساطينه وعصاباته هو الأولوية الأولى خصوصا للولايات المتحدة، لدرجة أنها قامت بتنفيذ عملية عسكرية للقبض على مانويل نورويجا رئيس بنما، وشن حرب جوية وبرية على أباطرة المخدرات في كولومبيا أمثال بابلو اسكوبار.

بهجوم القاعدة على الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠١ انتقل مهدد التطرف والإرهاب ليحتل رأس قائمة المهددات الأمنية للولايات المتحدة والدول الأوروبية. حيث شهدت الدول الأوروبية هي الأخرى هجمات ارهاب على المترو والقطارات ومرافق أخرى في كل من مدريد وفرنسا وبريطانيا. وللحماية من هذا المهدد قامت الولايات المتحدة بشن الحرب على أفغانستان، والعراق، وتنفيذ عمليات عسكرية بكوماندوز أو بطائرات بدون طيار في اليمن وباكستان والصومال وغيرها.

تنتقل الهجرة السرية في الوقت الحالي لتحتل رأس قائمة المهددات الأمنية، عشرات القوارب تحمل مهاجرين من إفريقيا تحاول الوصول للشواطئ الأوروبية عبر المتوسط، مئآت الألوف من النازحين من الحرب في سوريا والعراق تتجه براً لأوروبا.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤ م

المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أعلنت أن عدد اللاجئين والنازحين في العالم بسبب الحروب والنزاعات أكثر من ٦٠ مليون شخص كأكبر رقم في التاريخ لأعداد اللاجئين والنارحين.

ظل العنصر الاقتصادي ماثلاً في المهددات الثلاثة، فمن أجل محاربة الاتجار في المخدرات وتمويل الإرهاب فرضت الولايات المتحدة بتأييد من الاتحاد الأوروبي قواعد قانونية تقضي بالافصاح عن مصادر الأموال وتحركاتها تلتزم بها كل دول العالم. فكانت قوانين غسيل الأموال، وفرض مسئول الالتزام في كل بنك أو مؤسسة مالية يراقب حركة الأموال ويتحرى في المشتبه فيها.

لجأت أوروبا لمساعدة المزارعين في شمال المغرب ومناطق أخرى لينتقلوا من زراعة الحشيش لزراعة محاصيل أخرى مع ضمان تسويقها لتحمي نفسها من تجارة الحشيش والأفيون المنطلقة من هناك.

لمواجهة موجات الهجرة الكاسحة من الدول الأفريقية الفقيرة لأوروبا بدأت أوروبا في تطبيق قوانين تجريم الاتجار بالبشر، ثم اتجهت للحلول الأمنية بنشر خفر السواحل والشرطة على الشواطئ الأوروبية، غير أن هذه الترتيبات لم تحدث أثراً يذكر في التقليل من خطر الهجرة السرية.

تتجه أوروبا في الوقت الحالي لوسائل أكثر نجاعة وهي العمل على احداث التنمية في الدول الأكثر هشاشة. وقد عبرت عن هذا الاتجاه ببروكسيل يوم الأربعاء الماضي السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في كلمة لها أمام ملتقى (غراند كونفرانس كاثوليك)، حيث قالت "ن الصندوق سيزيد التركيز على مساعدة أفقر البلدان وأكثرها هشاشة. وأضافت (لننظر في آخر مآسي المهاجرين على ضفاف البحر المتوسط وسواحل جنوب شرق آسيا. هذه القوارب المكدسة بالمهاجرين تمثل أكثر الدول والمجتمعات هشاشة. في تذكرة قوية بأقصى درجات عدم المساواة في الثروات والدخول. إنها اقتصاد الإقصاء يحدق في وجوهنا بكل ثبات).

السودان يعتبر بلد معبر للهجرة السرية لأوروبا وعلينا الاستفادة من التوجهات الجديدة بالطلب من صندوق النقد الدولي العمل على إعادة إدماج السودان في الاقتصاد الدولي، بإعفاء ديونه، ومنحه المساعدات التنموية المطلوبة، ليسهم بإيجابية في الحرب على الهجرة السرية.[1]

اقتصاد الخدمات في السودان :-

إن القطاع الخدمي يعتبر أكبر القطاعات الإقتصادية واهمها ليس لولاية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢١ م

الخرطوم فحسب وإنما لكل السودان وليس من ناحية قدرته على المساهمة فى الدخل القومى الإجمالى وتوفير فرص العمالة فقط وإنما فى إمكانية تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تصدير بعض الخدمات .

إن السودان مستورد صافى للخدمات وأن قطاعات خدمية عدة من التى ذكرت كخدمات الاتصالات والسياحة وخدمات البناء والتشييد والخدمات المهنية إذا ما وجدت الأهتمام والتنظيم يمكن ان تقوم بتصدير خدماتها بما يزيد من حصيلة النقد الأجنبى .

إلا ان قطاع النقل يعد على رأس القطاعات التى يمكن ان تسهم فى ذلك خاصة من خلال توفير خدمات العبور لصادرات وواردات الدول غير الساحلية المجاورة للسودان من خلال إستخدام ميناء بورتسودان . ميناء بورتسودان تتوفر فيها الآن الإمكانات التى تستوعب عبور كل صادرات وواردات الدول الأربعة المجاورة للسودان (أثيوبيا – جنوب السودان – تشاد - أفريقيا الوسطى) حيث تبلغ طاقتها الاستيعابية أكثر من ١٥ مليون طن فى العام والمستغل منها لايتجاوز الـ ٣٠٪ الا أن ذلك يتطلب توفير ممرات عبور Transit Corridors مؤهله منتظمة وآمنة بين هذه الدول وميناء بورتسودان وان ترتيب أمر هذه الممرات يعتمد فى الأساس على مدى فاعلية العلاقة بين القطاع العام والخاص والذى تشارك كل اطرافه فى تشغيل هذه الممرات . وان العناصر الرئيسة المكونه للممرات هى توفير البنيات الأساسية من طرق – سكك حديدية وتسهيلات تجارية فى إجراءات الجمارك / حركة الشاحنات والعربات وأجراءات إدارة الحدود وهى مسائل تتطلب ان تتم معالجتها بصورة شاملة Holistic وبتنسيق بين كل الاطراف المعنية . مايلى القطاع العام هو توفير الأطار التنظيمى الذى يسهل تشغيل الممر وان يقوم بتوفير البنيات الأساسية من طرق وسكك حديدية وما يرتبط بها من خدمات على طول الممر بما يمكن القطاع الخاص من العمل فى إطار نظام مستقر يمكنه من التخطيط للإستثمار والتشغيل طويل الامد .

إن غياب هذه الترتيبات الكلية هو الذى أدى الى عدم تنفيذ إتفاقية إستخدام ميناء بورتسودان التى وقعت بين السودان وأثيوبيا منذ عام ٢٠٠٠م بصورة فاعلة حيث ان كلما تم نقله عبر ميناء بورتسودان خلال الخمسة سنوات الأخيرة ٤٥٥,٧٦١ طن صادر أى بمتوسط ١٠٠,٠٠٠ طن فى العام يمثل ١٪ من تجارة أثيوبيا الخارجية بالإضافة لحمولة باخرة سماد وأحدة وصلت ميناء بورتسودان فى فبراير الماضى لأول مرة .

إن أثيوبيا تقوم بدفع حوالى ١٢٠٠ مليون دولار سنوياً لميناء جيبوتى كرسوم خدمات . اذا ما أحسنا إدارة ممر أثيوبيا بما يمكن من جذب ٢٠٪ من حجم

تجارتها عبر ميناء بورتسودان فإن ذلك سيدر حوالى ٢٥٠ – ٣٠٠ مليون دولار .

لقد اشار رئيس وزراء أثيوبيا فى لقائه مع الصحفيين السودانيين مؤخراً الى ضعف البنيات الأساسية ورداءه الطرق للإستخدام الملائم لميناء بورتسودان وهو أحدى العوامل الرئيسية إلا ان هناك معوقات أخرى تتمثل فى عدم إنفاذ الجانب السودانى لكل بنود الإتفاقية مثل قيام اللجنة المشتركة بين الجانبين بالإضافة الى تطبيق اللوائح المنظمة للتجارة المحلية على تجارة العبور والتوقيف والتفتيش المتكرر عبر الممر وتحصيل رسوم ولائية والتعديل المفاجئ فى تعرفة خدمات الميناء والخدمات الأخرى ودفع رسوم لعمال الشحن والتفريغ دون أداء أى عمل . هذا يشير الى عدم وجود جهة واحدة مختصة لمتابعه إنفاذ الاتفاقية وتسهيل إجراءات ممر العبور من أثيوبيا .

أرى أنه من المهم جداً فى هذه المرحلة:-

❖الاهتمام بقطاع الخدمات ووضع إستراتيجية وسياسات واضحة تمكنه من المساهمة فى التنمية الاقتصادية .

❖المعالجة العاجلة لكل المعوقات التى تحول دون إنفاذ إتفاقية إستخدام ميناء بورتسودان مع أثيوبيا وتحديد جهة واحدة تكون مسئوله عن ذلك .

❖الشروع فوراً فى إعداد ممرات الترانسيت لكل من تشاد ودولة جنوب السودان وافريقيا الوسطى وإعطاء اولوية لتنفيذ مشروعات البنيات الأساسية التى تربط هذه الدول بالسودان .

❖إعتماد إتفاقية تجارة الترانسيت للدول غير الساحلية Convention on Transit Trade of Land – Locked Countries 1965 التى وقع عليها السودان فى ١٩٦٥/٨/١١م والدفع بها للبرلمان لإعتمادها لتكون إطاراً قانونياً حاكماً لتنظيم تجارة العبور مع دول الجوار .

❖واعتماد نظم وإجراءات الكوميسا الخاصه بإدارة الحدود مع الدول غير الساحلية المجاوره .[1]

الامتثال المفرط قصم ظهر الاقتصاد السوداني :-

(الامتثال المفرط) عبارة اقتبستها من تقرير السفير إدريس الجزائري المقرر الخاص للتدابير الأحادية القسرية بمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، والذي أعد تقريراً مهنياً مهماً حول العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان.

التقرير الذي سوف يقدم لمجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة هذا الشهر

(١) على أحمد عبد الرحيم ، خبير فى تجارة الخدمات ، تلفون ٠٩١٢٣٠٦٨٧٦

أشار بوضوح للآتي: (حدد المقرر الخاص عدداً كبيراً من الشركات من معظم البلدان في العالم (غير الولايات المتحدة وكندا) بما فيها الدول العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومصرف الصين، التي ترفض الوفاء بإلتزاماتها بموجب خطابات الاعتماد التي يصدرها السودان).

ويضيف المقرر الخاص (وهذا وضع مفهوم اذا كان الأمر يخص خطابات اعتماد بدولارات الولايات المتحدة، لكنه أقل وضوحاً عندما يكون الدفع بالعملات الأخرى. ولا تنجم هذه الحالة المؤسفة عن الامتثال لنص قانوني واضح في العقوبات ولكنه يتم لتفادي العقوبات الكبيرة التي تفرضها وزارة مالية الولايات المتحدة. الرادع الذي منع البنوك في كل انحاء العالم من التعامل مع السودان هو العقوبة التي وقعت على بنك (بي ان بي باريباس) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٦,٤ مليار دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كريديت أقريكول) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٧٨٧ مليون دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كوميرز بانك) ومقدارها ١,٤٥ مليار دولار).

ويستخلص المقرر الخاص (لدى معظم المصارف في كل أنحاء العالم شعور بأنها يمكن أن تتعرض لمثل هذه العقوبات في حالة تعاملها مع السودان، حتى لو كان هذا التعامل قانونياً وملتزما بقواعد العقوبات).

لقد أصدرت الولايات المتحدة في أوقات مختلفة استثناءات في نظام العقوبات، مثل استثناء المواد الغذائية، والأجهزة والمعدات الطبية، والتقنيات الزراعية، والتجارة في الصمغ العربي، وتحويلات الأفراد، والمنح الدراسية، وإعفاء البرمجيات وأجهزة الحاسوب وغيرها. ولكن كل هذه الاستثناءات أصبحت بدون معنى بسبب (الامتثال المفرط). ورعب البنوك الخارجية وتفاديها أي تعامل مع السودان حتى لو كان في مجال فيه استثناء.

لمعالجة مسألة (الامتثال المفرط) أي تحاشي البنوك التعامل مع السودان أوصى المقرر الخاص بتنظيم مؤتمر دولي في بازل بسويسرا، عن طريق مشاورات مع مصرف التسويات الدولية، يشرك فيها مؤسسة (سويفت) في بلجيكا، وجميع المصارف وخطوط الشحن الدولية الرئيسية المهتمة بإقامة علاقات تجارية مع السودان، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة مالية الولايات المتحدة (أوفاك) بصفة مراقب، وبمشاركة مجلس الأعمال السوداني الأمريكي. ويكون هدف هذا التجمع تحري ما تنطوي عليه الإعفاءات من إمكانات وسبل تعزيز فعاليتها، ومعالجة مشكلة (الامتثال المفرط) التي تكبح عن غير قصد العلاقات بين السودان والعالم الخارجي.

أعتقد هذا مقترح ملائم على الدبلوماسية السودانية تبنيه كمعالجة مؤقتة،

لحين الرفع الكامل للحظر والذي قد يتأخر لارتباطه بمسائل سياسية.[1]

ملحقون زراعيون وبيطريون بسفاراتنا بالخارج :-

تنعقد الكثير من الملتقيات السودانية التي تروج للاستثمار في عدد من البلدان الخارجية، مؤخراً تم عقد ملتقيات ببون وروما والرياض ودبي، هذا غير الملتقيات والمؤتمرات المتعددة التي تعقد بالداخل الكثير من الملاحظات ترد حول هذه الملتقيات، حيث يرى البعض أنها مفيدة ولكنها محتاجة للتركيز والفنيات الاحترافية. بينما يرى البعض الآخر أنها متكررة وغير مفيدة وتمثل إهداراً للموارد.

ناقشنا الموضوع على موقع (اقتصاد..وبس) الذي يضم عدداً من الخبراء والعلماء في الاقتصاد فضلاً عن عدد من التنفيذيين. اتفقنا على أهمية وضرورة هذه الملتقيات والمؤتمرات، شريطة الاعداد القبلي الجيد، من حيث توفير معلومات في كتيب او موقع على الانترنت عن الشركات التي ستشارك من الجهتين وأنشطتها، وما هي الفرص التي تبحث عنها، الإعداد لاجتماعات رجال الأعمال من الطرفين B to B تحت رعاية الجهة المنظمة، ترتيب زيارات لمؤسسات مختارة من الدولة المضيفة لنقل التجارب الناجحة، إيجاد آلية لتقييم كل ملتقى بعد نهايته لتفادي العقبات في الملتقي الذي يليه، ترتيب مشاركة من الجانب الحكومي للدولة المضيفة حتى يجد الملتقى حظاً اوفر من التغطية الإعلامية والدعاية القبلية، التركيز على مشاركة متخذي القرار من الوزارات والشركات وليس الموظفين العاديين (الموضوع ما سياحة)، تجهيز منشورات توزع للمشاركين من الدولة المضيفة تتضمن بوضوح الخطوات العملية للاستثمار في السودان، بدءا من تسجيل الشركات انتهاءا بالامتيازات، وأن تكون هذه المنشورات متضمنة لكل التكاليف والرسوم الحقيقية.

وقبل كل هذا علينا وضع خارطة استثمارية واضحة المعالم. مع التسويق لمشروعات بعينها تحتاج لها البلاد عن طريق تجهيز دراسات جدوى لها من بيوت خبرة معترف بها . وضرورة التراسل والتواصل مع الجهات التي شاركت من الدولة المضيفة بعد انتهاء الملتقى والعودة بالسلامة (يعني نرد على الايميلات والتلفونات بنفس الروح التي كانت سائدة خلال ايام الملتقى).

حكى لي أحد المختصين أن وفداً أندونيسياً كبيراً وصل البلاد قبل حوالي عشرة أعوام طالباً مواشي حية ولحوم من السودان بقيمة ٥٠ مليون دولار سنوياً قابلة للزيادة. وذلك بعد تدهور العلاقات السياسية الاندونسية الاسترالية عقب انفصال تيمور الشرقية بدعم استرالي. كانت الفرصة مواتية لعلاقة تجارية كبيرة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥ م

ومستدامة، غير أن الفرصة ذهبت أدراج الرياح بسبب سؤ الاتصال وعدم إهتمام المؤسسات الحكومية الداخلية، حيث ذكر لي هذا المختص أن المذكرة الرئيسة حول هذا الموضوع تحركت من السفارة في الخارج الى رئاسة وزارة الخارجية ومنها للوزارة المختصة عبر مكتب استقبال الرسائل ومنه للمكتب التنفيذي للوكيل ومنه لسكرتارية الوزير، إستغرق هذا حوالي ثلاثة شهور. وكانت الطامة الكبرى أن الموظفة لدى سكرتارية الوزير المعني وضعت المذكرة في درج مكتبها، ونزلت اجازة، ولم تظهر المذكرة الا بعد شهرين إضافيين هي مدة اجازة الموظفة المذكورة، خمسة أشهر أخذتها مذكرة هامة لاتخاذ القرار بشأنها، لهذا كان طبيعياً أن تتجه أندونسيا لبلد آخر.

هذه الحادثة وغيرها كثير تدعونا للمطالبة بالتركيز على دول بعينها، نرسل لسفاراتنا بهذه الدول ملحقين زراعيين أو بيطريين، ونربطهم بمكتب متابعة داخلي خاص، تمثل فيه كل الجهات ذات الصلة بالصادر مثل وزارة الثروة الحيوانية أو الزراعة، الجمارك، المواصفات، التجارة، بنك السودان. هذا الترتيب يكفل المتابعة وعدم ضياع الفرص المواتية. وبناء عليه ندعو لتعيين ملحق زراعي بكل من الرياض، أبو ظبي. وملحق بيطري بكل من ماليزيا، أندونيسيا، القاهرة، جدة، دبي، تونس، أبوجا، كمرحلة أولى، ونتوسع بعد ذلك.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ م.